

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالمنصورة

السِّقَاتُ الشَّعْرِيَّاتُ

الْأَدَبِيُّ وَالْجُرْجَانِيُّ

في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث

دكتور

عبد اللطيف محمد السيد النوري
الأستاذ المساعد بقسم الأدب والنقد

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة

٢١٩٩٥ - ١٤١٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى شريكة حياتي ورفيقة عمري إلى من الإخلاص دينها والتفاني في خدمتي أقصى أمانيتها إلى أم أولادي إلى زوجتي أسعد بإهداء هذا الكتاب الذي هو شاهد صدق على حسن إخلاصها وكريم تفانيها والله أسأل أن يجزيها عن ما قامت وتقوم به نحوى وعن ما قدمت وما زالت تقدم تجاهي ممن تعاون صادق وتضحية دائبة ومساعدة بنائة خير الجزاء أسأل الله لها بالصحة والعافية وطول العمر في طاعة الله عز وجل

المؤلف

د / عبد اللطيف محمد السيد الحديدي

دنجواي / شربين / دقلمية

Handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side of the page. The text is illegible due to blurriness and low contrast.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه .

وبعد :

فتعد قضية السرقات من أبرز قضايا النقد الأدبي التي شغل بها النقاد القدماء وبخاصة في عصر المحدثين ، في العصر العباسي ، وذلك بسبب شيوع كثير من معاني القدماء وصورهم وأساليبهم في أشعار المحدثين .

وليس معنى ذلك أن قضية السرقات وليدة النقد الأدبي في عصر العباسيين ، فهي أقدم من ذلك بكثير .

فعلى الرغم من أن بعض الباحثين - كالدكتور مندور وغيره - يذهب إلى أن السرقات نشأت بعد ظهور الخصومة النقدية العنيفة حول مذهب أبي تمام الشعري ، وبالأخص ما يقال عن ابتكاراته في معانيه ، ذلك أن خصوم أبي تمام لم يجدوا (سبيلا إلى رد ذلك الإدعاء خيرا من أن يبحثوا للشاعر عن سرقاته ليدلوا على أنه لم يجدد شيئا) (١) .

على الرغم من ذلك ، فإن الثابت تاريخيا ، ومن خلال هذا البحث الذي نقدمه في السرقات ، أن قضية السرقات قد درست قبل أبي تمام ، لكنها ازدادت حدة بعد أبي تمام الذي عرف بتوليده للمعاني وعنايته الشديدة بها - كما ينقل الأمدى عن أهل النصفة من أصحاب البحتری - من أنهم

(١) النقد المنهجي عند العرب . د/ محمد مندور ص ٣٥٧ .

لا ينكرون له (لطيف المعاني ودقيقها ، والإبداع والإغراب فيها ،
والاستنباط لها .. وأن اهتمامه بمعانيه أكثر من اهتمامه بتقويم
ألفاظه) (١) .

فالخصومة العنيفة بين أنصار مذهب أبي تمام ، وأنصار مذهب البحترى ،
أدت إلى ازدهار البحث في قضية السرقات ، كما لفتت الأنظار إلى السرقات
عند القدماء بشكل كبير ، وذلك لأن من يدافع عن أحد هذين الشعارين
لا بد أن يستشهد بوقوع أمثال تلك السرقات عند القدماء ، ولهذا بدأت
تظهر في الساحة الأدبية مؤلفات تختص بالبحث في السرقات الشعرية ،
بجانب بحثها في مؤلفات أدبية ونقدية أخرى .

وقد تحدث كثير من البلاغيين والنقاد حول هذه القضية ، ودرسوها
دراسات مستفيضة ، ومن بين هؤلاء الأمدى صاحب (الموازنة) ،
والجرجاني صاحب (الوساطة) ، وقد كنا حريصين على دراسة السرقة
في كتابيهما ، لأن كلا منهما في كتابه يتناول خصومة من أعنف الخصومات
الزعمية التي شهدها النقد العربي القديم ، فالأول يتناول الخصومة التي دارت
حول أبي تمام والبحترى ، والثاني يتناول الخصومة التي دارت حول المتنبي ،
وقد أدت تلك الخصومة إلى ظهور نتاج نقدي ضخم ، يدور جانب كبير
منه حول قضية السرقات في شعر الشعراء الثلاثة ، أبي تمام ، والبحترى ،
والمتنبي .

ولكي يتم الكشف عن جوانب هذه القضية عند الناقد في كتابيهما
المذكورين ، كان لزاماً أن نلم بالجوانب التالية ، وهي الجوانب التي تشكل
عناصر خطة البحث ، وهي على النحو التالي :

(١) الموازنة - الأمدى ص ٢٧٨ .

المقدمة : وفيها بينت أهمية الموضوع ، وسبب نشأته ، وسبب البحث فيه ، وخطة البحث .

التمهيد : وفيه عرفت بالسرقة في معاجم اللغة ، وفي كتب الأدباء والنقاد ، ثم عرضت لموقع السرقة في علم البديع ، حيث درست هذه القضية في كتب البلاغيين في إطار علم البديع ، وهل هي من البديع أصلاً ، أو من الملحقات به ، وتبين من البحث أنها من الملحقات بالبديع ، وليس أصلاً فيه ، لأنها في حقيقتها قضية نقدية وليست موضوعاً بلاغياً .

ثم عرضت بعد ذلك للسرقة بين البلاغيين والنقاد ، مبيناً طبيعة البحث في السرقة عند كل منهما ، وكيف كانت طريقة النقاد في بحثها أفضل من طريقة البلاغيين ، حيث يعتمدون فيها على عنصر الذوق وأثرها في جمال الشعر ، بينما يعتمد البلاغيون على التعقيد ، وبيان الأنواع وضرب الأمثلة لها ، وتعريف كل نوع ، دون اهتمام بالناحية الجمالية في الشعر ومدى تأثيرها بالسرقة ، ودون بيان لعلاقة الشاعر بسابقه من الشعراء ، وطبيعة السرقة في شعره ، من حيث الحكم بوقوعها من عدمه ، فكل هذه جوانب من اختصاصات النقاد .

الفصل الأول : ويتناول تطور البحث في السرقة عند القدماء

وقد تناولت فيه أولاً : تطور المصطلح ؛ فبينت المصطلحات المتعددة التي استخدمها القدماء للتعبير عن السرقة ، وأكثر المصطلحات دوراناً عند القدماء ، ومتى استخدم مصطلح السرقة ، وأول من استخدمه .

ثم تناولت ثانياً : آراء النقاد والبلاغيين في السرقة ، فعرضت لآراء بعض النقاد السابقين قبل الأمدى والجرجاني ، مبيناً ابن سلام ، والجاحظ وابن قتيبة ، وأبي بكر الصولي ، وقدامة ابن جعفر ، مبيناً التشابه والاختلاف بين آرائهم ، والتطور الذي ظهر في تلك الآراء من السابق إلى

اللاحق ، حتى إذا ما أتينا إلى الآمدى والجرجاني استطعنا أن نقف على تأثيرهما بهؤلاء ، وما أضافه كل منهما إلى مجموع آرائهم .

وقد تبين من خلال آراء هؤلاء في السرقة أنهم يكادون يتفقون على رأى واحد في هذه القضية مع اختلافات يسيرة ، ويكادون ينقلون فيما روايات واحدة أو متقاربة .

وكان لجهودهم فضل كبير في بلورة آراء كل من الآمدى والجرجاني وتحديد مواضع السرقة تحديداً دقيقاً .

الفصل الثانى : ويتناول أنواع السرقات .

وقد تناولت فيه أنواع السرقات فى بحوث القدماء ، معرفاً بكل نوع منها ، ومقدماً له الشواهد الشعرية التى تدعمه وتؤكدده ، ومبيناً ما قد يقع من اختلاف بين النقاد والبلاغيين فى كل نوع ، سواء فى المصطلح أو المفهوم .

وقد تعددت هذه الأنواع وكثرت ، مما حدا ببعض المتأخرين إلى جمعها فى كتابه ، كابن الأثير فى (المثل السائر) ، ولهذا كان التركيز عليه فى هذا الفصل ، لأنه يعنى عن كتب أخرى كثيرة ، وبجانب بعض المصادر الأخرى التى كنا نرجع إليها كلها دعت الحاجة .

الفصل الثالث : ويتناول السرقة فى كتاب (الموازنة) للآمدى .

وعرضت فيه للمواضع التى يحكم فيها الآمدى بالسرقة ، مبيناً أنه يشترك فيها مع النقاد السابقين ، ومبيناً رأيه فى سرقات القدماء والمحدثين بعامة ، وموقفه من آراء بعض النقاد وفى سرقات أبى تمام والبخترى ، بخاصة .

ثم عرضت للمواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده ، مبيناً اهتمامه بهذا

الجانب، وتفصيله تفصيلا دقيقا مع تقديم الشواهد التي تدعم رأيه في كل مايقول .

ثم تناولت قضية من أبرز القضايا في كتاب (الموازنة) التي تتصل بالسرقة ، وهي رأى الأمدى في سرقات أبي تمام والبحتري ؛ مبينا القول الفصل فى قضية تعصبه للبحتري ضد أبي تمام ، ومقدما الأدلة والبراهين التي تدعم ماذهب إليه ، ومن خلال كلام الأمدى نفسه فى كتابه .

وتبين من خلال هذا الفصل أن الأمدى ناقد كبير ؛ تناول القضية تناولاً حسناً ، وعرض رأيه بصراح ووضوح ، محاولاً أن يرد بعض التهم التي ألصقت بأبي تمام والبحتري فى مجال السرقات ، فظهر إنصافه فى هذا الجانب إلى حد كبير .

كما تبين من خلال هذا الفصل أن قضية السرقات فى كتاب (الموازنة) قد تبلورت بصورة واضحة ، وتجددت معالمها ومواضعها بشكل كبير .

الفصل الرابع : ويتناول السرقة فى كتاب (الوساطة) للجرجاني .

وعرضت فيه كذلك للمواضع التي يكون فيها سرقة عند الجرجاني مبينا أوجه التشابه بينه وبين النقاد القدماء من جانب ، وبينه وبين الأمدى من جانب آخر ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وحديثه عن السرقة المحمودة والسرقة المذمومة .

ثم تناولت المواضع التي لا يكون فيها سرقة عنده ، مبينا دقته فى هذا الجانب ، إذا اعتمد على الأدلة والشواهد ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وما اشترك فيه مع السابقين والأمدى .

ثم عرضت لموقف الجرجاني من قضية قدم السرقة ، وكيف أن السرقة قديمة توجد فى أشعار القدماء ، كما توجد فى أشعار المحدثين ، فليست خاصة

بالمحدثين حتى نحمل عليهم تلك الحملة الشعواء التي يحملها بعض النقاد وهو وبهذا يدافع عن المحدثين في سرقاتهم ، ويمهد للدفاع عن المتنبي في ما وقع في شعره من بعض السرقات .

ثم تناولت موقف الجرجاني من السرقة في شعر المتنبي ، مبيّنا أنه كان حذرا في الحكم عليه بالسرقة ، ومناقشا لبعض خصومه في هذا المجال ، ومبيّنا فضل المتنبي في بعض السرقات من حيث دقة الصياغة وروعة التصوير ، وإن أحصى عليه عددا كبيرا من السرقات .

ويتبين من هذا الفصل أن الجرجاني ناقد كبير أيضا ، تناول القضية تناولاً حسناً ، ومفصلاً لها تفصيلاً دقيقاً ، فتحدد إطارها بشكل واضح ، وزاد على من سبقوه بعض الآراء الدقيقة في هذا المجال التي تشفع له ، وتجعله من أفضل من بحثوا السرقة في النقد العربي القديم ، ومن أبرز من تميزوا بالإنصاف إلى حد كبير في دراستها والحكم بها على الشعراء .

الفصل الخامس : ويتناول موازنة بين الناقلين في قضية السرقات .

وقد وازنت بينهما في المواضع التي تكون فيها سرقة ، مبيّنا المواضع التي اتفقا فيها ، وما زاده الجرجاني على الأمدى ، وتبين من ذلك أنهما يتفقان إلى حد كبير في المواضع التي يكون فيها سرقة .

ثم وازنت بينهما في المواضع التي لا تكون فيها سرقة ، مبيّنا أيضا المواضع التي اتفقا فيها ، والمواضع التي اختلفا فيها ، وما أضافه الجرجاني إلى رأى الأمدى .

ثم وازنت بينهما في موقفهما من السرقة عند الشعراء السابقين ، فتبين أنهما اتفقا على أن السرقة داء قديم ، ولا يعرى منها شعر شاعر قديماً كان أو حديثاً ، ولهذا فهما يتحفظان في اتهام المحدثين بالسرقة بشدة لأنها أيضاً

موجودة في شعر القدماء بكثرة ، ويقدم كل منهما نماذج من سرقات السابقين في هذا المجال ، ليدللا على ما ذهبوا إليه .

ثم وازنت بينهما في موقفهما من الشعراء الثلاثة : أبي تمام ، والبحتري ، والمتنبي . ومن السرقة في شعرهم .

ويتضح من هذا الموقف أن كلا منهما دافع عن صاحبه في سرقاته وعمل لها تعليقات دقيقة ، وإن كان دافع الأمدى عن البحتري أوضح من أن يحتاج إلى دليل ، وكل منهما أثبت أن السرقة عامة عند القدماء والمحدثين ، ليخفف من الحملة على صاحبه ، وكل منهما رفض كثيرا من السرقات التي عدها خصوم صاحبه عليه ، وكل منهما استقصى سرقات صاحبه وعلق عليها ، وبين فضل صاحبه في المعنى المأخوذ ، كما أن كلا منهما جعل لنفسه مذهباً خاصاً في السرقة ليدافع به عن صاحبه .

وهكذا كان الموقف الدقيق من الشعراء الثلاثة إنصافاً للمحدثين بعامة ، حيث إنهم من رؤوس المحدثين ، وتمثل في أشعارهم كل خصائص الشعر الحديث ، كما كان هذا الموقف تقارباً شديداً في رؤية الناقدين للشعراء المحدثين بعامة ، والشعراء الثلاثة بخاصة .

ثم وازنت بينهما في تأثرهما بالنقاد والبلاغيين السابقين في مجال السرقة ، فبين من تلك الموازنة أنهما قد أفادا كثيراً من آراء السابقين ، وكررا بعض تلك الآراء في كتابيهما ، ومن ذلك مثلاً : أثر المحفوظ الشعري في خواطر الشعراء ، فقد استفاد الأمدى بفكرة رياضة الطبع التي قررها ابن طباطبا ، وابن قتيبة سبق الجرجاني إلى بيان فضل الزيادة في السرقة ، كما أن ابن طباطبا سبق الجرجاني إلى تقرير بعض أنواع السرقة الممدوحة ، وسبق أبو الضياء إلى فكرة أن السرقات لا تكون في الظواهر فحسب ، بل قد يعتمد الشاعر إلى إخفائها .

وكل ذلك وغيره مما رده الناقدان في كتابيهما ، مما يدل على أنهما أفادا كثيراً من دراسات السابقين حول السرقة .

ثم وازنت بينهما في الجديد الذي أضافه كل منهما في مجال السرقة فتبين ومن ذلك أنهما لم يطلقا الحكم جزافاً في السرقة كما كان يفعل السابقون كذلك تفصيل الأمدى لمواضع السرقة لم يسبق إليه متقدم ، وفكرة المعنى الخاص إذا تدوول واستفاض لا تقع فيه سرقة مما أضافه الجرجاني هنا ، وغير ذلك مما هو مثبت في موضعه من البحث .

وهكذا يثبت هذا الفصل أن الناقدين التقياً في أمور كثيرة في مجال السرقات ، وهذا أمر طبيعي ، لكونهما في عصر واحدة ، وثقافتهما متقاربة ، وذوقهما متقارب ، وموقفهما من القدماء والمحدثين يكاد يكون واحداً ، لذلك كانت أحكامهما متقاربة في كثير من الأحيان .

الفصل السادس : ويتناول السرقات الشعرية في ضوء النقد القديم

والنقد الحديث .

وقد عرضت فيه بعامة لخلاصة الرأي في قضية السرقات في النقد القديم عند أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، وأصحاب نظرية النظم ، مع التركيز على الأمدى والجرجاني لأنهما عماد البحث ، وبينت الفروق التي وقعت بين هاتين النظريتين في مجال السرقة .

ثم انتقلت للحديث عن السرقة في النقد الحديث ، فعرضت آراء بعض المحدثين فيها ، رابطاً لها بآراء النقاد القدماء .

وتبين من هذا الفصل أن هناك تقارباً شديداً بين النقاد في مجال الحكم على السرقة ، كما أن هناك تقارباً أشد بين آراء النقاد والمحدثين وآراء الأمدى والجرجاني على وجه الخصوص ، وتبين أيضاً أن النقاد المحدثين الذين عرضنا لهم ، لا يزالون يتعاملون مع ثنائية اللفظ والمعنى كما كان سائداً

فى النقد القديم قبل عبد القاهر ، ولهذا فأراؤهم فى السرقة تتشابه غالباً مع أصحاب نظرية اللفظ والمعنى فى النقد العربى القديم وفى مقدمتهم الآمدى والجرجاني .

الخاتمة : وفيها أوجزت موضوع البحث ، وبينت نتائج العامة التى توصل إليها .

وإنى لأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع وفق الخطة الموضوعية ، ووصلت به الغاية المنشودة ، وحققت به الهدف المراد .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ؟

دكتور / عبد اللطيف محمد السيد الحديدى

تجهيز

١ - تعريفها :

السرقه لغة :

(١) قال ابن فارس (١) : السين والقاف والراء أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر ، يقال : سَرَقَ بِسَرِقٍ مَرَقَةً ، والمسروق سرق ، واسترق السمع ، إذا تسمع مخفياً ، وما شذ عن هذا الباب السرق : جمع (مَرَقَةٌ) وهي القطعة من الحرير .

(ب) قال الفيومي (٢) : سرق مالا يسرقه ، من باب ضرب ، وسرق منه مالا يتعدى إلى الأول بنفسه ، وبالحرف على الزيادة ، والمصدر (سرق) بفتحتين والاسم (السرق) بكسر الراء ، والسرقه مثله ، وتخفف مثل كلمة ، ويسمى المسروق (سرقه) تسمية بالمصدر .

(ج) قال المناوي (٣) : أخذ ما ليس له أخذه في خفاء .

(د) قال الزبيدي : سرق منه الشيء يسرق سرقاً محرکه وككتف ، وسرقه محرکه وككفرحة ، وسرقاً بالفتح ، وقال ابن عرفة : السارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره ، فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس ، ومستلب ، ومتهب ، ومحترس ، فإن منع ماني يده فهو غاصب (٤) .

(١) معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ج ٣ ، ص ١٥٤

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : الفيومي ص ٣٢٥

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرووف المناني ص ٤٠٣ .

(٤) تاج العروس : ج ٦ ص ٣٧٦

(٥) قال الجوهري (١) سرق منه مالاً يسرق سرقةً بالتحريك ،
والاسم السرقة والسرق بكسر الراء فيهما جميعاً ، وربما قالوا سرقة مالا ،
وسرقته : أى نسبه إلى السرقة ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل
غفلته لينظر إليه .

السرقه اصطلاحاً (٢) : أن يأخذ الشاعر شيئاً من شعر غيره ، ناسباً
إياد إلى نفسه ، وهو عيب عندهم ، وعليه قول طرفه بن العبد :

ولا أغير على الأشعار أسرقها
غنيت عنها وشر الناس من سرقا

٢ — موقع السرقات من علم البديع :

لما كان موضوع السرقات الشعرية من أهم الموضوعات ، جاء علماء
البلاغة فوجدوه من أهم الموضوعات التي عالجها النقاد ، وهم حريصون على
تلك الجهود ألا تتبدد ، وكل علوم البلاغة الثلاثة (البيان ، والمعاني ،
والبديع) لا يمكن أن تضم شتات هذا المبحث الذي أصبح هاماً بدرجة
لا تخفى على أحد ، فجاءوا وألحقوه بآخر فنونها ، وهو فن (البديع) على
الرغم من اعترافهم أن معنى السرقات لا يرجع إلى ما يشترك فيه الفنون
الثلاثة أو ينفع فيها ، حتى يكون البحث في السرقات خاتمة لمجموع ما في
كتبهم من مباحث البلاغة (٣) .

هذا ، ويتساءل العلوي في كتابه (الطراز) قائلاً :

هل تعد السرقة الشعرية من علم البديع أو لا ؟

وقد أجاب على تساؤله ذاكرة أن للسألة وجهين :

(١) الصحاح : ج ١ ، ص ٥٨٣

(٢) البستان : عبد الله البستاني : ص ٤٩٥

(٣) السرقان الادبية : بدوى طبانة : ص ٥

الأول : أنها معدودة فيه ، لأن كل واحد من السابق واللاحق إنما يتصرف في تأليف الكلام ونظمه ، وترويده من الفصيح والأفصح ، والأقبح والأحسن ، وهذه هي فائدة علم البديع وخصلة جوهره .

الثاني : أنها غير معدودة في علم البديع ، لأن معنى السرقة هو الأخذ ، وبمجرد الأخذ لا يكون متعلقا بأحوال الكلام ، ولا بشيء من صفاته فلاجل هذا لم تكن معدودة في علم البديع .

ويختار العلوي الوجه الأول ، ويؤكد ذلك بقوله : « إن علم البديع أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها وتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود في السرقات الشعرية . . . فإذا من الأخلق عدها منه . . . بل هي أخلق بذلك لأنها إذا عدتنا الطبايق والتجنيس والترصيع من علوم البديع مع أنها إنما اختلفت بما اختلفت به من التأليف ، وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان واحد ، فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرنا من لسانين على هئتين مختلفتين ، (١) .

وذكر الخطيب القزويني في كتابه (الإيضاح) : أن السرقات الشعرية ليست داخلية في فن البلاغة ، ولكن لا بأس بذكرها لاشتغالها على فائدة ، وقيل إنما ختم الكلام فيها في كتابه ، لا اتصالها بالبلاغة وتوقفها عليها .

وذكر عبد المتعال الصعدي في كتابه (بغية الإيضاح) أن براعة الاستهلال وحسن التخلص من صميم البديع لا من لواحقه ، فالأولى قصر ما يلحق بالبديع على السرقات الشعرية ، وليس كما فعل الخطيب القزويني الذي ألحق براعة الاستهلال وحسن التخلص والسرقات الشعرية بعلم البديع .

(١) الطراز - للعلوي - ص ١٩٠ . دار المقتطف - مصر ١٩١٤ م .

(م ٢ - السرقات الشعرية)

وذكر الدكتور محمد مصطفى هدارة في كتابه (مشكلة السرقات في النقد العربي) أن السرقات لم تكن من الأبواب الثابتة في الكتب النقدية الأولى، ثم بدأت المشكلة تتحول إلى كتب البلاغة الخالصة ، بعد ما وجد من أنواع السرقات وما يتصل بالبديع ، وبعد ما بدأ الحديث عن جمال الصياغة وتجديدها يتخذ ركنا هاما في دراسة الباحثين ، ثم أصبحت هذه المشكلة النقدية بابا ثابتا من ألوان البديع ، وأصبحت أنواعها أنواعا فيه ، وقد جمدت دراسة المشكلة بعد عبد القاهر فلم يظهر غير ابن الأثير الذي كان له بعض الجهد الشخصي ، أما من عداه فقد كانوا مجرد نقله لما كتب عن المشكلة مؤخرا ؛ لا تتدخل شخصياتهم حتى في الامثلة التي ينقلونها .

إن المطلع على الكتب التي استقلت بقضية السرقات ، وطرحها طرحا فيه إجحاف أحيانا ، ومنها : (سرقات أبي تمام) لابن أبي طاهر (سرقات البحترى من أبي تمام) لأبي الضياء ، (الرسالة الموضحة) و (الرسالة الحاتمية) لأبي علي الحاتمي ، (المنصف) لابن وكيع ، (الإبانة عن سرقات المتنبى) للعميدى ، (المآخذ الكندية) لابن الدهان (سرقات الشعراء) لابن المعتز .

وسبق هذه الكتب بعض الكتب الأخرى التي ألفت قبل الخصومة بين أبي تمام والبحترى ، ومنها : (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لابن كناسه (٢٠٧ هـ) ؛ (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) لابن السكيت (٢٤٠ هـ) ، (إغارة كثير على الشعراء) للزبير بن بكار القرشى (٢٥٦ هـ) (سرقات أبي نواس) لمهل بن يموت .

ولعل هذه الكتب تخالف ماظنه د. محمد مندور من أن البحث في السرقات لم يظهر إلا عندما ظهر أبو تمام (١) .

(١) النقد المنهجي عند العرب . د/ مندور ص ٣٥٨ - دار نهضة مصر -

وربما نخرج كلامه وفق مانص عليه من أنه يقصد الدراسة المنهجية
نلقضية ، لكن يبقى الدليل على ذلك معدما .

إن المطالع على هذه الكتب وعلى الكتب النقدية الأخرى يلحظ
مدى ارتباط هذه القضية بالنقد ، وذلك لأن هذه القضية هي التي تبين قدرة
الشاعر ومهارته ، وبجر معانيه ، ومعين ألفاظه ، وتوضح مدى ابتكاره في
معانيه ، ومدى حسن الأخذ عنده ، وبراعة الذوق لديه ، وقدرته على
الإتيان بأحسن مما أتى به من تقدمه ، وبعد النظر في نتاجه الشعري كله بهذا
المنظار يمكن الحكم على شاعريته ، وعلى مدى ما أضافه في مسيرة الأدب
والشعر ، ولكن ينبغي أن يكون كل ذلك بإضاف وموضوعية ، حتى
يتحقق الهدف السامي من النقد .

وإذا كانت قضية السرقات الشعرية مرتبطة بالنقد من حيث البداية
والهدف ، فإن بعض البلاغيين يرى أنها ترتبط بالبلاغة من حيث المضمون ،
لأن فيها تحسينا للكلام وتزيينا (١) .

ويكاد يتفق البلاغيون على أن السرقات إذا بحثت في البلاغة فإنها تبحث
إلحاقا بعلم البديع ، وإن كان في إلحاقها بعلم البديع خلاف كما أشار صاحب
(الطراز) سابقا .

وإذا نظرنا إلى الكتب البلاغية وجدنا كثيرا منها قد جعل السرقات من
العلوم البلاغية المرتبطة بالبديع ، ومن تلك الكتب (الصناعتين) لأبي
هلال العسكري ، (جوهر الكمنز) لنجم الدين بن الأثير ، (الإيضاح)
للقرظيني ، (عروس الأفراح) للسبكي ، (شرح المختصر) للتفتازاني ،
(مواهب الفتاح) للمغربي ، (التبيان) للطبري (٢) .

(١) السرقات الأدبية - بدوى طبانة ص ٦٤

(٢) مشكلة السرقات ، هدارة ص ١٣٨ - ١٤٠

ولكن تختلف هذه الكتب من حيث عددها للسرقات في علم البديع ، أو جعلها ملحقة به إلخا ، إذ يذهب بعض البلاغيين إلى أنها فن من فنون البديع ، وهذا ما فعله صاحب (الطراز) ومن معه ، بينما يجعله كثير من البلاغيين ملحقا بعلم البديع ، وبمثابة خاتمة له ، وهذا ما سار عليه صاحب (الإيضاح) ، وصاحب (جواهر البلاغة) ومن معهما ، ويسير كثير من المحدثين على جعلها في آخر علم البديع توفيقا بين الرأيين .

وإذا علمنا أن تعريف علم البديع هو : (علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة) . وإذا أدركنا أن بعض البلاغيين لم يكن يعد علم البديع من البلاغة أصلا كالسكاكي فإننا نتوصل إلى أن الراجح عدم دراسة (السرقات الشعرية) في البلاغة ، وإنما تكون دراستها خاصة بالنقد فقط ، وبرغم ذلك ستظل مرتبطة بالبلاغة عموما ، وبخاصة عند التطبيق لا التنظير ، وذلك لأن البلاغة والنقد يشتركان في مقياس مهم هو الذوق .

وإذا ظلت مرتبطة بالبلاغة فإن الراجح عدم دراستها في علم البديع ، وإذا درست فيه ، فإنه ينبغي أن تكون دراستها على أنها ملحقة بالبديع ، لا على أنها فن أصيل من فنون البديع .

٣ - السرقة بين البلاغيين والنقاد :

إذا قلبنا صفحات الكتب باحثين عن دور البلاغيين والنقاد في السرقة ، نجد أن دراسة البلاغيين للسرقة كانت دراسة تقليدية ، كشأنهم في سائر الموضوعات التي عالجوها علاجاً قاعدياً أبعدها عن تحكيم الذوق ، واستشارة العقل والمنطق ، وهذا المنهج الذي اتبعوه هو نفسه المنهج عند السابقين . وهنا سؤال يطرح نفسه ؛ ولماذا اتبعوا هذا المنهج الذي لا يحكم ذوقاً ولا يستشير عقلاً .

وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن أكثر البلاغيين من طبقات صاحب (المفتاح) ومنه جاء بعده ، قلّ حظهم ونصيبهم من الملمكة البيانية الأصلية ، وغلبت عليهم روح الجدل والمنطق .

وإذا بحثنا عما أدى إليه ذلك ، نجد أن هذا أدى إلى أن يتعرضوا بأسلوبهم التقريرى لعلاج المسائل الجمالية في الفن الأدبي ، وهم لم يعدوا أنفسهم إعداداً أدبياً جيداً إعداداً يشدّد الذهن ويستثير العواطف الإنسانية التي يتحرى بعض الأدباء إثارتها ، وإن كان بعضهم قد أعد نفسه إعداداً جدلياً يبعد عن أهداف الأدب ومراميه .

وكثير من هؤلاء - كما يرى القاضى (١) الجرجاني - لا يعرف من السرقة إلا اسمه - فإن تجاوزه حصل على ظاهره ، ووقف عند أوائله . فإن استثبت فيه وكشف عنه ، وجد عارياً من معرفة واضحة ، فضلاً عن غامضه ، وبعيدا عن جليه ، قبل الوصول إلى مشكلة ؛ وهذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير الفطن ، الذي يلم بكل ما حوله إلاماً تاماً ، ولا ينهض به كذلك إلا العالم المبرز الذي يفوق غيره من العلماء ، وليس كل من تعرض له أدركه ، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله .

ومع هذا لم يخل الزمن من نقاد جهابذة ، استطاعوا بجهودهم واطلاعهم الكثير وقدرتهم على تمييز الأدب ؛ ورده إلى أصحابه ، بما يعرفون من طبيعة أدبهم ، ومسلكتهم في التفكير أو في التعبير ؛ وأن ينهضوا جمهور القارئ والدارسين إلى الحق الذي كانوا يجهلون ؛ وأن يضعوا أيديهم على مواضع الأخذ والإقتفاء ، وبهذا استطاعوا أن يقدموا لنا تراثاً سليماً وخالياً من عوامل الإدعاء والاتحال ما وسعتهم المقدرة في ذلك ، واستطاعوا أن يصونوا الأعمال الأدبية من العبث ، وأن يرجعوا كل

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٧٨

نص إلى صاحبه إذ كان في طبيعتهم الاحتفاظ بهذا الأدب ، والاعتزاز به ، واعتباره تراثا واجب الصون والرعاية .

وإذا ما بحثنا عن أسباب اتصالهم بأمتهم العربية ؛ نجد أن هذا الأدب من أعظم أسباب اتصالهم بأمتهم العربية ؛ وبهذا الأدب كانت تدلل لهم كثير من الصعاب في فهم دينهم ومعرفة عقيدتهم ، حتى بلغ من حرصهم على ذلك التراث أن يقرنوا كل نص برواية ، وكل خبر أدبي بسلسلة طويلة من أهل الرواية ؛ كما كانوا يفعلون في رواية الأحاديث ؛ حيث يروى كل راوى عن قبله ، إلى أن يصل السند إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويلبسون على ما في بعض رجال السند من الضعف ، أو ما يدعوا إلى اتهامهم بالوضع والاتحال ، وصدق الخبر وتحرير الرواية ، وكان من أثر تلك العناية أن أكبروا نسبة الأدب إلى غير قائله ، وإفادة أديب من أديب ، ووصفوا هذا العمل بأوصاف كثيرة تحظ من شأن قائله ، وتحطم كيانه بين الأدباء .

هذا ، وتمثل (السرقات الشعرية) عند النقاد بابا مهما من أبواب النقد ، وقضية من كبريات قضاياها ؛ كما تمثل عند البلاغيين أيضا بابا مهما من أبواب البلاغة ، أو من الأبواب الملحقمة بالبديع ، وإن كنا نرى أن النظرة المتأنيبة في كتب البلاغيين بعامة قديما وحديثا تبين أن السرقة ، تمثل جانبا ثانويا هامشيا ، ولهذا جعلوها في ذيل البديع ، وملحققة به ، وليست من بحوثه الأصيلة ، بينما تعد من أمهات مسائل النقد الأدبي قديما وحديثا ، وتحتل مكانا متميزا في بحوث النقاد ودراساتهم . أضف إلى هذا أن السرقة الشعرية يرتبط بحثها ودرسها عند النقاد بالذوق الأدبي ارتباطا كبيرا .

فالناقد يتناول السرقة تناولاً ذوقياً جمالياً ، ويهتم بالبحث عن حسناتها وقبحها ، وخفائها ووضوحها ، واستحسان المعنى المسروق أو استهجانها ،

ووصف الأخذ عن الآخذ ؛ ومدى إعاقة السرقة للشاعر عن الإبداع والابتكار .

بينما يتناول البلاغى السرقة تناولا قاعديا بأسلوب علمي ، يبحث عن الأنواع ، وتعريف كل نوع ، وتقديم الشواهد عليه ، ومثل هذا البحث قد لا يجد كثيرا في دراسة قضية السرقات ، ولهذا فلا غرابة أن يطالب بعضها من كتب البلاغيين ، لأنها لا جدوى من دراستها عندهم .

الفصل الأول

تطور البحث في السرقة عند القدماء

١ - تطور المصطلح :

ذهب طه إبراهيم (١) إلى أن النقاد المجددون عن الهوى لم يستخدموا لفظ السرقات ، وضرب بابن قتيبة مثالا على ذلك ، ورد عليه الدكتور محمد مصطفى هدارة بأن هذا القول فيه نظر ، فقال : « لأن السرقات تندرج تحتها معان كثيرة لها أسماء مختلفة ، اصطلاح عليها النقاد فيما بعد ؛ فإذا استخدم كاتب ما مصطلح من هذه المصطلحات ، كان يعنى السرقات مدلولها العام ، وإن كان قد أشار إليها بهذا المدلول الخاص » .

هذا وقد تطور مصطلح السرقات تطورا كبيرا ، فرى عددا من النقاد والبلاغيين يستخدمون مصطلحات جديدة ، لم تكن مألوفة ولا معروفة ، ثم اتفق عليها النقاد .

ومن هذه المدلولات الخاصة بالسرقات والتي أصبحت بعد ذلك من المصطلحات المتفق عليها ، ما استخدمه ابن سلام الجهمي في كتابه « طبقات الشعراء » . ومن هذه المصطلحات .

١ - الاجتلاب . ٢ - الإغارة .

وزى الجاحظ يستخدم لفظ « الأخذ » ويعنى به السرقة ، بل استخدم مصطلح السرقة بعضه في كتاب « الحيوان » .

(١) في كتاب « تاريخ النقد الأدبي عند العرب » .

والزبير بن بكار الفرشى المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) استخدم لفظ الإغارة في كتابه «إغارة كثير على الشعراء» .

أما ابن قتيبة فهو وإن لم يستخدم لفظ السرقة بصورة واضحة ، إلا أنه استخدم مدلولات لا تظهر حياده ، أو تخرجه من استخدام هذه الكلمة - كما قال طه إبراهيم - لأنه استخدم اصطلاحاً يشير إلى أقبح أنواع السرقات - كما قال محمد هدارة - .

ومن المصطلحات التي استخدمها ابن قتيبة : السليخ ، والاتباع ، والأخذ .

كما أن قتيبة استخدم مصطلح السرقات نفسه ، وذلك حينما ذكر بيت امرئ القيس :

له أبطالا ظي وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تنفل
قال : « وقد تبعه الناس في هذا الوصف وأخذوه ، ولم يجتمع لهم ما اجتمع له في بيت واحد ، وكان أشدهم إخفاء للسرقة ، القائل - وهو المعدل :

له قصرها رنم وشدقا حمامة وسالفتا هبن من الرنم أربدا^(١)

ونجد الصولي يستخدم مصطلح «السليخ» لأول مرة ، وقال الدكتور محمد مصطفى هدارة : « كما أننا لا نعرف أحداً قبل الصولي استخدم لفظ الإمام (٢) .

أما بعض النقاد الرفقاء فإنهم يتلطفون في تلك الألقاب ، تحرزا عن وإحساناً للظن ، فيطلقون عليها اقتباساً وتضميناً ، واستشهاداً ، وعقداً وحلاً ، إلى غير ذلك من الألفاظ الرقيقة المهذبة .

(١) الشعر والشعراء ص ٥٠ .

(٢) مشكلة السرقات الأدبية ص ١٠٠ .

ونظرة متأنية في كتب القدماء نجد أن النقاد الذين عرضوا في كتبهم للشعراء القدماء قد فطنوا إلى السرقات فهي من الموضوعات التي خاض فيها ابن قتيبة في كتابه «الشعر والشعراء» ولكنه ينصرف عن اللفظ الذي نطق به سابقوه ومعاصروه، ينصرف عن السرقة، والإغتاب، والإغارة إلى لفظ الأخذ، فيقول في الخطيئة، وضائي بن الحارث البرجمي وحسان، والراعي وغيرهم؛ يقول «وما سبق إليه فأخذ عنه... أخذه ابن مقبل أو السكيت أو ابن مفرح أو الطرماح، وهؤلاء جميعا إسلاميون أو أدركوا الإسلام».

وما نلاحظه عند ابن قتيبة في هذا المقام:

أزه لا يستعمل لفظ السرقة في الإسلاميين ومن قبلهم؛ وأنه لم يجاز معاصريه في هذا الاستعمال الذي أكثروا منه في نقد المحدثين، ولا بد في صده عن ذلك الاصطلاح عن حكمه.

ولعله يرى ما يراه القاضي الجرجاني في أن ذلك عند القدماء أدنى إلى التوارد منه إلى الإغارة والسلب - أو لعله لا يرى لنفسه بت الحكم على شاعر بالسرقة كما فعل القاضي الجرجاني بعد.

... ومهما يكن من شيء فقد فطن الشعراء والنقاد إلى الأخذ أو السرقة من قديم، إلا أن عنايتهم بها، وحرصهم على استخراجها لم يكثر، ولم يعم إلا من عهد أبي تمام. فجعلوا يتتبعونها، ويصلون بين البيت والذي أوحى به، ويجعلون لها رسوما وأصولا، وكان طبيعيا أن يخوض فيها الأمدى والجرجاني، (١).

«ونرى الرفقاء من النقاد يتلطفون في تلك الألقاب تحريزا من الخطأ»

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص ١٦١ - ١٦٣

وإحسانا للظن ، فيسمنونه اقتباسا ، وأخذاً ، وتضمينا ، واستشهاداً ،
وعقداً ، وحلا ، وتليجا ، وغير ذلك (١) من الأسماء الرقيقة المهدبة .

والاختلاف بين النقاد في هذا الأمر هو الذي أدى إلى الاختلاف في
وصفهم بتلك الألقاب المتفاوتة (٢) .

« وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن دراسة السرقات منهجية لم
تظهر إلا عندما ظهر أبو تمام فقد لاحظ « طه إبراهيم » من أن لفظ
« السرقات » لم يستخدمه النقاد والمجردون عن الهوى كابن قتيبة الذي استخدم
ألفاظاً أخرى في غير موضع من « الشعر والشعراء » .

وما ذهب إليه طه إبراهيم من أن لفظ « سرقات » لم يستخدمه النقاد
والمجردون عن الهوى - وضرب بابن قتيبة مثلاً على ذلك - فأمر فيه نظر
لأن السرقات تندرج تحتها معان كثيرة لها أسماء مختلفة اصطلاحاً عليها النقاد
فيما بعد - فإذا استخدم كاتب ما مصطلحاً من هذه المصطلحات كان يعنى
السرقات في مدلولها العام ، وإن كان قد أشار إليها بهذا المدلول الخاص .

ومع ذلك فإن لفظ (السرقات) شائع بين النقاد منذ وقت مبكر ، مما
يدل على أنه اصطلاح متفق عليه فيما بينهم .

فقدمر بنا كتاب (ابن كناسه) المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، والذي سماه
(سرقات الكهيت ..) ومحمد بن سلام (توفى سنة ٢٣٢ هـ) وهو من أوائل
النقاد الذين نعرفهم في نقدنا العربي - استخدم في كتاب الطبقات لفظ السرقة
أيضاً . ومن المدلولات الخاصة بالسرقات التي استخدمها ابن سلام ،
وأصبحت بعد ذلك من المصطلحات المتفق عليها بين النقاد (الاجتلاب)
و (الإغارة) .

(١) السرقات الادبية . بدوى طيانة .

(٢) السرقات الادبية . بدوى طيانة .

وابن السكيت توفي سنة (٢٠٤ هـ) استخدم لفظ السرقات في كتابه (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) . أما الجاحظ (توفي سنة ٢٥٥ هـ) فقد استخدم لفظ (الأخذ) يعنى به السرقة ، بل استخدم لفظ السرقة بنصه في كتاب الحيوان . والزيير بن بكار بن عبد الله القرشي (توفي سنة ٢٥٦ هـ) استخدم - كما مر بنا - لفظ (الإغارة) في كتابه « أغارة كثير على الشعراء » .

أما ابن قتيبة (توفي سنة ٢٧٦ هـ) فهو - وإن كان لم يستخدم لفظ السرقات بصورة واضحة ، إلا أنه استخدم مدلولات خاصة بها لا تظهر حياده - كما يقول طه إبراهيم - أو تخرجه من استخدام هذه الكلمة ؛ لأنه استخدم اصطلاحاً يشير إلى أقبح أنواع السرقات عند النقاد وهو (السلخ) كما استخدم أيضاً لفظي (الاتباع) و (الأخذ) .

على أن ابن قتيبة قد استخدم لفظ السرقة بنصه في أحد المواضع ، وذلك حين ذكر بيت امرئ القيس :

له ايظلا ظي - وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تنفل

قال (وقد تبعه الناس في هذا الوصف ، وأخذوه ، ولم يجتمع لهم ما اجتمع له في بيت واحد وكان أشدهم إخفاء لسرقة القائل - وهو المعدل - :

له قصر بارئم وشدقا حمامة مها لفتاحيق من الربد أربدا (١)

« وقد أتى الحاتمي في « حلية المحاضرة » ، بألقاب محدثة كالاصطراف والأجتلاب ؛ والانجعال ، والإهتدام ؛ والإغارة ، والمرافدة .

ويرى ابن رشيق بعد أن تدبرها أنه لم يجد لهذه المصطلحات الكثيرة

(١) مشكلة السرقات في النقد العربي . د/ هنارة

محصولا إذا حققت . ولكنه على الرغم من ذلك حاول تحديدها على الوجه التالي :

١ - الاضطراب :

هو أن يعجب الشاعر بيت من الشعر ، فيصرفه إلى نفسه ؛ فإن صرفه إليه على جهة المثل فهو « أجتلاب » و « استلحاف » ، وهو نحو قول النابغة الذبياني :

وصهباء لا تخفى القذى وهو دونها
تصفق في داوومها حين تقطب
عزرتها والديك يدعو خبابه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
فاستلحق البيت الأخير ، فقال :

وإجانة ريا السرور كأنها
إذا غمست فيها الزجاجاة كوكب
عزرتها والديك يدعو صاحبه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

٢ - الانتحال :

أن يدعى الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه على غير سبيل المثل كما فعل جرير يبيتى المعلوط السعدى :

إن الذين غدوا بلبك غادروا وشلا بعينك لا يزال معينا
غيضن من عبراتهم وقلن لى ماذا لقيت من الهوى ولقينا
فإن الرواة مجمعون على أن البيتين للمعلوط السعدى ، اتحلما جرير .

٣ - الإدعاء :

أن يدعى غير الشاعر لنفسه شعر غيره : والفرق بين الإدعاء والانتحال

أن الانتحال أخذ الشاعر من الشاعر ، أما الإدعاء فهو سرقة غير الشاعر
من الشاعر ، ولذلك قال البحترى :

رمتي مغواة الشعر من بين مفحم
وَمُنتحل ما لم يقله ومدع

فقد قسم الشعراء إلى ثلاثة أقسام « مفحم » قد هجز عن الكلام فضلاً
عن التحلي بالشعر غير أنه يتبع الشعراء ؛ والآخر « منتحل » لأجود من
شعره ، والثالث « مدع » جملة لا يحسن شيئاً ، (١) .

٤ - الإغارة :

« مثال ذلك هذان البيتان لابن بسام :

لا أظلم الليل ولا أدعى أن نجوم الليل ليست تغور
ليلي كما شامت فإن لم تزر طال ، وإن زادت فليلي قصير

قال الحصرى : وإنما أغار ابن بسام على قول علي بن الخليل ، فلم يغير

إلا القافية :

لا أظلم الليل ولا أدعى أن نجوم الليل ليست تزول
ليلي كما شامت قصير إذا جادت وإن ضنت فليلي طويل

فهذه في الواقع - كما قال الحصرى - سرقة ذميمة .. ، (٢) .

٥ - الإغتصاب :

« مثال ذلك ما صنع الفرزدق بالشمردل اليربوعي ، وقد سمعه ينشد

في محفل من المحافل :

فما بين من لم يعط سمعاً وطاعة وبين عيم غير حز الخلاقم

(١) السرقات الأدبية . بدوى طبانة .

(٢) الحصرى وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

فقال الفرزدق : والله لتدعنه أو لتدعن عرضك ا فقال : خذه لا بارك
الله لك فيه ! (١) .

« وذكر الحصرى عن الحسين بن الضحاك الخليلع (١٦٢ - ٢٥٠ هـ) :
« قال : أنشدت أبا نواس قولى :

وشاطرى اللسان مختلف التكرية شاب المجون بالنك
فلما بلغت فيه :

كأنما نصب كأسه قر بكرع فى بعض أنجم الفلك
مغر مغرة منكرة ، فقلت : مالك فقد دعتنى ! فقال : هذا المعنى أنا
أحق به منك ، ولكن سترى لمن يروى ، ثم أنشد بعد أيام :
إذا اعب فيها شارب القوم خلته يقبل فى داج من الليل كوكبا
فقلت : هذه مطالبي يا أبا على . فقال : أتظن أنه يروى لك معنى ملبح
وأنا فى الحياة » (٢) .

٦ - الموازنة :

أخذ بنيه الكلام فقط ، مثل قول كثير :
ألا تلك عزة قد أقبلت تقلب للهجر طرفاً غيضاً
نقول مرضنا فما عدتنا وكيف يعود مريض مريضاً
فقد وازن فيه قول نابغة بنى تغلب :

نجلنا لبخلك قد تعلمين وكيف يعيب بنخيل نجيلاً

٧ - الموائد :

أن يتفق الشعرا ن ، دون أن يسمع أحدهما يقول الآخر ، بشرط

(١) السرقات الأدبية . بدوى طبانة .

(٢) الحصرى وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

أن يكونا في عصر واحد . وقد ادعاها مؤم في بيت امرئ القيس وطرفة
بن العبد .

إلا أنهم ذكروا أن طرفة لم يثبت له البيت ، حتى أستحلف أنه لم
يسمعه قط ، فحلف وإذا صح هذا كان موارد ، وإن لم يكونا في
عصر واحد .

وبيت امرئ القيس :

وقوفاً بها صجي على مطيهم يقولون لا تهلك أسي وتجمل
وبيت طرفة :

وقوفاً بها صجي على مطيهم يقولون لا تهلك أسي وتجلد
فلم يغير فيه إلا لفظ القافية فقط .

٨ - الالتقاط والتلفيق :

أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضها من بعض ؛ وبعضهم يسميه :
الاجتذاب والتركيب ، مثل قول يزيد بن الطثريه :

إذا مارأني مقبلاً غص طرفه كأن شعاع الشمس دوني يقابله
فأوله من قول جميل :

إذا مارأني طالعا من ثنية يقولون من هذا ؟ وقد عرفوني !
ووسطه من قول جرير :

فغص الطرف إنك من غير فلا عصباً بلغت ولا كلابا
وعجزه من قول عنتره الطائي :

إذا أبصرتني أعرضت عني كأن الشمس من حولي تدور (١)

(١) السرقات الأدبية . د/ بدوي طبانة .

(م ٣ - السرقات الشعرية)

ويذكر أحمد الشايب - في كتابه أصول النقد الأدبي - أنى جاريت السابقين في كلمة السرقات على عنفها ، وان حاولوا وضع أسماء أخرى ترادفها أو تقابلها كالأخذ والاتباع والدمسح والإلمام وغير كثير نجده في العمدة لابن رشيقي ولكن هذه الكلمة بقيت عنواناً لهذا الموضوع الأدبي على الرغم من هذه المحاولات ، (١) .

وكما رأينا أن النقاد سواء منهم القدامى أو المعاصرين بعضهم يطلق لفظة « السرقة » ، والبعض الآخر يتخرج من هذه اللفظة ؛ ويستخدم لفظاً آخر مرادفاً لها ، وهذا يعود لطريقة الناقد في تناوله للموضوع .

« وجميع السرقات بمختلف مصطلحاتها لا تخرج في مفهومها العام عن ثلاثة أمور :

١ - موافقة إفي اللفظ : وقد تستبعض موافقة في المعنى .. ولهذا الموافقة اللفظية مصطلحات كثيرة منها : « الاصطراف - الاهتدام - الإغارة - الغصب - المرافدة » .

٢ - موافقة المعاني الكثيرة المرتبط بعضها ببعض :
كان يدعى مدع اتفاق خاطرين في تأليف قصة ، أو رواية تتحد معانيها في جزئياتها كالمشاهد .

ويدخل تحتها مصطلح الموازدة وهو في الشعر تصبح جميع معاني القصيدة مسروقة .

٣ - الموافقة في اليسير من المعاني أو الألفاظ :

ويدخل تحت ذلك من المصطلحات : النظر ، والملاحظة ، والإلمام ، والقلب ، « الاحتلاس » ، والموازنة ، والعكس ، والاتقاط ، والتلفيق (٢) .

(١) أصول النقد الأدبي . أحمد الشايب .

(٢) الحصري وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

٢- آراء النقاد والبلاغيين فيها :

(١) محمد بن سلام الجمحي (١) :

لا يمكننا أن نقول : ليس لمحمد بن سلام الجمحي منهج معين في السرقات والسبب في ذلك أنه لم يفرد لها بحثاً ولم يتعمدها بالدراسة ، ولكنه عرض لها بصورة عابرة في حديثه عن الشعراء ، وبرغم هذا فإن بإمكاننا أن نقول : إن لابن سلام نظرات في موضوع السرقات فوجزها فيما يلي :

١- يعترف ابن سلام بوجود سرقات شعرية محضة حتى في العصر الجاهلي ، فهو يقول : « كان قراد بن حنش من شعراء غطفان ، وكان جيد الشعر قليلاً ، وكانت شعراء غطفان تغير على شعره ، فتأخذه وتدعيه ، منهم زهير ابن أبي سلمى ادعى هذه الآيات :

إن المرزية لا رزية مثلها ما تبتغي غطفان يوم أضلت
إن الركاب لتبتغي ذا مرة بجنوب نخل إذا الشهور أحت
ولنعم حشو الدرع أنت (لنا) إذا

نهلت من العلق الرماح وعلت
يبغون خير الناس عند كريمة عظمت مصيبتهم هناك وجلت (٢)

٢- وفطن ابن سلام لفكرة الاقتباس والتضمين ، فهو يروي عن خلف أنه سمع أهل البادية من بني سعد يروون بيت النابغة للزبرقان
بين بدر :

تعدو الذئاب على من لا كلاب له وتبقى مريض المستنفر الحامى
فسأل ابن سلام يونس عن البيت . فقال : « هو للنابغة ، أظن الزبرقان

(١) توفي سنة (٥٢٣١) .

(٢) طبقات الشعراء ص ١٤٧ - ١٤٨

استزاده في شعره ، كالمثل حين جاء موضعه ، لا محتابا ، وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون به السرقة (١) .

٣ — كما فطن ابن سلام إلى أن فكرة اختلاف الرواية قد يؤدي إلى السرقات فينو عامر يروون بيتا للنابغة الجعدى ، في حين أن بعض الرواة ينسبونه إلى أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي ، وبعض الرواة ينسبون أبياتا لامية بن أبي الصلت ، في حين أن بعضهم الآخر يروونها للنابغة الجعدى .

قال ابن سلام : و فكر مسلمة بن محارب عن أبيه . قال : دخل النابغة على عثمان بن عفان فقال : استودعك الله يا أمير المؤمنين وأقرأ عليك السلام ، فقال : له ، قال : أنكرت نفسي فأردت أن أخرج إلى بلدى ، فأشرب من ألبانها ، وأشرب من شيوخ البادية ، وذكر بلفظ ، فقال : يا أبا ليلى أما علمت أن التعرب بعد الهجرة لا يصلح ، قال : لا . والله ما علمت ، وما كنت لأخرج حتى استأذنك ، فأذن له وضرب له أجلا ، فخرج من عنده ، فدخل على الحسن بن علي فودعه ، فقال له الحسن : أنشدنا من بعض شعرك ، فأنشده :

الحمد لله لا شريك له من لم يقلها فنفسه ظلما

فقال له : يا أبا ليلى ، ما كنا نروى هذه الأبيات إلا لامية بن أبي الصلت ، قال : يا ابن رسول الله ، والله إنى لأول الناس قالها ، وإن السروق من سرق أمية شعره ، (٢) .

وتنبه ابن سلام إلى فكرة المعنى الذى تدوول حتى صار كالمشترك ، فهو يقول : إن امرأ القيس ، سبق العرب إلى أشياء ابتدعها ، استحسنتها

(١) طبقات الشعراء ص ١٧

(٢) طبقات الشعراء ص ٩٧

العرب ، واتبعته فيه الشعراء ، منها استيقان صحبه ، والوقوف في الديار ،
ورقة النسيب ، وقرب المأخذ ، وشبه النساء بالظباء والبيض ، والخيل
بالعقبان ، والعصى ، وقيد الأوابد (١) .

ونلاحظ أن هذه النظرات والآراء التي رآها ابن سلام تؤثر فيمن جاء
بعده من النقاد والبلاغيين .

(ب) الجاحظ (٢) :

لقد أدلى الجاحظ بدلوه في السرقات الشعرية ، فيرى أن تأثير الشعراء
اللاحقين بآثار السابقين أمر حتمي لا مفر منه ، وأن توكوؤ بعضهم على
بعض في اقتناص المعاني وأشكالها ؛ هو قدر مشترك فيما بينهم جميعا ،
فيقول : « إن المعاني مطروحة في الطريق ، يعرفها العجمي والعربي ؛
والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ (٣) ، فكأنه
يقول : إن السرقة إنما تكون في البديع المخترع الذي يختص به الشاعر لا في
المعاني المشتركة .

إلا أن التقاء الشعراء على اتباع المعاني واقتناصها ؛ لا بد أن يسير في
أحد اتجاهين :

(١) اتجاه يغزو فيه الشاعر قصائد غيره ، فيسرق المعاني التي تروق
بببانيها وأشكالها ، كلها أو جزئياً ، ولا يكلف نفسه عناء كسوتها ألفاظاً
غير ألفاظها .

(ب) اتجاه ينحو نحو الاقتباس ، إذ يغتصب الشاعر المعنى الذي يريد ؛

(١) طبقات الشعراء ص ١٦

(٢) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى ، توفي سنة (٢٥٠ هـ)

له العديد من المؤلفات . منها : البيان والتمييز ، الحيوان ، البخل .

(٣) الحيوان : ٤٠ / ١

لكنه يكسوه من الألفاظ ما يمويه به اغتصابه ، ومن بهاء الشكل ؛ وجدة البناء ، ما يجعلانه صاحب الفضل الأول فيه ، ويوليانه الحق في التباهي بملكيته وادعائه .

أما الاتجاه الأول فهو السرقة المرفوضة كلياً ؛ وهي التي دانتها قديماً جميع النقاد العرب بلا استثناء ، ويكادون يتفقون جميعاً على الإقرار بشرعية اقتباس المعاني ، شريطة أن يكسوها الشاعر المنير أثواباً من اللفظ والأسلوب .

ولعل النص التالي يوضح المفهوم العام للسرقات الشعرية كما تنبه الجاحظ ، وسار في التراث الفكري للجماليات العربية :

ولا يعلم في الأرض شاعر تقدم في تشبيهه مصيب ، وفي معنى غريب عجيب ، أو معنى شريف كريم ، أو في بديع مخترع ، إلا وكل من جاء من الشعراء من بعده ، أو معه ، إن هو لم يعد على لفظه فيسرق بعضه ، أو يدعيه بأسره ، فإنه لا يدع أن يستعين بالمعنى ، ويجعل نفسه شريكاً فيه ، كالمعنى الذي تتنازعه الشعراء ؛ فتختلف ألفاظهم ، وأعاريض أشعارهم ، ولا يكون أحد منهم أحق بذلك المعنى من صاحبه ، أو لعله يجحد أنه سمع بذلك المعنى قط ، وقال : إنه خطر على باله ، من غير سماع ، كما خط على بال الأول (١) .

وربما يكون الجاحظ قد أراد ألا يشغل نفسه بقضية السرقات كما فعل معاصروه ، وقد يكون اهتمامه بالشكل هو الذي دفعه إلى عدم الاهتمام بسرقات المعاني التي انشغل بها غيره .

(ج) ابن قتيبة (٢) : إن الكتاب الذي وصلنا بعد ابن سلام هو

(١) الحيوان : الجاحظ : ١ / ٦٥٤

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة (٢٧٦ هـ

٨٩٩ م) له العديد من المصنفات أشهرها : الشعر والشعراء ، وأدب الكتاب .

(الشعر والشعراء) لابن قتيبة ، وهذا الكتاب لا يعتمد السرقات الأدبية بالدراسة والبحث ، ولكنه يعرض لها في أكثر من موضع ، وبخاصة في التراجم عند الحديث عن أخذوا من الشاعر ، أو أخذ هو منهم .

ولابن قتيبة نظرات في السرقات يمكننا أن نوجزها فيما يلي :

لقدر دد ابن قتيبة ما قاله ابن سلام من فكرة المعنى الذي تدوول حتى استفاض وصار كالمشترك ، ولكنه وسع من معنى هذه الفكرة بعد أن حدد طريقها وأوضح منهجها ؛ وردد كلام ابن سلام عن امرئ القيس ، وأورد أمثلة ليؤكد كيف أن الشعراء اتبعوه وأخذوا منه ، وهو يكاد يحصر الآخذين منه في الجاهليين والإسلاميين فحسب .

وفطن ابن قتيبة للسرقة الخافية ، فهو حين يعرض لأخذ الشعراء معنى

امرئ القيس :

له أبطلا ظي وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تقفل

يقول عن المعذل : « وكان أشدهم إخفاء لسرقة » .

وفطن ابن قتيبة إلى أن زيادة الآخذ على المعنى المأخوذ تتيح له فضل

الزيادة ؛ فلأولى فضل السبق إلى المعنى ، وللثاني فضل الزيادة فيه .

فهو يقول : « وكان الناس يستجيرون للأعشى قوله :

وكأس شربت على لذة وأخرى تداويت منهاها

حتى قال أبو نواس :

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء

وداوني بالتي كانت هي الداء

فسلخه وزاد فيه معنى آخر ، اجتمع له به الحسن في صدره وعجزه ،

فملاعشى فضيلة السبق إليه ، ولأبي نواس فضيلة الزيادة فيه (١) .

وأكد ابن قتيبة ما فطن إليه ابن سلام من أن اختلاف الرواية قد يؤدي إلى فكرة السرقة ، فهو يذكر أبياتاً لأبي كبير الهذلي ، ويقول إن الرواية نسبوها لتأبط شراً (٢) .

ويذكر أن الرواية ينسبون إلى أبي الطحان أبياتاً للقيط بن زرارمة (٣) .
ويتضح من السرقات التي أوردها ابن قتيبة ، أنه تنبه إلى قسمين منها ، لأنه كان يجمع أمثلتها الموحدة ، وإن كان لا يشير إلى القسم الذي تتبعه هذه الأمثلة .

فابن قتيبة يشير إلى سرقة الألفاظ ، كقول امرئ القيس :

فلايا بلاى ما حملنا غلامنا على ظهر محبوبك السراة محنب
وقول زهير :

فلايا بلاى ما حملنا غلامنا على ظهر محبوبك ظماء مفاصله (٤)

كما أنه يشير أيضاً إلى سرقة المعاني ، فيقول : إن زهيراً ، والنابعة ،
أخذوا معنى بيت أوس بن حجر :

لعمرك إنا والأحاليف هؤلا لفي حقبة أظفارها لم تقلم
فقال زهير :

لدى أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم
وقال النابعة :

(١) الشعر والشعراء : ص ١٣

(٢) الشعر والشعراء : ص ٤٢١

(٣) الشعر والشعراء : ص ٤٤٧

(٤) الشعر والشعراء : ص ٥٤

وبنو قمين لا محالة إنهم آتوك غير مقلبي الأظفار (١)
وتلبه ابن قتيبة إلى أن الاتباع والأخذ يكونان في النهج والطريقة
أيضا، دون اللفظ والمعنى .

فهو يقول عن مسلم بن الوليد : « وهو أول من أطف في المعاني
ورقق في القول ، وعليه يعول الطائي » (٢) .

وهكذا نرى أن ابن قتيبة قد توسع بعض الشيء عن ابن سلام في
عرضه للسرقات .

(د) أبو بكر الصولي (٣) :

إن أهمية هذا الباحث في تاريخ الأدب ، وباعه الطويل فيه ، تدعونا
إلى الاهتمام بنظماته في مشكلة السرقة ، ويمكننا حصر نظراته في هذه
القضية فيما يلي :

يرى الصولي أن الشاعر إذا « أخذ معنى ولفظا ، وزاد عليه ، ووشحه
ببديعه ، وتمم معناه ، كان أحق به » (٤) .

وإذا تعاود الشاعران لفظا ومعنى ، أو جمعاهما ، يجعل السابق الأقدمهما
سنا وأولهما موتا وينسبه الأخذ إلى المتأخر ، لأن الأكثر كذا يقع ، وإن
كانا في عصر واحد ألحق بأشبههما كلاما ، فإن أشكل ذلك تركوه لهما (٥) .

(١) الشعر والشعراء : ص ١٠١

(٢) الشعر والشعراء : ص ٥٢٨

(٣) هو أبو بكر يحيى بن محمد الصولي صاحب كتابي «رد أخبار أبي تمام ،
الأوراق ، توفي سنة (٣٣٥ هـ) .

(٤) أخبار أبي تمام : الصولي : ص ٥٣

(٥) أخبار أبي تمام : الصولي : ص ١٠٠

ويفرق الصولى فى السرقات التى ذكرها بين ثلاثة أنواع (١) :
سرقة لفظ ، وسرقة معنى ، وسرقة اللفظ والمعنى .

وكما يجذب الصولى زيادة الأخذ على زيادة المأخوذ منه ، ليعترض عليه
إذا أورد المعنى المأخوذ فى بيتين مع وجود أصله فى بيت واحد ، كبيت
النابغة الذى زاد معناه ابن جبلة ، ولكنه جعله فى بيتين (٢) .

يقول الصولى (٣) : د على أن على بن جبلة (٤) قد مدح بمثل معنى النابغة
حميداً (٥) ، فقال :

وما لأمريء حاولته عنك مهربٌ ولو رَفَعْتَهُ فى السماء المطامع
بلى هارب لا يهتدى لمكانه ظلام ولا ضوء من الصبح ساطع
فلا بن جبلة أنه زاد فى المعنى وأشبعه ، وعليه أنه جاء به فى بيتين، والنابغة
جاء به فى بيت وله السبق .

ونلاحظ من خلال ما كتبه الصولى ، أن القواعد التى وضعها جميعاً لم
توجد عند أحد قبله ممن وصلت إلينا كتبهم ، هذا عدا القاعدة الأولى التى
وضع أساسها ابن قتيبة ، والصولى لا ينسبها لنفسه ، ولكنه يؤكد أنها
أمور مصطلح عليها .

(١) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٧٩ - ٨٢

(٢) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٢١

(٣) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٢٠ - ٢١

(٤) هو أبو الحسن على بن جبلة بن مسلم بن عبد الرحمن ، المعروف
بالعكوك ، أحد فحول الشعراء ، قال فيه الجاحظ : كان أحسن خلق الله لإنشاء
ولم أر مثله بدويّاً ولا حضريّاً ، استنفد شعره فى مدح أبى دلف العجلي والطوسى ؛
توفى سنة (٢١٣ هـ) .

(٥) هو أبو غانم حميد بن عبد الحميد الطومى .

ومن سرقة اللفظ عند الصولي ، والتي عدّها (نسخا) أن أبا تمام
مثلا قال :

بخل تدين بجلوه وبمره كأنه جزء من التوحيد
وقال البحترى :

وتدين بالبخل حتى خلته فرضا بدان به الإله ويعبد

ومن سرقة المعنى في رأيه ما ذكره من أن بعض من يتعصب على أبي تمام
بالتقليد لا بالفهم جاذبه يوما ، وقدم غيره بلا دراية ، فقال : أيجس
أبو تمام أن يقول كما قال البحترى :

يسرع حتى قال من شهد الوغى لقاء أعاد أم لقاء حبيب

فقال له الصولي : وهل ائتنى هذا المعنى قبل أبي تمام أحد في قوله :

حن إلى الموت حتى ظن جاهله بأن حن مشتاقا إلى وطن

ومن سرقة اللفظ والمعنى في نظره أن أبا تمام قال في وصف شعره :

فزهة عن السرقة المورى مكرمة عن المعنى المعاد

فنقله البحترى نقلا ، فأخذ اللفظ والمعنى في قوله يصف بلاغته :

لا يعمل المعنى المكر ر فيه واللفظ المردد

(ه) قدامة بن جعفر :

إن قدامة بن جعفر لم يتحدث عن السرقات حديثا صريحا ، لكن كان
حديثه عنها يشبه الإيماء في مواضع من كتابه ، وبخاصة عند حديثه عن
الشعر ، حيث قصر كلامه على الشعر نفسه ، ولم يتعرض للشاعر أو المتلقى ،
فلا يدخل في نقده أى حديث عن الطبع ، أو الحالات النفسية ، ولا يهتم
بالسامعين وحالتهم النفسية ، وهذا التركيز جعله يصدر حكما على السرقات
الشعرية دون أن يسميها ، وهذا أهمل موضوعا كبيرا استأثر باهتمام غيره.

من النقاد، فبدلوا فيه جهوداً مضمّنة قليلة الثمرات، وكان الذي أثاره إلى
إلى هذا الموضوع حديثاً عن الاستغراب والطفرة، وهو أن يكون المعنى
مالم يسبق إليه .. والسبق للمعنى ليس صفة للمعنى نفسه، بل هو صفة
للشاعر، إذ إزاه هو السابق في الاهتمام إليه، أما المعنى فإنه إن كان قبيحاً
في ذاته، لم يحسنه هذا السبق، والعكس كذلك: د وأحسب أنه اختلط
على كثير من الناس وصف الشعر بوصف الشاعر، فلم يكادوا يفرقون
بينهما، وإذا تأملوا هذا الأمر، نعموا، علموا أن الشاعر موصوف بالسبق إلى
المعاني. واستخراج مالم يتبعه أحد إلى استخراج لا الشعر، (١).

أرأيت هذا الفصل الدقيق بين الشعر والشاعر؟ كان قدامة يقول: أنا
في حديثي عن الشعر، لا أهتم إلا بصفاته الذاتية وحدها، فأما ما كان
متعلقاً بالشاعر نفسه، فلا شأن لي به، ولكن أين الحديث عن السرقات في
هذا الذي عرضنا له؟

د هو حديث يشبه الإيحاء، إذ إن قدامة يعتقد أن الشعراء لو تجاوزوا
تشبيهه الدروع بجباب الماء الذي تسوقه الرياح، وظل التشبيه ذاته جميلاً،
ولم تخلق جدته، بسبب تداول الشعراء له. ومن ثم فليس لنا أن نبحت من
هو أول من سبق إلى هذا التشبيه، أو ذلك المعنى، وليس لنا أن نقف عند
من أخذه من الشعراء على التوالي (وذلك هو نطاق السرقة) بل علينا أن
ننظر إلى حسن الأداء وحده، دون أي شيء آخر، وكان قدامة يومئذ
من طرف خفي إلى أن المعاني شركة للجميع، مطروحة في الطريق، فإن
لم تكن كذلك، واهتدى شاعر إلى معنى غريب طريف، فحقاً أن يوصف
هو بالسبق، (٢)

واعلمنا نلاحظ أنه لم يختلف في نظراته للسرقات مع الجاحظ، وكانها

(١) نقد الشعر: قدامة بن جعفر: ص ٨٣

(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب: إحسان عباس: ص ٢٩: ٢١٠

اتفقا في رأيهما ، كما اتفقا في الإيحاء إلى رأيهما من غير تصريح .
وبعد ما نقلت إليكم آراء البلاغيين والنقاد في السرقة ، أحببت أن أدلى
بدلوى في هذه القضية الأدبية ، فأقول : إن الشاعر إذا أخذ اللفظ كله ،
دون أن يحدث فيه تحويراً فنياً ، أو أخذ بعض اللفظ وأفسد المعنى عما كان
عليه من قبل ، فهذا يصدق عليه لفظ (السرقة) .

أما إذا أخذ المعنى فجوده وجعله في صورة بديعة زاهية ، وجعله في
صورة تفوق الصورة الأولى حسناً وبهاءً ، فهذا لا يصدق عليه لفظ
(السرقة) وإنما قلت هذا ، لأن المعانى - كما يقول الجاحظ (١) - :
« مطروحة في الطريق ؛ يعرفها العجمي والعربي ، والقرية والبدوى ، وإنما
الشان في إقامة الوزن وتخير اللفظ » .

فتى ما أجاد الشاعر وأبدع ، اتفتت عنه تهمة السرقة .

(١) الحيوان : الجاحظ ٤٠/١

الفصل الثاني

أنواع السرقات

إذا قلبنا صفحات كتب البلاغة والنقد باحثين عن أنواع السرقات الشعرية ، نجد أنها كثيرة جداً ، ونجد أن البلاغيين يتفاوتون في حصرها ، فالبعض يزيد على الآخر الذي يقتصر على أنواع السرقات المشهورة ، وسأحاول أن أعرض لهذه السرقات بكل أنواعها ما استطعت ، وما وسعتني القدرة في ذلك .

١ - النسخ :

النسخ في اللغة : من نسخ بمعنى نقل نصاً أو كتاباً بالكتابة اليدوية كلمة بعد أخرى (١) .

اصطلاحاً : لقد عرف البلاغيون النسخ تعريفات عديدة ، نذكر من أهمها :

(١) قال الخطيب القزويني (٢) : إن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه ،

فهو مذموم مردود ، لأنه سرقة محصنة ، ويسمى نسخاً وانتحالاً .

كما حكى أن عبد الله الزبير دخل على معاوية ، فأنشده :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته

على طرف الهجران إن كان يعقل

(١) المعجم المفصل في البلاغة : إنعام عكاوي : ص ٦٦٥

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ص ٥٥٨

ويركب حد السيف من أن تضيّمه

إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فقال معاوية : لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ، ولم يفارق عبد الله المجلس .
حتى دخل معن بن أوس المزني ، فأشده كلمته التي أولها :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينما تعدو المنية أول

حتى أتى عليهما ، وفيهما ما أنشده عبد الله ، فأقبل معاوية على عبد الله ،
وقال : ألم تخبرني أنهما لك ، فقال : المعنى لي ، واللفظ له ، وبعد فهو أخي
من الرضاعة وأنا أحق بشعره .

(ب) وقال ضياء الدين بن الأثير (١) : أما النسخ فإنه لا يكون إلا في
أخذ المعنى واللفظ جميعاً ، أو في أخذ المعنى وأكثر اللفظ ، لأنه مأخوذ من
نسخ الكتاب ، وعلى ذلك فإنه ضربان :

١ - يسمى (وقوع الحافر على الحافر) : كقول امرئ القيس .

وقوقاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل
وكقول طرفة :

وقوقاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل
وقد أكثر الفرزدق وجريير من هذا في شعرهما ، فنه ماورد في
مورد امرئ القيس وطرفة من تخالفهما في لفظة واحدة ، كقول
الفرزدق :

أتعدل أحساباً لثاماً حماها بأحسابنا ؟ إني إلى الله راجع
وكقول جريير :

أتعدل أحساباً كراماً حماها بأحسابكم ؟ إني إلى الله راجع

(١) المثل السائر : ج ٣ / ٢٧٣

ومنه ما تساوي فيه لفظاً بلفظ، كقول الفرزدق :
وغرة قد نسقت مشمرات طوالح لا تطيق لها جواباً
بكل ثنية وبكل ثغر غرائبهم تنتسب انتساباً
بلمن الشمس حيث تكون شرقاً
ومسقط رأسها من حيث غابا
وبذلك قال جرير من غير أن يزيد .

(ب) الذي يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ .
كقول بعض المتقدمين يمدح معبدأ صاحب الغناء :
أجاد طويس والسريجي بعده وما قصبات السبق إلا لمعبد
ثم قال أبو تمام :

محاسن أصناف المغنين حجة وما قصبات السبق إلا لمعبد
٢ - السلخ :

في اللغة : من سلخ يسلخ الشيء ، بمعنى كشط ، وسلخت المرأة درعها .
نزعته ، والسلخ اشتق من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض جسم المسلوخ .
اصطلاحاً :

قال الخطيب القزويني : وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمي إماماً
وساخناً ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام :
الأول : ما كان أبلغ من الأول .
كقول البحتری .

تصد حياء أن تراك بأوجه أتى الذنب عاصيها فليم مطيعها
وقول أبي الطيب :

وجرم جره سفهاء قوم وحل بغير جارمه العذاب
(م ٤ - السرقات الشعرية)

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكا ، وكأناه اقتبسه من قوله تعالى :
« أتهلكنا بما فعل السفهاء منا » .

الثاني : ما كان دون الأول .

كقول بعض الأعراب :

وريحها أطيب من طيها والطيب فيه المسك والعنبر
وقول بشار :

وإذا أدنيت منها بصلا غلب المسك على ريح البصل
الثالث : ما كان مثل الأول .

كقول الأعرابي :

ولم يك أكثر الفتيان مالا ولكن كان أرحبهم ذراعا
وقول أشجع :

وليس بأوسعهم في الغنى ولكن معروفه أوسع

وعرفها يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » فقال : وهو أخذ
بعض المعنى ، ولا تعديل فيه على إيراد اللفظ ، وإنه يأتي على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير ، من غير
إيراد لفظ ماسرق منه ، وهذا من أدق السرقات مسلكا وأحسنها صورة ،
وأعجبها مساقا ، مثاله : قول بعض أهل الحماسة :

لقد زادني حبا لنفسى أننى بغيض إلى كل امرئ غير طائل
فقد أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من جهة معناه ،
ولم يورد شيئا من ألفاظه ، ولكنه عول فيه على المعنى وقصره عليه ،
فقال :

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لى بأنى كامل

الوجه الثاني : أن يأخذ المعنى شيئاً يسيراً من اللفظ ، ومنه قول
حسان بن ثابت :

ما إن مدحت محمداً بمقالتي

فأخذه أبو تمام فأكل معناه بعد أن سرق شيئاً من لفظه ، فقال :
ولم أمدحك تفخيماً لشعري ولكني مدحت بك المديح

الوجه الثالث : أن يؤخذ بعض المعنى ، كقول أحدهم :

عطاؤك زين لامرئ إذ حبوته يبذل وما كل الغطاء يزين

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه ، فقال :

تدعى عطاياه وفرأ وهي إن شهرته

كانت فخاراً لمن يعنوه مؤتلفاً

أما ضياء الدين ابن الأثير فقد قسم السلخ إلى اثني عشر (١) ضرباً :

الأول : أن يؤخذ المعنى ويستخرج منه ما يشبهه ، ولا يكون هو إياه ،
وهذا من أدق السرقات مذهباً ، وأحسنها صورة ، ولا يأتي إلا قليلاً .

ومثل بقول بعض أهل الحماسة :

لقد زادني حبا لنفسى أنتى بغيض إلى كل امرئ غير طائل

فقال أبو الطيب المتنبي :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهم الشهادة لى بأنى كامل

والمعرفة بأن هذا المعنى من ذلك المعنى عسر عامض ، وهو غير متبين

إلا عن أغرق في ممارسة الأشعار ، وغاص في استخراج المعاني .

الثاني : أن يؤخذ المعنى مجرداً عن اللفظ ، وذلك مما يصعب جداً ،

ولا يكاد يأتي إلا قليلاً .

(١) المثل السائر : ج ٣ / ٢٧٧ وما بعدها ، ولكن عندما رجعت إلى كتابه

لم أجسد سوى أحد عشر قسمياً .

فمنه قول عروة بن الورد من شعراء الحماسة :
ومن يك مثلي ذا عيال ومقتراً من المال بطرح نفسه كل مطرح
ليبلغ عذراً أو ينال رغبة ومبلغ نفس عذرها مثل منجح
أخذ أبو تمام هذا المعنى فقال :

فتى مات بين الضرب والطعن مية
تقوم مقام النصر إذ فاته النصر

فعروة بن الورد جعل اجتهاده في طلب الرزق عذراً يقوم مقام النجاح
وأبو تمام جعل الموت في الحرب ، الذي هو غاية اجتهاد المجتهد في لقاء
العدو ، قائماً مقام الانتصار ؛ وكلا المعنيين واحد غير أن اللفظ مختلف (١) .

الثالث (٢) : أخذ المعنى ويسير من اللفظ ، وذلك من أقبح السرقات
وأظهرها شناعة على السارق ، فمن ذلك قول البحترى في غلام :

فوق ضعف الصغار وُكِّلَ الأمر إليه ودون كيد الكبار
سبقه أبو نواس ، فقال :

لم يخف من كبر عما يراد به من الأمور ولو أزرى من الصغر

الرابع (٣) : وهو أن يؤخذ المعنى فيعكس ، وذلك حسن يكاد يخرج
حسنة عند حد السرقة ، فمن ذلك قول أبي نواس :

قالوا عشقت صغيرة فأجبتهم أشهى المطى إلى ما لم يُركب
كم بين حبة لؤلؤ مثقوبة ليست وحنة لؤلؤ لم تشقب

فقال مسلم بن الوليد في عكس ذلك :

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٨٠

(٢) المثل السائر : ٣ / ٢٨١

(٣) المثل السائر : ٣ / ٢٨٧

إن اللطية لا يلد ركوها حتى تُذلل بالزمام وتركبا
والحب ليس بِنافع أربابه حتى يُفصل في النظام ويتقبا

الخامس (١) : أن يؤخذ بعض المعنى .

فمن ذلك قول أمية بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان :
عطاؤك زين لامرئ إن حبوته بيذل وماكل العطاء يزين
وليس يشين لامرئ يذل وجهه
إليك كما بعض السؤال يشين

أخذه أبو تمام . فقال :

تدعى عطاياه وفراً وهي إن شهرت
كانت فخراً لمن يدعوه مؤتلفاً
مازالت منتظراً أعجوبة زمناً حتى رأيت سؤالاً يجتني شرفاً
فأمية بن أبي الصلت أتى بمعنيين اثنين، أحدهما أنى عطاءك زين والآخر
أن عطاءك غير شين ، وأما أبو تمام فإنه أتى بالمعنى الأول لا غير .

السادس (٢) : أن يؤخذ المعنى فيزيد عليه معنى آخر .

فما جاء منه قول الأحنس بن شهاب :
إذ قصرت أسياقنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب
إن قصر لم يمش الخطا عدداً
أوعرد السيف لم يهجم بتعريد

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٨٩

(٢) المثل السائر : ٣ / ٢٩١

السابع (١) : أن يؤخذ المعنى فيكس عبارة أحسن من العبارة الأولى
وقال ابن الأثير : وهذا هو المحمود الذي يخرج به حسنا عن
باب السرقة .

فمن ذلك قول أبي تمام :

جدلان من ظفر حران أن رجعة مخضوبة منكم أظفاره بدم
أخذه البيهقي ، فقال :

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
النائم : أن يؤخذ المعنى ويسبك سبكاً موجزاً ، وذلك من أحسن
السراقات - كما قال ابن الأثير ؛ لما فيه من الدلالة على بسطة الناظم في القول ،
وسعة باعه في البلاغة . فمن ذلك قول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
أخذه سلم الحاسر - وكان تليذه - فقال :

من راقب الناس مات غمماً وفاز باللذة الجسور
التاسع (٢) : أن يكون المعنى عاماً ويجعل خاصاً ، أو خاصاً فيجعل عاماً ،
وهو كما قال ابن الأثير من السراقات التي يسامح صاحبها .

فمن ذلك قول الأخطل :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
أخذه أبو تمام ، فقال :

ألوم من بخلت يدها وأغتمدى للهنخل ترهباً ساء ذلك صنيعها
قال ابن الأثير : وهذا من العام الذي جعل خاصاً ، ألا ترى أن الأول

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٩٧

(٢) المثل للسائر : ٣ / ٣٠٣

ينهى عن الإتيان بما ينهى عنها مطلقاً ، وجاء بالخلق منكراً ، فجعله شائعاً
ذبابه ، وأما أبو تمام ، فإنه خصص ذلك بالبخل ، وهو خلق واحد من
جملة الأخلاق .

وأما ما جعل الخاص عاماً ، قول أبي تمام :

ولو حارَدتْ شَوَّلٌ عَذْرَتُ لِقَاحِهَا ولكن منعت الدرَّ والفرعُ حافل

أخذه أبو الطيب المتنبي ، فجعله عاماً ، إذ يقول :

وما يؤلم الحرمان من كف حارمٍ ولكن يؤلم الحرمان من كفر رازق

العاشر (١) : زيادة البيان مع المساواة في المعنى ، وذلك بأن يؤخذ المعنى

ويضرب له مثال يوضحه .

فما جاء قول أبي تمام :

هو الصنع إن يعجل فنفع (٢) وإن يرث فللرث في بعض المواطن أنفع

أخذه أبو الطيب فأوضحه بمثال ضربه ، فقال :

ومن الخير بطة سيبك عنى أمرع السحب في المسير الجمام

وقال ابن الأثير : « وهذا من المتبع لا من المسروق ، وما أحسن ما أتى

بهذا المعنى في المثال المناسب له . »

الحادي عشر (٣) : وهو اتحاد الطريق واختلاف المقصد ، ومثاله أن

يسلك الشاعران طريقاً واحدة . فتمخرج بهما إلى موردين أو روضتين

وهناك يتبين فضل أحدهما على الآخر .

كما قال أبو الطيب في رثاء ولد :

(١) المثل السائر : ٣ / ٣٠٥

(٢) في رواية أخرى : تخير .

(٣) المثل السائر : ٣ / ٣٠٦

ألست من القوم الذين رماهم تداهم ومن قتلاهم مهجة البخل
تسليمهم عليهم عن مصابهم ويشغلهم كسب الثناء عن الشغل
فقدان البيتان خير من بيتي أبي تمام، اللذين قالهما في مرثية لولدين صغيرين:
شمخت خلالك أن يواسيك امرؤ أو أن تذكر ناسياً أو غافلاً
إلا مواظقها لك سمحة إسجاح لبيك سامعاً أو قائلاً

٣ - المسخ :

لغة : المسخ : هو تحويل صورة إلى ما هو أقرب منها ، وبابه (قَطع)
يقال : مسخه الله قرداً .

اصطلاحاً :

١ - قال الخطيب القزويني (١) إن كان المأخوذ اللفظ كلمة مع تغيير
لفظه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ ، سمي إغارة ومسحاً .
ثم قسمه إلى أقسام :

(١) إن كان الثاني أبلغ من الأول ؛ لاختصاصه بفضيلة كحسن
السبك (بالخلو من التعميد اللفظي والمعنوي) أو الاختصار ، أو الإيضاح ،
أو زيادة معنى ، فهو مدوح مقبول ، كقول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهب
وقول سلم الخاسر :

من راقب الناس مات غمماً وفاز باللذة الجسور
فيمت سلم أجود سبكاً وأخصر .
وقول الآخر :

خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنم والبيض عيناً وحاجباً

(١) بغية الأيضاح : ٤ / ٩٨ - ١٠٠

وقال ابن نباته بعده :

خلقنا بأطراف القنأ في ظهورهم عيوناً لها وقع السيوف حوارجب
فبيت ابن نباته أبلغ ، لاختصاصه بزيادة معنى : وهو الإشارة إلى
تأهزاتهم ، ومن الناس من جعلهما متساويين .

(ب) إن كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود ،
كقول أبي تمام :

هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل
وقول أبي الطيب :

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلاً
فإن مصراع أبي تمام أنس سبكاً من مصراع أبي الطيب، أراد أن يقول :
كان الزمان به بخيلاً ، فعدل عن الماضي إلى المضارع للوزن ، ويقول
الخطيب : فإن قلت إن الزمان لا يسمح بهلاكه ، قلت : السخاء بالشيء
هو بذله للغير ، فإذا كان الزمان سخا به فقد بذله ، فلم يبق في تصرفه
حتى يسمح بهلاكه أو يبخل به .

(ج) وإن كان مثله ، فالخطب فيه أهون . وصاحب الثاني أبعد من
المذمة والفضل لصاحب الأول ، كقول بشار :

يا قوم أذنى لبعض الحى عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحياناً
وقول ابن الشحنة (١) الموصلى :

وإني امرؤ أحببتكم لمكارم سمعت بها والأذن كالعين تعشق
فبشار قدم عشق الأذن على عشق العين ، أما ابن الشحنة فساوى بين
بين عشق العين والأذن .

(١) هو عمرو بن محمد المشهور بابن الشحنة الموصلى .

٢ - وقال ابن الأثير (١) :

المسخ هو إحالة المعنى إلى ما دونه ، مأخوذاً ذلك من مسخ الأدميين قردة ، وقال (٢) : المسخ : هو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة ، والقسمة تقتضى أن يقرن إليه ضده ، وهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة حسنة .

(١) مثال الأول : قول أبي تمام :

فتى لا يرى أن الفريضة مقتل ولكن يرى أن العيون مقاتل

وقول أبي الطيب المتنبى :

يرى أن ما بان منك لضاربي بأقتل بما بان منك لعائب

ويقول ابن الأثير : « فهو وإن لم يشوه المعنى ، فقد شوه الصورة ، ومثاله في ذلك كمن أودع الوشى شمالاً ، وأعطى الورد جعلاً (٣) ، وهذا من أرنذل السرقات » .

(ب) مثال قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة ، فهذا لا يسمى سرقة ، بل يسمى اصطلاحاً وتهذيباً . فمن ذلك قول أبي الطيب :

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلاً

وقول ابن نباتة السعدي :

لم يبق جودك لي شيئاً أو ملة تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل

أما الخاتمي ، فقد أتى في كتابه « حلية المحاضرة » بألقاب محدثة كثيرة ،

(١) المثل السائر : ٣ / ٣٦٥

(٢) المثل السائر : ٣ / ٣٣٠

(٣) الشمل : الشمال على وزن كتاب ، شيا مثل المحنة باضرع الشاة إذا ثقلت ، أو خاص بالعنز ، والجمع (شمل) . والحبل : درية تشبه الخنفساء .

ويرى ابن رشيق (١) بعد أن تدبرها ، أنه لم يكبد لهذه المصطلحات الكثيرة محصولاً إذا حققت ، ولكننا على الرغم من ذلك على الوجه التالي :

١ - الاضطراب : هو أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه فإن صرفه إليه على جهة المثل ، فهو « اجتلاب » و « استلحاق » ، وهذا نحو قول النابغة :

وصهباء لا تخفي القذى وهو دونها تصفق في زاووقها حين تقطب
تمززته والديك تدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
فاستلحق البيت الأخير فقال :

وإجابة ربا السرور كأنها إذا غمست فيها الزجاجة كوكب
تمززتها والديك يدعو صباحه إذا ما سبنو نعش دنوا فتصوبوا
وربما اجتلب الشاعر البيتين على جمعة المثل ، فلا يكون في ذلك بأس ، كما قال عمرو ذو الطوق :

صدت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراه اليمين
وما شر الثلاثة أم عمرو يصاحبك الذي لا تصحيننا
فاستلحقهما عمرو بن كلثوم ، فهما في قصيدته ، وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً (٢) .

٢ - الإنتحال : لغة : انتحل فلان شعر غيره أو قول غيره ، إذا ادعاه لنفسه .

إصطلاحاً : أنه يدعى الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه على غير سبيل

المثل ، كما فعل جرير ببيتى المعلوط السعدى :

إن الذين غدوا بلبك غادروا وشلا بعينك لا يزال معيننا
عَفَّصِنَ مِنْ عَبْرَا تَحْمَنَ وَقَلَّتْ لِي ماذا لقيت من الهوى ولقينا

فإن الرواة مجمعون على أن البيتين للمعلوط السعدى انتحلهمما جرير .

(١) العمدة : ابن رشيق : ٢ / ٢١٦ .

(٢) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٢ ، ٥٣ .

٣ - الإدعاء : أن يدعى غير الشاعر لنفسه شعر غيره .

الفرق بين الإدعاء والانتحال :

أن الانتحال أخذ الشاعر من الشاعر ، أما الإدعاء فهو سرقة غير الشاعر من الشاعر ، ولذلك قال البحرى :

رمتني غواة الشعر من بين مُفحَمٍ وممتحلٍ ما لم يقله ومدعٍ

فقد قسم الشعراء إلى ثلاثة أقسام « مفحَم » ، قد عجز عن الكلام فضلاً عن التحلي بالشعر ، غير أن يتبع الشعراء ، والآخر « ممتحل » ، لأجود من شعره ، والثالث « مدع » ، جملة لا يحسن شيئاً (١) .

٤ - الإغارة : أن يصنع الشاعر بيتاً ، ويخترع معنى مليحاً ، فيتناوله من هو أعظم منه ذكراً ، وأبعد صوتاً ، فيروى له دون قائله ، كما فعل الفرزدق بجميل وقد سمعه ينشد :

ترى الناس ما سرنا بسرون خلفنا وإن نحن أو مانا إلى الناس وقفوا
فقال الفرزدق : متى كان الملك في بني عذرة؟ إنما هو في مضر ، وأنا شاعرها ، فتلب الفرزدق على البيت ، ولم يتركه جميل ، ولا أسقطه من شعره .
وقد زعم بعض الرواة أن للفرزدق قال لجميل : تجاف لي عنه ، فتجافى جميل عنه ، والأول أصح ، فما كان هكذا فهو إغارة (٢) .

٥ - الغصب : ومثاله : ما فعل الفرزدق بالشمردل اليربوعي ، وقد سمعه ينشد في محفل :

فما بين من لم يعط سمعاً وطاعة وبين تميم غير حز الحلاقم
فقال الفرزدق : والله لتدعنه ، أو لتدعن عرضك ، فقال : خته لا بارك الله لك فيه .

(١) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٥ ، ٥٦

(٢) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٦

قال ابن رشيقي : سمعت بعض المشايخ يقول : الاصطحاف في شعر
الأموات ، مثل الإغارة في شعر الأحياء ، إنما هو أن يرى الشاعر نفسه
أولى بذلك الكلام من قائله .

٦ - المرافدة : أن يعين الشاعر صاحبه بالأبيات يهبها له .

كما قال جرير لذي الرمة : أنشدني ماقلت لهشام المرئي . فقال :

نبئت عينك عن طللٍ بحمزوى محت الریح وامتنع القطارا

فقال : ألا أعنيك ؟ قال : بلى بأبي وأمي ؛ قال : تله له :

يعد الناسبون إلى تميم بيوت المجد أربعة كبارا

يعدون الرباب وآل سعد وعمرا ثم حنظلة الخيار

ويهلك بينهما المرئي لغوا كما ألفيت في الدية الحوارا

فلقيه الفرزدق فاستنشده ، فلما بلغ هذه . قال : جيد ، أعده ، فأعاده ،

فقال : كلا ، والله لقد علمت من هو أشد لحين منك ، هذا شعر ابن
المرأغة (١) .

٧ - الاهتدام : هو السرقة فيما دون البيت ، وقد يطلق عليه اسم

(اللسخ) كقول النجاشي :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة

ورجل رمت فيها يد الحدثان

فاخذ كثير غرة القسم الأول ، واهتدام باقي البيت ، فجاء بالمعنى في غير

اللفظ ، فقال :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فمات

(١) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٧

٨ - النظر والملاحظة : أن يتساوى المعنيان دون اللفظ مع خفاء الأخذ .
مثل قول مهمل :

أنبضوا معجس القسي وأبرقنا كما توعد الفحول الفحولا
نظر إليه زهير في قوله :

يطعنهم ما أرتموا حتى إذا أطعنوا

ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

وأبو ذؤيب بقوله :

ضروب لهامات الرجال بسيفه إذا حن نبغ بينهم وشريح

٩ - الاختلاس : هو تحويل المعنى من غرض إلى غرض ، وقد يسمى

أيضاً (نقل المعنى) .

مثل قول أبي نواس :

ملك تصور في القلوب مثاله فكأنه لم يخل منه مكان

اختلسه من قول كثير :

أريد لأنس ذكرها فكأنما تملى لي ليلي بكل سبيل

١٠ - الموازنة : أخذ بنية الكلام فقط :

مثل قول كثير :

ألا تلك عزة قد أقبلت تغلب للهجر طرفاً غضيباً

تقول مرضنا فما عدتنا وكيف يعود مريض مريضاً

فقد وازن فيه قول نابغة بنى تغلب :

بخلنا لبخلك قد تعلمين وكيف يعيب بخيلاً بخيلاً

فإن جعل مكان كل لفظة ضدها ، فذلك هو العكس (١) .

(١) السرقات الأدبية : بدوى طيانة : ٦٠

١١ - الموارد : أن يتفق الشاعران دون أن يسمع أحدهما بقول الآخر بشرط أن يكونا في بيت واحد .

وقد ادعاها قوم في بيت امرئ القيس وطرفة بن العبد .

قال ابن رشيق : ولا أظن هذا مما يصح ، لأن طرفة كان في زمان عمرو ابن هند شابا حول العشرين ، وكان امرؤ القيس في زمان المنذر الأكبر كهلا واسمه وشعره أشهر من الشمس ، فكيف يكون هذا موارد ؟ إلا أنهم ذكروا أن طرفة لم يثبت له البيت ، حتى استحلف أنه لم يسمعه قط ؛ فحلف ، وإذا صح هذا كان موارد ، وإن لم يكونا في عصر .

وسئل أبو عمرو بن العلاء : رأيت الشاعران يتفقان في المعنى ، ويتواردان في اللفظ ، لم يلق واحد منهما صاحبه ، ولم يسمع شعره ؟ قال : تلك عقول رجال توافقت على ألسنتها .

وسئل أبو الطيب عن مثل ذلك ، فقال : الشعر جادة ، وربما وقع الحافر على موضع الحافر (١) .

وبيت امرئ القيس :

وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل
وبيت طرفة :

وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد
فلم يغير إلا لفظ القافية .

١٢ - الالتقاط والتلفيق : أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضها

من بعض ، وبعضهم يسميه « الاجتذاب والتركيب » ، مثل قول يزيد ابن الطائية :

(١) العمدة ج ١ ص ٢٨٩

إذا ما رأني مقبلاً غرض طرفة كأن شعاع الشمس دوني يقابله

قأوله من قول جميل :

إذا ما رأوني طالعا من ثنية يقولون من هذا؟ وقد عرفوني

ووسطه من قول جرير :

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وعجزه من قول عنتره الطائي :

إذا أبصرتني أعرضت عني كأن الشمس من حولي تدور (١)

١٣ - كشف المعنى : نحو قول امرئ القيس :

تمش بأعراف الجياذ أ كفننا إذا نحن قننا عن شواء مصهب

وقال عبده بن الطيب بعده :

ثمة قننا إلى جرد مسومة لأهراقهن لأبدينا مناديل

فكشف المعنى وأبرزه .

١٤ - المجدود من الشعر :

نحو قول عنتره : وكما علمت شمائلي وتكرمي .

رُزق جداً واشتهاراً على قول امرئ القيس :

وشمائلي ما قد علمت وما نبحت كلابك طارقاً مثلي

ومنه أخذ عنتره بيته الذي اشتهر ، وجرى على ألسنة الشعراء (٢) .

- ومنه أنواع السرقات :

(١) السرقات الأدبية : بدوي طيانة : ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣

(٢) السرقات الأدبية : بدوي طيانة : ٦٣

الإمام :

وهو ضرب من النظر، وهو مثل قول أبي الشيعي :
أجد الملامة في هواك لذيدة حبا لذكرك فليلبني اللوم
وقول أبي الطيب :
أحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه

العكس :

مثل قول ابن أبي قيس، ويروي لأبي حفص البصري :
ذهب الزمان برهط حسان الأولى
كانت مناقبهم حديث الغابر
وبقيت في خلف يحل ضيوفهم منهم بمنزلة اللثيم الغادر
سود الوجوه لثيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الآخر
وقد عاب ابن وكيع هذا النوع بقلة تمييز منه أو غفلة عظيمة (١).

سوء الاتباع :

وهو أن يعمل الشاعر معنى رديا ولغزا رديا مستهجنا ثم يأتي من بعده
فيتممه فيه على رداءته، نحول قول أبي تمام :
باشرت أسباب الغنى بمدائح ضربت بأبواب الملوك طبولا
فقال أبو الطيب :
إذا كان بعض الملوك سيفيا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول
فسرق هذه اللفظة لثلا تفوته (٢).

(٢) العمدة ج ٢ ص ٢٩٢
(م ٥ - السرقات الشعرية)

(١) العمدة ج ١ ص ٢٨٩

ما قصر فيه الآخذ عن المأخوذ منه :

ومن ذلك قول أبي دهب في معنى بيت الشماخ :
يا ناق سيري وأشرقى بدم إذا جئت المغيرة
سيثيني أخرى سوا ك وتلك لي منه يسيرة
وبيت الشماخ هو :
إذا بلغتني وحماتي رحلي عرابة فأشرقى بدم الوتين
فأنت ترى أين بلغت همته (١).

نظم النثر :

وهو أجل السرقات كما يقول ابن رشيق القيرواني ، ومثاله : قال نادب
الإسكندر : (حركاء الملك بسكوته) فتناوله أبو العتاهية فقال :
قد لعمرى حكايت غصص المو

ت وحركتني لها وسكتنا

وقال أرسطاطاليس يندبه : (قد كان هذا واعظ بليغا ، وما وعظ
بكلامه عظة أبلغ من موعظته بسكوته) ، فقال أبو العتاهية في ذلك :

وكانت في حياتك لي عظات فأنت اليوم أوعظ منك حيا

ونذكر هنا أن جل الأنواع التي ذكرناها للسرقة منقولة عن كتاب
(العمدة) لابن رشيق بعد جمعه لآراء البلاغيين والنقاد قبله في السرقة
وأنواعها .

والواقع إن النقاد العرب قد أسرفوا على أنفسهم في هذه الأنواع

(١) السابق ص ٢٩٢

الكثيرة التي ذكروها للسرقات ، حيث كان بإمكانهم الاكتفاء بإطلاق لفظ السرقة فقط على كل هذه الأنواع ، دون أن يشتتوا الذهن بهذا التقسيم الطويل والذي قد لا يجدي كثيرا .

كما أرى أنه لا اعتداد بسرقة اللفظ فحسب ، لأن الشاعر لا يسرق اللفظ من حيث هو لفظ ، وإنما من حيث هو لفظ يدل على معنى ، مع الاكتفاء بسرقة المعنى فقط . أو بسرقة اللفظ والمعنى ، فعند ذلك يستطيع أن نحكم بوقوع السرقة .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions.

2. It also highlights the need for regular audits to ensure the integrity of the data.

3. Furthermore, the document emphasizes the role of technology in streamlining the accounting process.

4. The following section details the various methods used for data collection and analysis.

5. It also discusses the challenges associated with data management in a complex environment.

6. The document concludes by providing a summary of the key findings and recommendations.

7. Finally, it offers a detailed look at the future prospects of the industry.

8. The following table provides a breakdown of the data collected over the past year.

9. It also includes a comparison of the current results with the previous year's performance.

10. The data shows a significant increase in revenue, which is a positive indicator for the company.

11. However, there is still a need for improvement in certain areas, such as customer service.

12. The following chart illustrates the distribution of the data across different categories.

13. It also shows the trends over time, which can be used to make informed decisions.

14. The document also includes a list of references for further reading on the subject.

15. Finally, it provides a list of contact information for those who wish to learn more.

16. The following section discusses the impact of the current market conditions on the industry.

17. It also offers some insights into the potential opportunities and risks ahead.

الفصل الثالث

السرقه فى كتاب (الموازنة) للامدى

مؤلف كتاب الموازنة : أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى . ت . سنة (٥٣٧٠) .

وقد جاء ليوازن بين الطائين بعد أن احتدم الصراع بين أنصارهما وتعالى الأصوات فى المجالس ومعاهد الدرس .

وستحدث - إن شاء الله - عن عدة موضوعات فى كتابه (الموازنة) لأجل أهمها :

المواضع التى تكون فيها السرقه :

يرى الأمدى أن السرقه تكون فى البديع الذى ليس للناس فيه اشتراك ولذلك قال فى كتابه (الموازنة) : إن السرقه إنما هى فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر لافى المعانى المشتركة بين الناس التى هى جاربه فى عاداتهم ومستعملة فى أمثالهم ومحاوراتهم مما ترتفع به الظنه فيه عن الذى يورده أن يقال : إنه أخذه من غيره . وهو بهذا يوافق ماقرره النقاد قبله .

ولذلك قال : « وما نسبه ابن أبى طاهر فيه إلى السرقات وليس بمسروق ؛ لأنه مما يشترك الناس فيه من المعانى ، ويجرى على ألسنتهم ، » (١) نحو قول أبى تمام :

ألم تمت يا شقيق الجود من زمن فقال لى : لم يمت من لم يمت كرمه

(١) الموازنة للأمدى ص ١٢٣ ج ١

فقال ابن أبي ظاهر : أخذه من قول للعتابي :

قال الآمدي : «ومثل هذا لا يقال فيه مسروق ، لأنه قد جرنى في عادات الناس - إذا مات الرجل من أهل الفضل والخير ، وأثنى عليه بالجميل - أن يقولوا : ما مات من خلف هذا الثناء ، ولا من ذكر بمثل هذا الذكر - وذلك شائع في كل أمة ، وكل لسان ، (١) ثم بعد ذلك ، يرني أن السرقة لا تكون إلا في المعاني ، إذ الألفاظ مباحة غير محظورة ، واللفظ يؤخذ ، ولا يعد أخذه سرقة (٢) .

كما أنه يرى أن سرقة المعاني ليست من كبير مساويء الشعراء وخاصة المتأخرين ، إذ كان هذا باب ماتعري منه متقدم ولا متأخر .

ومما يرى أنه ليس بمسروق بسبب ذلك المبدأ الذي سار عليه وهو : أن المعاني المشتركة لا يكون فيها سرقة ، نحو قول أبي تمام :

هَمَّةٌ تَنْطَعُ النُّجُومَ وَجَدُّهُ آيَفَ لِلْحَضِيضِ فَهُوَ حَضِيضٌ

من قول أعرابي :

هَمِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَتْ وَقُدْرَتُهُ فِي الْإِحْدِ بَيْنِ الثَّرَى مَعَ الْكَفْنِ

قال فيه الآمدي : « وهذا أيضاً من المعاني المشتركة الجارية في العادة أن يقولوا : همته في علاء ، وجده في سفال ، وهمته ناطقة وجده أخرس ، وهمه ذات حراك ، وجد ساكن ، وهمة فلان ترفعه وجده يقنعه ، وأشياء هذا ، (٣) .

(١) الموازنة الآمدي ص ١٢٣ ج ١ .

(٢) قضايا النقد الأدبي للعثماني ص ٣٥٤

(٣) الموازنة ص ١٢٦ ج ١

وكذلك يرى الإمدى أنه لا بد من اتفاق المعنى بين الآخذ والمأخوذ منه ، حتى يحكم بالسرقة ، نحو قول أبي تمام :

تَقْبَلُ الرَّكْنَ رَكْنَ الْبَيْتِ نَائِلَةً وَظَهَرَ كِفْكَ مَعْبُورٌ مِنَ الْقَبْلِ

فقد قال ابن أبي طاهر إنه سرقة من قول عبد الله بن طاهر :

أعلت له ذكره فكافأها بأن توالت في ظهرها القبيل

و ليس بين المعنيين اتفاق إلا بذكر قبل الكف . وهذا ليس من المعانى المبتدعة ، لأن الناس أبدأ يقولون : ما خلق وجهه إلا للتحية وكفه إلا للتقبيل كما قال دعبل :

فباطنها للندى وظاهرها للقبيل

ومثل هذا مما نطقوا به كثيراً ، فلا يكون عندي مسروقاً ، (١) .

وكذلك في قول أبي تمام :

فلو كانت الأرزاق تجري على الحِجْنِي هَلَكْنَ إِذَا مِنْ جَهْلِمِينَ الْبِهَائِمُ

قال ابن أبي طاهر إنه مسروق من قول أبي العتاهية :

إنما الذس كالبهائم في الرزق قِ ، سِوَالِ جُهُوْلُهُمْ وَالْحَلِيمُ

و بين المعنيين خلاف ؛ لأن أبا العتاهية أراد أن الرزق لكل نفس يأتيها جاهلة كانت أو مليمة كما يأتي البهائم ، وهذا قائم في الفطر والعقول تتفق الخواطر في مثله وأبو تمام قال : إن الرزق لو جرى على قدر العقل هلكت البهائم من جهلها . وهذه زيادة حسنة في المعنى ، وإن كان إلى معنى أبي العتاهية يؤول ، (٢) .

(١) المرآة ص ١٢٧ ج ١

(٢) الموازنة ص ١٢١ ج ١

وكذلك نحو قول أبي تمام :

فإن هزتم سلانها وقد غنيت دقراً وهامُ بني بكرٍ لها غمدٌ
من قول سعد بن ناشب :

فإن أسيافنا بيضٌ مهنّدةٌ غتقٌ، وآثارها في هامكم جدُّدٌ

قال الأمدى : « والمعنيان مختلفان ؛ لأن أبا تمام قال : « وهام بني بكر لها عمد ، ، وهذا قال : « وآثارها في هامكم جدد ، فهذا غير ذلك (١) كانت تلك المواضع التي رأى الأمدى سرقة فيها ، وقررها في كتابه .

المواضع التي لا يكون فيها سرقة :

١ - المعاني المشتركة ، أو الألفاظ المنقولة المتداولة ، أو الأمثال السائرة ، أو الكلام الذي جرت به عادات الناس ، وهو هنا يرد على أبي الضياف الذي يراها سرقة ، ويطبق هذا المبدأ على سرقات أبي تمام بموضوعية وتجرد - كما قال الدكتور (٢) محمود السمره - ويقول : « ووجدت ابن أبي طاهر خرج سرقات أبي تمام ، فأصاب في بعضها وأخطأ في البعض ، لأنه خلط الخاص من المعاني بالمشترك بين الناس ، مما لا يكون مثله مسروقاً . . . »

وأعاد ما ادعاه ابن أبي طاهر أنه سرقة إلى أحد أمرين :

١ - أنه مما يشترك فيه الناس من المعاني والجاري على ألسنتهم .

٢ - منه ما نسب إلى السرقة والمعنيان مختلفان .

فن الأول قول أبي تمام :

ألم تمت يا شقيق الجود من زمن فقال لي لم يمت من لم يمت كرمه

(١) نفس المرجع ص ١٣٠ ج ١

(٢) القاضي الجرجاني الأديب الناقد . محمود السمره : ١٩٧

وقال أخذه من قول العتابي :
ردت صنائعه إليه حياته فكأنه من نشرها منشور
ومثل هذا لا يقال له مسروق، لأنه قد جرى في عادات الناس، إذ مات
الرجل من أهل الخير والفضل وأثنى عليه بالجميل أن يقولوا :
مامات من خلف مثل هذا الثناء، ولا من ذكر بهذا الذكر، وذلك
شائع في كل أمة وفي كل لسان .

ومن الثاني قول أبي تمام :
لو يعلم العافون كم لك في الندى من لذة وقريحة لم يحمد
قال أخذه من قول بشار :

ليس يعطيك للرجاء ولا الخوف ولكن يلد طعم العطاء

ويقول الأمدى : وما إن له احتذى في هذا البيت قول بشار، لأن
بشاراً قال : ليس يعطيك رغبة في جزاء يرجوه، ولا خوفاً من مكروهه،
ولكن لا لتذاهه العطية، وأراد أبو تمام أن الطالبين لو علموا بالتذاهه
بالتدى لم يحمدوه، والمعنيان إما اتفاقاً في طريق التذاه الممدوح بعطائه فقط،
وهذا ليس من بدع المعاني التي يختص بها الشاعر، فيقال : إن واحداً أخذه
من الآخر، لأن العادة الجارية بأن يقال : فلان لا يعطى متكارهاً،
ولا متكلفاً، بل يعطى عن نية صادقة، ومحبة لبذل المعروف تامة، ونحو
هذا من القول .

ومقياس (العام المشترك) محتاج إلى نوع من الثقة المنهجية ، حتى يصبح
مقياساً بالمعنى الصحيح ، وقد لحظ النقاد العرب اللاحقون للأمدى أن
هناك شيئين بجانب (العام المشترك) هما :

(١) العام المشترك الذي يعبر عنه الشاعر تعبيراً ذاتياً أصيلاً ،

فيصبح ملكاً له ، خاصاً به ، مضافاً إليه مثل قول الأعشى : « وقد انتعل
المطى ظلها ، معبراً عن المعنى العام المشترك المبتذل « حان وقت الظهيرة »
إذ إن تصور الأعشى لهذا المعنى يبيح لنا أن ترمي بالسرقه شاعراً آخر
إذا أخذه .

وقد فطن لذلك أبو هلال العسكري الذي يرى الشأن كل الشأن للصياغة
والتصدير ، ويرى أن المعاني كلاً مباح يستامها كل من يريد ، ومن ثم اتخذ
من الصياغة دليل السرق .

ويأتي عبد القاهر ، فيوضح ما انتقد على الأمدى ، ويبينه أتم بيان في
كتابه (أسرار البلاغة) حيث يقول : واعلم أن المشترك العامي ، والظاهر
المجلى ، والذي قلت : أن التفاضل لا يدخله ، والتفاوت لا يصح فيه ، إنما
يكون كذلك ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة ، وماذجاً لم يعمل فيه
نقش ، فإذا ركب عليه معنى ، ووصل به لطينه ، ودخل إليه من باب
الكناية والتعريض ، والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريفته ،
واستوذن من صورته ، واستجد له من المعرض ، وكسى من ذلك التعريض -
داخلاً في قبيل الخاص الذي عليل بالفكرة والتعمل ، ويتوصل إليه
بالتدبر والتأمل ، وذلك كقولهم وهم يريدون التشبيه : سلبن الأطباء العيون -
ومن البين أن سلبن الأطباء العيون ، ليس إلا تعبيراً أصيلاً عن تشبيه
عيونهم بعيون الأطباء ، وقد خصصت تلك الصياغة هـ - ذا المعنى العام
المشترك بقائله (١) .

(ب) الخاص الذي شاع حتى أصبح كالعام المشترك ، وهذا لا يكون
فيه سرق ، مع أنه خاص ، لأنه بشيوعه قد دخل في باب (العام المشترك)
من المعاني .

٢ - اختلاف الأغراض وإن كان جنس المعنيين واحداً :

(١) أسرار البلاغة : ٢٧٧

فحين ادعى أبو الضياء أن البحترى قد أخذ قوله :
ما لشيء عن بشاشة بعد شيء . كتلاقي مواشك بعد بين
من قول أبي تمام :

ولست فرحة الأمهات إلا لموقوف على ترح الوداع
قال الأمدى : « وغرض كل واحد من هذين الشاعرين في هذين البيتين
مخالف لغرض صاحبه ، لأن أبا تمام ذكر أنه لا يفرح بالقدوم إلا من
شجاء وأحزنه التوديع ، وأراد البحترى أنه ليس شيء من المسرة والجدل ،
إذ جاء في أثر شيء ما كالتلاقي بعد التفرق ، فليس (١) - وإن كان جنس
المعنيين واحداً - يصح أن يقال أحدهما أخذ من الآخر (٢) . »

٣ - تقارب بيئة الشاعرين :

فقد قرر الأمدى إن تقارب بيئة الشاعرين يجعلهما متفقين في كثير
من المعاني ، يقول : « غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين
متقاربين ، أن يتفقا في كثير من المعاني (٣) . »

وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى (٤) هدارة ، أن الأمدى يدافع بهذا
المبدأ عن المعاني التي ذكر النقاد أن البحترى سرقها من أبي تمام ، وهو
لا يجعل هذه المعاني من قبيل السرقة ، استناداً إلى هذا المبدأ ، بل يقرر
أنها تسربت إلى البحترى لقرب بلده من بلد أبي تمام (٥) .

(١) مشكلة السرقات في النقد العربي : محمد مصطفى هدارة : ١٤٤

(٢) الموازنة : ١٤٣

(٣) الموازنة : ٤٥

(٤) مشكلة السرقات في النقد العربي : ١٤٥

(٥) مشكلة السرقات في النقد العربي : ١٤٥

ملحوظة :

الأمدي يؤمن بالسرقة الممدوحة والأخذ الحسن ، الذي سبق أن قرره ابن طباطبا (١) العلوي وإن كان لم يفصل القول في السرقة الممدوحة - كما فعل القاضي الجرجاني - حيث يقول الدكتور محمد مصطفى هدارة (٢) : « وكل ما ظهر لي من السرقات التي عرضها ، أنه يقرر فضيلة الاختصار ، فهو يفضل بيت أبي تمام :

أشاف كالحُدود لطمن خزناً وتؤدي مثلاً انقسم السوار
على بيت مرار الفتى :

أثر الوقود على جوانبها بخدودهن كأنه لطم
لأن أبا تمام ، أورد المعنى في مصراع ، وأتى بالمصراع الثاني بمعنى آخر يليق به .

وقد ذكر الدكتور البسيوني أحمد منصور في كتابه « الخصومة بين القديم والجديد في النقد العربي القديم (٣) » أن الأمدي لا يرى سرقة في :
٤ - الاتفاق : ويمثل له بقول البحترى :

إني لحظت فأنت جوذر رملة وإذا صدرت فأنت ظي كيناس
الذي يرى أبو الضياء أنه مسروق من قول أبي تمام :

بيض ، فهن إذا رمقن سوافراً صور ، وهن إذا رمقن صوارا
ويعلق الأمدي على ذلك بقوله : « وهذا يشبه أعين النساء بأعين البقر ، وبمثلن بالصوار ، وبالظباء ، وجل كلام العرب عليه يجري ، فلا تكون الشعراء فيه إلا متفقين » (٤) .

(١) هو محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي صاحب كتاب « عيار الشعر » توفي سنة (٣٢٢ هـ)

(٢) مشكلة السرقات في النقد العربي : ١٤٤

(٣) ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ (٤) الموازنة : ١ / ٣٣٢

٥ - التقاليد الشعرية :

ومن أمثلة ذلك قول البحتري :

ومن يكن فإخراً بالشعري ذكر في أضغافه فبك الأشعار تفتخر
الذي يرى أبو الضياء أنه مسروق من أبي تمام :

إذا القصائد كانت من مدائحهم يوماً فأنت لعمرى من مدائحها
أما الأمدى فيقول : إن هذا غلط على البحتري لأن الناس لا يزالون
يقولون ؛ فلان يزين الثياب ولا تزينه .

ومن البين أن هذا المثل والأمثلة المشابهة له التي أوردها الأمدى
تدخل فيما يمكن أن نسميه بالتقاليد الشعرية ، أو المعاني المتداولة في
الشعر العربي ، (١) .

٦ - الأقوال السائرة ؛ وهو يورد لذلك عدة أمثلة ، نحو قول البحتري ؛

خلق مثله بغير خلاق ترجى وأجسام بلا أرواح

الذي يرى أبو الضياء أنه مسروق من قول أبي تمام ؛

لهم نشب وليس لهم سماح وأجسام وليس لهم قلوب

وعند الأمدى ؛ أن هذا المعنى أشهر من أن يحتاج شاعر أن يأخذه من
الآخر ، وهم دائماً يقولون ما فلان إلا شبح من الأشباح . . . ، ونحو
هذا القول الشائع المشتهر .

كذلك لا يجوز إدعاء السرقة عند اختلاف المعنيين ، فليس الناقد أن
يقول ؛ إن بيت أبي تمام .

إذا سيفه أضحى على الهام حاكماً ضد العفو منه وهو في السيف حاكم

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ٣٦١

مأخوذ من قول مسلم بن الوليد ؛
يفدو عدوله خائفا فإذا رأى أن قد قدرت على العقاب رجا كما
فلا سرقة هنا لأن المعنيين مختلفان (١) .

كذلك لا تكون السرقة عند الأمدى إلا في المعاني ، أما الألفاظ فهي
مباحة ، واللفظ يؤخذ ولا يعد أخذه سرقة .

وبذلك نرى الأمدى - عند استعراضنا لتلك المواضع - قد حدد
الالتهام بالسرقة ، ولم يطلق إطلاقا كسابقيه ، وهو القائل ؛ فكان ينبغي
ألا أذكر السرقات فيما أخرجه من مساوي هذين الشاعرين ، لأنني قدمت
القول في أن من أدركته من أهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات
المعاني من كبير مساوي الشعراء وخاصة المتأخرين ، إذ كان هذا بابا
ما تعرى منه متقدم ولا متأخر .

موقف الأمدى من السرقات في شعر أبي تمام :

يقول الأمدى : « كان أبو تمام مستهترا بالشعر ، مشغوبا به ، مشغولا
به مدة عمره بتبحره ودراسته ، وله كتب اختيارات مؤلفه فيه مشهورة
معروفة » (٢) . فكان هذا سببا في كثرة سرقاته .

ثم يقول : « وإنه ما فاته كبير شيء من شعر جاهلي ولا إسلامي ولا محدث
إلا قرأه وطالع فيه ؟ ولهذا أقول ؛ إن الذي خفي من سرقاته أكثر مما ظهر
منها ، على كثرتها » (٣) .

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث - د - العشماوي ص ٣٥٤

(٢) الموازنة ص ٥٨

(٣) نفس المرجع ص ٥٩

فيرى أن له سرقات كثيرة جدا ، وبعد ذلك ذكر ما قاله أبو علي محمد
ابن العلاء السجستاني فقال : « وقد سمعت أبا علي محمد بن العلاء السجستاني
يقول : إنه ليس له معنى انفراد به واخترعه إلا ثلاثه معان .

وفي قوله :

تأبى على التصريد إلا نائلا إلا يكن ماء قراحاً يمدق
تزرا كما استكرمت عائر نفحة من فارة المسك حتى لم تفتق
وقوله :

بنى مالك قد نهبت خامل الثرى قبور لكم مستشرقات المعالم
وواكد قيس الكف من متناول
وفيها علا لا ترقى بالسلام
وقوله :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال الفار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

ثم يقول الأمدى ولست أرى الأمر على ما ذكره أبو علي ، بك أرى
أن له - على كثرة ما أخذه من أشعار حناس ومعانيهم ، محترعات كثيرة
وبدائل مشهورة وأنا أذكرها عند ذكر محاسنه بإذن الله ، (١) .

« ويحدثنا عن سرقات أبي تمام في رأيه ، فيقسمها إلى محاسن ومساوى .
ولكل منهما درجات ، أما من محاسنه .

فما أخذه فأتى في المعنى بزيادة مثل قوله :

وقد ظلت عقبان إعلان ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
أقامت مع الزايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل

(١) الموازنة ص ١٣٨

أخذه من قول مسلم :
قد عود الطير عادات وثيقن بها فهن يتبعن في كل مرتحم
قال الأمدى : فأتى في المعنى بزيادة وهي قوله - إلا أ كفالم تقا تل
وجاء به في بيتين ، (١) .

ومثال آخر ، قال مراد الفتحى في وصف الأثافي :
أثر الوقود على جوانبها بخدودهن كأنه لطم
أخذه أبو تمام فقال :

أثافي كالخدود أطنن حزنا ونوى مثلها انفصم السوار
أورد المعنى في مصراع ، وأتى في المصراع الثاني بمعنى آخر يليق به -
فأجاد ، إلا أن بيت مراد أشرح وأوضح معنى بقوله « أثر الوقود -
على جوانبها ، فأبان المعنى الذى من أجله أشبه الخدود المملطوقة ، (٢) .
ومن محاسنه : تحويل المعنى إلى موضوع غير موضوع السابق - قال
جرير في الغزل :

« وهن أضعف خلق الله أركاننا (٣) »

أخذه أبو تمام فجعله في الخمر فقال :
وضعيفة فإذا أصابت فرصة قتلت ، كذلك قدرة الضعفاء
كذلك أخذ أبو تمام قول امرئ القيس متغزلا فعدل به إلى المديح
قول امرئ القيس :

سموت إليها بعدما نام أهلها سمو حباب الماء حالا على حال
وقال أبو تمام (فعدل به إلى وجه المديح) .

(١) تاريخ النقد العربى إلى القرن الرابع الهجرى ص ١٧٢

(٢) تاريخ النقد العربى ص ١٧٣

(٣) الشطر الثانى من قوله : « يصر عن ذا اللبت حتى لا حراك به »

سما للاملا من جانبها كيهما سمو حباب الماء جاشت غواربه
ومن محاسنه : أن يأخذ المعنى فيكشفه ويزيده وضوحا ؛ ومن قول
مسلم .

لا يستطيع يزيد من طبيعته عن المروءة والمعروف إحجاما
أخذه أبو تمام فكشفه وأحسن اللفظ واجاد فقال :

تعوذ بـنط الكف حتى لو آتته دعاها لقبض لم تطمه أنامله
تلك محاسن سرقاته ، أما مساوتها ، فمنها .

أن يأخذ المعنى كما هو بلفظه . كما قال الفرزدق :

أنتم قرارة كل موقع سوءة وكل سائلة تسير قرار
أخذه أبو تمام اللفظ والمعنى جميعا فقال :

وكانت لوعة ثم اطمانت كذلك لكل سائلة قرار
ومنها أن يأخذ المعنى فيسيء ويتعسف في اللفظ ، مثل قول مسلم :
يكسو السيوف نفوس الناكحين به

ويجعل الهام تيجان القنا الذئبل

أخذه أبو تمام ، وأساء الأخذ وتعسف اللفظ فقال :

أبدأت أروسهم يوم الكريمة من قنا الظهور قنا الحطى مدعما
وقد يأخذ المعنى فيقصر فيه عن الأول ، كما قال ذو الرمة :

وليل كجلباب العروس ادرعته بأربعة والشخص في العين واحد
أحم غلا في وأبيض صارم وأعيس مهري ، وأروع ماجد
أخذه أبو تمام فقصر ، وليس هو المعنى بعينه فقال :

البيد والاعيس والليل التمام معاً ثلاثة أبدأ يُقرن في قرن

(م ٦ - السرقات الشعرية)

ثم أوضح بعد ذلك أن السرقات ليست من كبير عيوب أبي تمام فقال :
« ومع هذا فلم أرَ المنحرفين عن هذا الرجل يجعلون السرقات من كبير
عيوبه ، لأنه باب ما يعرى من أحد من الشعراء إلا القليل ، بل الذى وجدتهم
يعيبون كثرة أخطائه وإخلاله وإحالاته وأغاليطه فى المعانى والألفاظ (١) .

ثم أرجع أسباب ذلك إلى ما رواه أبو عبد الله بن الجراح فى كتابه
(الورقة) عن محمد بن القاسم بن مهرويه عن حذيفة بن محمد الطائى : أن
أبا تمام يريد البديع فيخرج إلى المحال (٢) .

« وكذلك ما رواه محمد بن داود عن محمد بن القاسم بن مهرويه عن أبيه :
أن أول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد ، وأن أبا تمام اتبعه وسلك فى البديع
مذهبه فتحير فيه ، كأنهم يريدون إغراقه فى طلب الطباق والتجنيس والاستعارات
وإسرافه فى التماس هذه الأبواب وتوشيح شعره بها حتى صار كثير مما أتى
به من المعانى لا يعرف ولا يعلم غرضه فيها إلا بعد السكد والفكر وطول
التأمل ومن لا يعرف معناه إلا بالظن والحس ، ولو كان أخذ عفو هذه
الأشياء ولم يوغل فيها ، ولم يجاذب الألفاظ والمعانى مجاذبة ، ويقتصرها
مكارهة . . . ، ليسلم من هذه الأشياء التى تمجن الشعر وتذهب بماء رونقه
(إنى أن يقول) فخط الجيد بالردى ، والعين النادر بالرذل الساقط
والصواب بالخطأ (٣) .

وهكذا يرى الأمدى أن أبا تمام قد حمل متبعيه أمرا عظيما ، فحاول
أنصاره الدفاع عن أخطائه بكل حجة ، ولو تكفوا ذلك ، كما حاول أعداؤه

(١) الموازنة ص ١٣٨

(٢) نفس المرجع ص ١٣٩

(٣) الموازنة ص ١٤٠

أن يصبوه بكل فاحشة ، وأن يوردوا عليه كل خطيئة ؛ حتى ولو أدخلوا
فيها ما ليس بخطأ ، (١) .

ومهما يكن من شيء ، فالآمدى قد عرض لسرقات أبي تمام ووضحها ،
ثم علل لذلك بكثرة محفوظه واختياراته ، ثم أوضح أن هذا ليس من كبير
عيوبه ، ثم وقف موقفا وسطا ، فنظرته للسرقات ومبدؤه في ذلك الاعتدال
فلا إفراط ولا تفريط ، وقد تبعه كثير من البلاغيين والنقاد في ذلك .

وأشار الآمدى إلى أن أبا تمام قد يأخذ المعنى من عدة سرقات ،
كما في قوله تعالى :

وركب كأطراف الأسننة عرسوا

على مثلها والليل تسطو غياهبه

لأمر عليهم أن تتم صدوره وليس عليهم أن تتم عواقبه

فأخذ صدر البيت الأول من قول كثير :

وركب كأطراف الأسننة عرجوا

قلأص في أصلابن نحول

ويشبه قول البعيث :

أطافت بشعث كالأسننة هجد بخاشعة الأصداء غير صحونها

وأخذ معنى البيت الثاني من قول الآخر :

غلام وغى تقحمها فأبلى فخان زمانه الزمن الخؤون

فكان على القتي الإقدام منه وليس عليه ماجنت المنون (٢)

ويتردد أحيانا في الحكم على سرقة ومن أين أخذها ؟ فقال في بيت

مسلم بن الوليد في وصف الخمر .

(١) تاريخ النقد العربي ص ١٧٦

(٢) الموازنة ج ١ ص ٥٨ ، ٥٩

قَتَمَتْ وَعَاجَلَهَا الْمَدِيرُ فَلَمْ تُقَدِّمْ فَإِذَا بِهِ قَدْ صَبَرَتْهُ قَتِيلًا
فَأَخَذَهُ الطَّائِي فَأَحْسَنَ الْأَخْذَ ، فَقَالَ :
إِذَا الْيَدُ نَالَتْهَا بَوْتَرٌ تَوَقَّرَتْ
عَلَى ضَعْفِهَا ثُمَّ اسْتَفَادَتْ مِنَ الرَّجْلِ .
فَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهُ مِنْ دَيْكِ الْجِنِّ ، فَلَا إِحْسَانَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَعْنَى .
قَالَ دَيْكُ الْجِنِّ :

تَظَلُّ بِأَيْدِينَا تَتَمَتَّعُ رُوحَهَا وَتَأْخُذُ مِنْ أَقْدَانِنَا الرَّاحِ ثَارَهَا
كَذَا وَجَدْتَهُ فِيهَا نَقَلْتُ ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَقْطَعَ عَلَى أَيِّهِمَا خِذٌ مِنْ
صَاحِبِهِ ، لِأَنَّهُمَا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ (١) .

موقف الأمدى من السرقات في شعر البيهقي (٢) :

وبعد أن ناقش الأمدى سرقات أبي تمام ، انتقل لمناقشة سرقات
البيهقي ، وسأترك الأمدى يتحدث عن ذلك بنفسه : « وحكى أبو عبد الله
محمد بن داود الجراح في كتابه ، أن ابن أبي طاهر أعلمه أنه أخرج للبيهقي
ست مائة بيت مسروق ، منها ما أخذه من أبي تمام خاصة مائة بيت ، فكان
ينبغي ألا أذكر السرقات فيما أخرجه من مساوي هذين الشعارين ، لأنني
قدمت القول في أن من أدركته من أهل العلم بالشعر ، لم يكونوا يرون
سرقات المعاني من كبير مساوي الشعراء وخاصة المتأخرين ، إذ كان هذا
باباً ما تعرى منه متقدم ولا متأخر

ولكن أصحاب أبي تمام ادعوا أنه أول سابق ، وأنه أصل الابتداع

(١) السابق ج ١ ص ٥٧ ، ٥٨

(٢) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الله ولد في قرية (منبج) سنة (٢٥٠ هـ)
شاعر مطبوع ، مدح الكثير من الخلفاء ، وهو تلميذ أبي تمام توفي سنة
(٢٨٤ هـ) .

والاختراع ، فوجب إخراج ما استعاره من معاني الناس ، ووجب من أجل ذلك إخراج ما أخذه البحتري من معاني الشعراء ، ولم أستقص باب البحتري ، ولا تصدت الاهتمام إلى تتبعه ، لأن أصحاب البحتري ما ادعوا ما ادعاه أصحاب أبي تمام ، بل استقصيت ما أخذه من أبي تمام خاصة ، إذ كان أقرب المساوي . أن يعتمد الشاعر ديوان رجل واحد من الشعراء ، فيأخذ من معانيه ما أخذه البحتري من أبي تمام ، ولو كان عشرة أبيات ، فكيف والذي أخذ منه يزيد على مائة بيت (١) .

ويذكر الأمدى سرقات البحتري ، ولم يهتم بها اهتمامه بسرقات أبي تمام لأن أصحاب البحتري لم يدعوا ما ادعاه أصحاب أبي تمام ، من أنه رأس مذهب شهر به ، وصاحب طريقة عرف بها ، ويمثل لهذه السرقات بثمانية وعشرين بيتا ، ولم يفته أن يذبه إلى أنه لم يستقص سرقات كلها .

قال البحتري :

كالرمح فيه بضع عشرة فقرة منقادة تحت السنان الأصيل
أخذه من قول بشار :

خلقوا قادة وكانوا سواء ككعوب القناة تحت السنان
وقال البحتري :

قوم قرى أرماحهم يوم الوغى مشفوفة بمواطن الكتمان
أخذه من قول عمرو بن سعد يكر ب الزبيدي :

والضار بين بكل أبيض مرهف والطاعنين مجامع الأضغان
إلا أن قول عمرو : ، والطاعنين مجامع الأضغان ، في غاية الجودة الإصابة ، لأنهم يطاعنون الأعداء من أجل أضغانهم ، فإذا وقع الطعن موقع الضغن ، فذلك غاية كل مطلوب .

وقال عبد الصمد بن المعذل :

ظبي كان بخصره من دقة ظماً وجوعاً
إني علقت لشقوتي يا قوم ممنوعاً ممنوعاً

أخذه البحترى ، فقال :

من عادة منعت وتمنع نيلها فلو أنها بذلت لنا لم تبذل

فزاد على عبد الصمد بقوله : « بذلت لنا لم تبذل » .

هذه بعض الأمثلة من سرقات البحترى من غير أبي تمام .

ويتحدث الأمدى عن سرقات البحترى من أبي تمام خاصة ، فيقول :

« وهذا ما أخذه البحترى من معاني أبي تمام خاصة ، مما نقلته من صحيح ماخرجه أبو الضياء بشر بن يحيى الكاتب ، لأنه استقصى في ذلك استقصاء بالغ فيه حتى تجاوزه إلى ما ليس بمسروق (١) .

قال أبو تمام .

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حقود

فقال البحترى :

ولن تستبين الدهر موضع نعمة

إذا أزت لم تدال عليها بحاسد

وقال أبو تمام :

فإن تك وعك قاسية سورتها فالورد حلف لليت الغابة الأضم

إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت

عيدان نجد . ولم يعبان بالرتم

فقال البحترى :

(١) الموازنة : ١ / ٣٠٤

ولست ترى شوك القتادة خائفاً
رياح السموم، والاختان من الرند
ولا الكلب محمواً وإن طال عمره
إلا إنما الحمى على الأسد الورد
وقال أبو تمام:

ونعمة معتف جدواه أحلى على أذنيه من نغم السماع
فقال البحتري:
نشوان من نغم السماع كأنما غناه مالك طيء أو معبد

هذا، وقد اتبه النقاد والدارسون إلى ابن الأمدى لم يظهر العناية في استخراج سرقات البحتري كما أظهر العناية في استخراج سرقات أبي تمام، وأنه لم يقف في الاستقصاء موقفاً متساوياً من الشعارين (١).

ظن النقاد أن الأمدى قد عمد إلى ذلك، تعصبا ضد أبي تمام، لكن الأمدى نفسه قد فطن إلى ذلك، ونبه إليه، وهو بصدد البحث عن سرقات الشعارين، وهو بذلك يرد على هؤلاء المتجاهلين عليه.

١ - قد فطن الأمدى إلى أن الباحث عن سرقات أبي تمام أحوج إلى الاستقصاء وطول التفتيش، ما لم يحتج إلى مثله في حالة البحث عن سرقات البحتري.

٢ - يعترف الأمدى أنه لم يجمع للبحتري في السرقات مثل ما جمع لأبي تمام.

٣ - يرى الأمدى أن ذلك لا يرجع إلى عصبيةه للبحتري، بل إلى أسباب أخرى يراها مقنعة، وهي:

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث ص ٣٥٥

(١) أن أصحاب أبي تمام ادعوا أنه أول سابق ، وأنه أصل في الابتداع والاختراع ، فوجب إخراج ما استعاره من معاني السابقين عليه حتى يتبين وجه الحق فيما زعم أنصار أبي تمام من أنه في الصنعة الشعرية الجديدة ، وأنه قد سبق الناس إلى أشياء ابتدعها لم يسبقه إليها غيره . فكان طبيعيا أن يقف الأمدى عند أبي تمام وقفه أطول من التي وقفها مع البيهقي الذي لم يدع ما ادعاه صاحبه ، ولم يزعم لنفسه ولا للناس أنه إمام في طريقة جديدة في صياغة الشعر وتجويده .

(ب) أنه لو كان الأمدى يتعمد العصبية للبيهقي ، ويقصد التشويه من صورة أبي تمام لما أفرد بابا خاصا لسرقات البيهقي من أبي تمام ، فقد جمع من سرقات البيهقي العامة ثمانية وعشرين مثالا ، بينما جمع من سرقات البيهقي من أبي تمام أربعة وستين مثالا .

(ج) حدد الأمدى السرقة في المخترع والمبتدع من المعاني ، والبيهقي يسير على عمود الشعر ؛ ويتبع في صنيعته وأسلوبه سبيل القدماء ؛ فالبحر في البحث عن السرقة في ضوء هذا المفهوم وهذا التحديد يكون أكثر سعة وأرحب باعا عند أبي تمام منه عند البيهقي .

(د) أن الأمدى لم يفعل بأبي تمام ما فعل بالبيهقي ، فلم يفتش في شعره عن سرقاته من البيهقي ، مما يدل على إنصافه مع الشعراء ، وكان حريا أن يقال : إنه يتعصب ضد البيهقي لأنه بحث في سرقاته من أبي تمام .

(هـ) إذا كان أنصار أبي تمام يجدون في كثرة ما استقصاه الأمدى من سرقات أبي تمام تعصبا ضده ، فإن من حق أنصار البيهقي كذلك أن يجدوا فيما خرجه الأمدى من سرقات البيهقي من أبي تمام لونا من التعصب ضده كذلك (١) .

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث . د . العشاوي ص ٣٥٥ - ٣٥٧

والحق أن موقف الأمدى من سرقات البحتري ، لم يكن كموقفه من سرقات أبي تمام ، فلم يقف وقفة تأمل في سرقاته ، بل مر عليها مروراً سريعاً ، وعرض لما يمكن عرضه دونما تكلف أو اهتمام ، وذلك لأن الأمدى في داخله يتعصب للبحتري وإن حاول أن ينفي ذلك ، فالأمدى من أنصار القديم ، ومن أنصار عمود الشعر والمحافظة عليه ، وشعر البحتري كذلك .

وبرغم ذلك فلا نستطيع أن ننكر أن التعصب ضد المحدثين كان السبب في مغالاة النقاد في استخراج سرقات أبي تمام على اعتبار أنه رأس مذهبهم ، والحق أن الأمدى قد تنبه إلى ذلك ، ونبه عليه كما مر بنا .

كما نستطيع أن نقرر في النهاية أن الأمدى قد تابع النقاد السابقين في قضية السرقات ، فردد آراءهم ، وإن كان أكثر دقة في تحديدها ، وفي موقفه من السرقات في شعر صاحبيه أبي تمام والبحتري .

وهكذا نجد أن الأمدى في قضية السرقات لم يقدم إضافة إلى مجمل آراء سابقيه فيها .

وأن موقفه من السرقات في شعر أبي تمام يتلخص فيما يلي :

١ - أشار إلى كثرة محفوظه الشعري وأثره في كثرة ما ظهر من السرقة في شعره .

٢ - يرى أن ما خفي من سرقات أبي تمام أكثر مما ظهر منها على كثرتها .

٣ - يرى أن السرقة ليست من كبير عيوب أبي تمام .

٤ - استقصى سرقاته بدقة وعناية ، وأحصى الكثير منها ، حتى اتهم بالتعصب ضده ، ولكن ذلك راجع إلى أن أنصار أبي تمام ادعوا أنه مخترع مبتدع فأراد أن يتبين صحة ذلك الكلام ، وأنه حدد السرقة في

المخترع المبتدع ، فالبحث عن السرقة في ضوء ذلك التحديد يكون أوسع مجالا في شعر أبي تمام .

٥ - رفض بعض السرقات التي أحصاها خصوم أبي تمام عليه ، لأنها لا تتفق مع مذهبه في السرقة ، ويمكن أن يكون ذلك إنصافا له .

٦ - أحصى سرقات البحترى من أبي تمام ولم يحص سرقات أبي تمام من البحترى ، ويمكن أن يعد ذلك لونا من ألوان إنصاف أبي تمام كذلك ، ونعصبا ضد البحترى .

٧ - رفض الفكرة القائلة بأن أبا تمام ليس له من المعاني المبتدعة إلا ثلاثة ، وأثبت أن له ابتكارات كثيرة .

٨ - حدد مواضع الحسن في سرقات أبي تمام ، ومواضع القبح فيها كذلك .

كذلك نجد موقف الأمدى من السرقات في شعرى البحترى يتخلص فيما يلي :

١ - لم يستقص سرقاته كما فعل أبي تمام ، لأن أصحاب البحترى لم يدعوا أنه مخترع ومبتدع أو سابق ، كما ادعى أصحاب أبي تمام .

٢ - استقصى سرقاته من أبي تمام وعابه بها .

٣ - علل كثرة سرقاته من أبي تمام باتحاد البيئة بينهما ؛ ولكثرة ما طرق سمع البحترى من شعر أبي تمام ، وهو يرد بذلك على أنصار أبي تمام حين ذهبوا إلى أن البحترى يتكلم كثيرا على معاني أبي تمام ، فجعل اتخاذ البيئة بين الشاعرين من الأمور التي تنتفي السرقة معها .

٤ - رفض كثيرا من السرقات التي أحصاها خصوم البحترى عليه لأنها لا تتفق مع مذهبه في السرقة .

هـ - رفض أن تكون السرقة في المعاني المشتركة ليناصر شعر البحتري ،
حيث إن جل معانيه عام مشترك .

وتجدر الإشارة إلى أن الأمدى أثبت أن السرقة لا يعرّى منها شعر
شاعر متقدما كان أو متأخر ، ليعتذر عن أبي تمام والبحتري ، والمحدثين
بعامة في سرقاتهم ، وأنه يجب ألا تحمل عليهم هذه الحملة بسبب السرقات ،
وكذلك حين قرر أن السرقات ليست من كبير مساويء الشعراء .

الفصل الرابع

السرقه عند الجرجاني في كتابه (الوساطة)

مؤلف (كتاب الوساطة بين المتني وخصومه) هو القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ؛ ولد في جرجان سنة (٢٩٠ هـ) ونشأ بها . كانت وفاته - كما يقول ابن خلكان - سنة (٣٩٦ هـ) ، وعمره ٧٦ عاماً . وسنتحدث في هذا ، الكتاب عن موضوعات أهمها :

المواضع التي تكون فيها السرقه عند الجرجاني :

اتفق القاضي الجرجاني مع الأمدى في كثير من المواضع ، وسنبين هنا المواضع التي ذكرها القاضي الجرجاني :

يرى أن السرقه لا تكون إلا في المختص الذي حازه المبتدىء . فلكه ، يقول : « وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء السرق فيه ، والمبتذل الذي ليس أحد أولى به ، وبين المختص الذي حازه المبتدىء فلكه ، وأحيانا السابق فاقتطعه ، مضار المعتدى ، مختلساً سارقاً ، والمشارك له محتذياً تابعاً » (١) .

فهو يرى السرقه في البديع المخترع الذي يختص به الشاعر دون غيره ، لكنه يرى أن هذا متى ما استفاض وتدوول لم يعد مأخوذاً بقول : « وصف سبق المتقدم إليه خفاز به ، ثم تدوول بعده فكثير واستعمل ، فصار كالأول في الجلاء والاستشهاد ، والاستفاضة هلى ألسن الشعراء ، فحمى نفسه عن السرق .

(١) الوساطة بين المتني وخصومه للجرجاني ص ١٨٣

(٢) نفس المرجع ص ١٨٥

كذلك يرى الجرجاني في مواضع السرقات التي ذكرها ، مواضع محمودة في السرقة ، وأخرى مذمومة ، يقول الجرجاني : « ومتى ماجأت السرقة هذا المجيء لم تعد مع المعايب ولم تخص في جملة المثالب ، وكان صاحبها بالتفضيل أحق ، وبالمادح والتركيب أولى » (١) .

ومن مواضع السرقة المحمودة :

(١) الزيادة : مثال ذلك : أن العباس بن الأحنف قال :

بكت غير آنسة بالبكا ترى الدمع في مقاتلها عزيز

قال المتنبي :

أتمن المصائب غافلات فدمع الحزن في دمع الدلال

« فزادوا وأحسن وملح بذكر الدلال » (٢) .

(٢) والإختصار كبيت أبي دهبيل الجبي :

وكيف أنساك لا أيديك واحدة عندي ولا بالمدى أوليت بمن قدم

وهو من قول النابغة :

أبى غفلتى أنى إذا ما ذكرته تقطع حزنه في حشا الجون داخل
وأن تلاوعه إن نظرت وشكيتى ومهرى وماضمت إلى الأنامل
حباؤك والعين العتاق كأنفا هجان المها تردى عليها الرحائل

« فإذا أنصفت أبا دهبيل عرفت فضله ، وشهدت له بالإحسان ؛ لأنه جمع هذا الكلام الطويل في : « ولا أيديك واحدة عندي » . ثم أضاف إليه

(١) نفس المرجع ص ١٨٨

(٢) الوساطة ص ٢٢٨

« ولا بالذى أوليت من قدم ، قتم المعنى وأكده أحسن تأكيد ، لأن الأمور العظيمة قد تنسى إذا طال أمدها وتقام عهدها فتنى وجوه النسيان كلها ، وقد اختصر النابغة أبياته هذه في بيت من كلمة أخرى فقال :

وما أغفلنا شكرك فاتصحي فكيف ومن عطائك جل مالى

« فاحسن وزاد على أبي دهبيل بأن جعل جل ماله من عطائه . واقتصر أبو دهبيل على تتابع الأيادي ، وقد تصغر وقد تكبر ، لكنه انفرد بالمصراع الثانى ، فحصل له زيادة لا تقصر بمعنى منفرد (١) .

(٣) « النقل : وهو نقل المعنى من غرض إلى آخر » (٢) .

قال الجرجاني : « ومتى لا يغرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما تسيبا والآخر مديحا (٣) أو أن يكون هذا هجاء وذاك افتخارا ؛ فإن الشاعر الجاذق إذا علق المعنى المختلس ، عدل به عن نوعه وصنفه ، وعن وزنه ونظمه ، وعن رويه رقافيته فإذا أمر بالغير الغفل وجددهما أجنيين متباعدين ، وإذا تأملها الفطن الذكى عرف قرابة ما بينهما ، والوصلة التى تجمعهما قال كثير :

أريد لأنس ذكرها فكأنهما تمثل لى لى بكل سبيل
وقال أبو نواس :

ملك تصور فى القلوب مثاله فكأنه لم يخل منه مكان
فلم يشك عالم فى أن أحدهما من الآخر ، وإن كان الأول نسيبا والثانى مديحا .

(١) نفس المرجع ص ١٩٠

(٢) اتجاهات النقد الأدبى لأحمد مطلوب ص ٣٠٧

(٣) الوساطة ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٤) القلب : « وأكل هذه الألوان من السرقات بأخرى هي : القلب
ويعتبره من لطيف السرقة (١) » ، يقول المتنبي :

أحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه
وإنما نقض قول أبي الشيمى :

أجد الملامة في هواك لذيدة حباً لذكرك فليسلى اللوم (٢)

والسرقة المذمومة عنده نوعان :

١ - السرقة ظاهرة تكون في اللفظ والمعنى ، وهي أسوأ الأنواع (٣)
ومثل لها الجرجاني : « حكى أبو عبيدة وغيره أن عبد الله بن الزبير دخل
على معاوية فأنشده لنفسه :

إذا أنت لم تنفق أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل

فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ، ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معمر بن أوس المزني فأنشده كلمته التي أولها .

لعمرك ما أدري وإنى لأرجل على أتينا تعدو المنية

حتى التي عليها وهذه الأبيات فيما . فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير
فقال ألم تخبرني أنها لك ، فقال : المعنى لى واللفظ له . وبعد فهو أخى من
الرضاع وأنا أحق الناس بشعره (٤) .

٢ - « وسرقة خفية تحتاج إلى فطنة » (٥) قال الجرجاني ؛ « وأول
ما يلزمك في هذا الباب أن لا تقصر السرقة على ما ظهر ودعا إلى نفسه

(١) اتجاهات النقد الأدبي لأحمد مطلوب ص ٣٠٧

(٢) الوساطة ص ٢٠٦ (٣) اتجاهات النقد الأدبي ص ٣٠٩

(٤) الوساطة ص ١٩٢ (٥) اتجاهات النقد الأدبي ص ٣١٠

دون ما كن ونضح عن صاحبه، وأن لا يكون همه في تتبع الأبيات المتشابهة والمعاني المتناسخة طلب الألفاظ والظواهر دون الأغراض والمقاصد وأن تكمل ذلك حتى تعرف تناسب قول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع
وقول الأفوه الأودى :

إنما نعمة قوم متعة وحياة المرء ثوب مستعار
وإن كان هذا ذكر الحياة وذلك ذكر المال والولد ، وكان أحدهما
جعل وديعة والآخر عارية ، (١) . إلى هنا نكتفي بعرض تلك المواضع ،
وقد ذكرتها بشيء من التفصيل لما رأيت لأهميتها وندتقل إلى :

المواضع التي لا تكون فيها سرقة :

١ - المعاني المشتركة التي لا ينفرد بها شاعر دون شاعر ، فإن حسن
الشمس والقمر ومضاء السيف وبلادة الحمار - وجودة الغيث وحيرة المجنون
ونجد ذلك مقرر في البداية ، وهو مركب في النفس تركيب الخلق ، (٢) ،
ويشترك فيه الناطق والأبكم ، والفصيح والأعجم والشاعر والمفحم .

٢ - المعاني المخترعة التي استفاضت على ألسن الشعراء حتى صارت
كالمعاني المشتركة كما في تمثيل اللطل بالكتاب والبرد البالي والفتاة بالغزال
في جيدها وعينها والمهارة في حسنها وصفاتها . (٣) ثم أسماء المواضع
والألفاظ المشهورة وما يأتي من قبيل توارد الخواطر يقول الجرجاني :
زعم بعضهم أن قول الشاعر :

حبا رباب جهاتي ملحوب فالقطبيات إلى الذنوب

(١) الوساطة ص ٢٠١

(٢) نفس المرجع ص ١٨٣

(٣) الوساطة ص ٢٨٣

أخذه من قول عبيد :

أقفر من أهله ملحوب فالقطيبات فالذنوب

وهذه أسماء مواضع لا معنى للسرقة فيها ، (١) .

٣ - « لا سرقة في المعنى الذى يأخذه الشاعر ويزيد عليه ، أو يضغطه
ويمبكه بعد أن كان مفرقاً » (٢) .

٤ - « لا سرقة في المعنى الذى يأخذه الشاعر ويصوره تصويراً مغايراً
للتصوير الأول » (٣) .

كذلك لا يمكن إدهاء السرقة في الألفاظ لأنها متداولة أو منقولة
اللهم إلا إذا كان اللفظ مستعاساً أو موضوعاً كقول أبي نواس :

طوى الموت ما بينى وبين محمد وليس لما تطوى المنية ناشر

وقول البطين البجلي :

طوى الموت ما بينى وبين أحبة بهم كنت أعطى ما أشاء وأمنع

٥ - « لا يسمى سرقة إلا ما كان مستخاً أو نسخاً » (٤) ، مما وقع مثله
لعبد الله بن الزبير الذى نسب لنفسه بعض أبيات المعمر بن أوس .

وحول المعانى المشتركة والمعانى المبتدعة التى استفاضت وتدوولت
يقول الجرجاني : « ولو سمعت قائلاً يقول : إن فلانا الشاعر قد أخذ
عن فلان قوله : لا مرحباً بالشيب ، وحبذا الشباب ، وكيف لو عاد ،
ويا أسقى لفراق الأحبة ، وما لذت العيش بعدهم ، وفاضت عيني صباوبة
لذكرهم ، لحكمت بحمله ، ولم تشك في غفلته » .

(١) الوساطة ص ٢١٠

(٢) الخصومة بين القديم والجديد فى النقد العربى القديم للبسيونى ص ٣٧٥

(٣ ، ٤) نفس المرجع ص ٣٧٥

وقد أشرنا إلى أن الألفاظ المشهورة لا تقع فيها السرقة عند الجرجاني ، وإنما تقع في اللفظ المستعار أو الموضوع ، ومثلنا للفظ المستعار أو الموضوع .

ومثال الألفاظ المشهورة التي لا سرقة فيها ، قول الشاعر :

ترى العين تستعفيك من لمعانها وتحسر حتى ما تقل جنونها

فقد زعم أنه مسروق من قول الأبيرد :

وقد كنت أستعفى الإله إذا اشتكى من الأمر لي فيه وإن عظم الأمر

يقول القاضى ؛ « ولا أراها اتفاقاً في الاستعفاء ، وهى لفظة مشهورة مبتذلة ، فإن كانت مسروقة ، فجميع البيت مسروق ، بل جميع الشعر كذلك لأن الألفاظ منقولة متداولة » (١) .

وإذا كان الجرجاني قد حدد السرقة في المبتدع المخترع ، الذى لم يشع حتى أصبح كالمشترك ، فإننا لا نعثر عنده على تحديد لهذين المصطلحين ، وإن ضرب الأمثلة عليهما .

وإن كنا نستنتج أن المعنى المبتدع المخترع هو الذى لم يقعوا على شاعر جاء بمثله قبل ما بين أيديهم ، وإن كان ابن رشيق قد جعل فيما بعد المبتدع خاصاً باللفظ ، والمخترع خاصاً بالمعنى .

وبرغم هذا فإن الجرجاني قد أوضح مواضع الخصوصية فى المعانى الخاصة التي ابتدعها منشئها ولم يتداولها الشعراء والتي تقع السرقة فيها ، فجعل الخصوصية بلفظة تستعذب ، أو ترتيب يستحسن ، أو تأكيد يوضع موضعه ، أو زيادة اهتدى إليها الأديب دون غيره ، فيريك المشترك المبتذل فى صورة المبتدع والمخترع .

(١) الوساطة ص ٢١١

فتشبيبه الخد بالورد والورد بالخد من الباب الذي لا يدعى فيه السرقة
إلا بتناول زيادة تضم إليه أو معنى يشفع به ، كقول علي بن الجهم :

عشية حياتي بورد كأنه خدود أضيفت بعضهم إلى بعض .
فأضاف (بعضهم إلى بعض) له ، وإن أخذ فمنه يؤخذ ، وإليه ينسب .

وكقول أبي سعيد الخزومي :

والورد فيه كأنما أوراقه نزهت ورد مكانه خدود

فلم يزد على ذلك التشبيه المجرد ، لكن كساه هذا اللفظ الرقيق ، فانفرد
بفضيلة لم ينازع فيها ، فصاحب مثل هذه الإضافة ومثل هذه الزيادة يكون
أولى بالترشيح وأحق بالتزكية .

وتأتى الخصوصية للمعنى من اللفظ الخاص المستعار أو الموضوع ،
كعبارة (طوى الموت) التي أخذها أبو نواس من البطين البجلي ، كما
أشرنا سابقا .

وكقول أشجع السلمي :

إذا خالطت الشيب الشباب تجهزت

إلى البين أفراس الصبا ورواحله

مع قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرى أفراس الصبا ورواحله

فالبطين البجلي سبق إلى (طوى الموت) وزهير سبق إلى (أفراس
الصبا ورواحله) ، وليس السرقة في هذا منظورا فيه اللفظ من
حيث هو لفظ ، بل من حيث دلالاته على معنى اخترعه صاحبه وأنشأه
إنشاء

والمعاني الخاصة عند الجرجاني يقع السرقة فيها سواء اتفقت أغراضها

ثم اختلفت وهو يقول في ذلك : « لا يفرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسبياً والآخر مديحاً ، وأن يكون هذا هجاءً وذاك افتخاراً ، فإن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنفه ، وعن وزنه ونظمه ، وعن رويته وقافيته .

ومن هذا اللون ما نقض معناه فجيء به على وجه القلب ، وهو - عند القاضي الجرجاني - من لطيف السرق ، ومن الأمثلة التي ذكرها لهذا اللون قول أبي الشيعي :

أجد الملامة في هواك لذيدة حبا لذكرك فليلني اللوم
أخذه المتنبى فنقضه وقال :

أحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه ، (١)
كذلك ، لا سرق عند القاضي الجرجاني في المعاني المتخالفة ، ولذلك تنفي أن يكون المتنبى أخذ بيته :

تجاذب فرسان الصباح أعنة كأن على الأعناق منها أفاعيا
من بيت ذي الرمة :

رجيعة أسفار كأن زمامها شجاع لدى يسرى الذراعين مطرق

ففي بيت المتنبى معنى يخرج عن اتباع بيت ذي الرمة ، لأن ذا الرمة لم يزد على التشبيه ، وليس هو الذي قصد أبو الطيب ، وإن كان قد جرى في غرض بيته ، وإنما أراد أنها (أي الخيل) لا تترك الأعنة تستقر في أيدي فرسانها ، لما يزعجها من سورة المرح وحسن البقية بعد طول السرى ، فكأنما الأعنة أفاع تلدغ أعناقها إذا باشرتها ، فيجاذبها الفارس فرسه

(١) اتجاهات النقد الأدبي العربي . د . فرهود ص ١٩٧ - ٢٠٠

وهي تجاذبه إياها ، وهذا غرض آخر ، ومقصد لم يتعرض له
ذو الرمة (١) .

قِدَمُ السَّرِقَةِ :

وأوضح الجرجاني أن السرقة داء قديم ، وأن الشعراء درجوا على
أن يستعين بعضهم ببعض في الاستمداد من قريبته ، والاعتماد على
معناه ولفظه .

وأوضح كذلك أن السرقة كان أول أمره ظاهرا كالتوارد، ثم تجاوزه
قليلا في الغموض فلم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ ، ثم أسهم المحدثون
في إخفائه بالنقل والقلب وتغيير المنهاج والترتيب .

ونستطيع أن نتتقى من الأمثلة التي أوردها الجرجاني في سرقات
المتنبى ما يعتبر شاهدا لصنيع المحدثين في السرقة الذي أشار إليه الجرجاني .
ومن ذلك قول ابن الخياط :

لمست بكفى كفه أبتنى الغنى
ولم أدر أن الجود من كفه يعدى
فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى
أفدت وأعداني فأتلفت ما عندي

وقول أبي تمام :

علمنى جودك السباح فما
أبقيت شيئا لدى من صلتك

وقول آخر :

لست أضحي مضاحيا لسلام
إننى إن فعلت أتلفت مالى

(١) السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠٣

نقله المتنبي إلى الزمان فصار كالمعنى المنفرد في قوله :
أعدى الزمان سخاؤه فسحا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

دفاع الجرجاني عن معاصريه :

دافع الجرجاني في (وساطته) عن أهل عصره في الأخذ دفاعا جيدا .
١ — فهو يرى أن الأقدمين استغرقوا المعاني ، وسبقوا إليها ، وأتوا
على معظمها ، وما تركوه منها إنما تركوه رغبة عنه أو استهانة به أو لبعده
مطلبه ، واعتياص مرامه .

٢ — وهو يقول كالمواسي للشعراء . . . ومتى أجهد أحدنا نفسه ،
وأعمل فكره ، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه غريبا مبتدعا ،
ونظم بيت يحسبه فردا مختزعا ، ثم تصفح عنه الدواوين ، لم يخطئه أن يجده
بمينه ، أو يجد له مثالا يفض من حسنه .

٣ — حاول أن يضع قاعدة في الحكم على السرقة ، بها يصل إلى العدل
والإنصاف عند الحكم .

فقد آثر أن يواجه بين النصين ، ولا يبت في الحكم بالسرقة ، اغتناما
لفضيلة الصدق ، وسلامة من اقتحام التمور . ودعا غيره كذلك إلى أن
ينهج نهجه ، ويعمل الفكر ، ويمسح النظر ، ويتمحز من الإقدام قبل
التبين ، ومن الحكم إلا بعد الثقة ، وأن يرتاض صناعة النقد بريتاً من
الهوى والجور والتحامل ، وخوفه العاقبة بأن وراء نقده من ينقده ، ويحصي
له صوابه ، ويعد عليه خطاه (١) .

والجرجاني بذلك يحاول أن يلتمس العذر للشعراء المعاصرين له في
كثرة ما شاع في شعرهم من معاني السابقين والفاظهم ، لأن القديما ضيقوا
أمامهم دائرة القول .

(١) اتجاهات النقد الأدبي العربي . د فرهود ص ٢٠٤ - ٢٠٧

والجرجاني لا يدعى القدرة على الإحاطة بجميع أنواع السرقات ،
ويدعو إلى التعرز في الحكم بالسرقة ، والتحفظ في ادعائها ، ولا يستطيع
الحكم على معنى ما بأنه مبتكر مخترع ، وأن شاعرا سبق إلى كذا وكذا
من المعاني . كما فعل النقاد الأقدمون ، وبخاصة ابن قتيبة ، يقول : « وليس
لك أن تلزمني تمييز ذلك وإفراده والتنبيه عليه بأعيانه ، كما فعله كثير ممن
استهدف الألسن ولم يحذر من جنابة التهجم ، فقال ، معنى فرد وبيت بديع ،
ولم يسبق فلان إلى كذا ، وانفرد فلان بكذا ، لأنني لم أدع الإحاطة بشعر
الأوائل والأواخر (١) . »

موقف الجرجاني من السرقات في شعر المتنبي :

لعل موقف الجرجاني من السرقات في شعر المتنبي يتضح إذا عرضنا
لبعض مبادئه التي ذكرها تجاه السرقات الشعرية عامة وكأنه يجعل ذلك
تمهيدا للدفاع عن المتنبي ضد اتهامات خصومه .

فالجرجاني ينبه « إلى أن تهمة السرقة لا تطلق جزافا على كل من تشابه
لفظه ومعناه ، بل لها حدود وأصول ، وحدودها التي وضعها لاتكاد تخرج
عن حدود الأمدى ، (٢) . »

وهو كما حذر من الإفراط بالاتهام بالسرقة يحذر كذلك من التفريط ،
كأن تقصر السرقة على مجرد الاشتراك في اللفظ . يقول : « ومتى أحكمت
هذا الباب حق الأحكام ، وأوليته حسن التمييز فقد القيت عن نفسك ثقلا ،
وكفيتها مؤونة ، ولم يبق عليك إلا أن تحترس من التفريط ، كما احترست من
الإفراط . فلا تكن كمن يرى السرقة لا يتم إلا باجتماع اللفظ والمعنى ،
ونقل البيت جملة والمصراع تاما ، (٣) . »

(١) الوساطة ص ١٦٠

(٢) تاريخ النقد العربي لمحمد زغلول ص ٢٢٦

(٣) الوساطة ص ١٩٢

من ذلك تظهر رؤية الجرجاني إلى السرقة بشكل عام ، والتي تدلنا على موقفه من سرقات المتنبي بشكل خاص ، فدى ما ذكر المتهمون بالسرقة للمتنبي ولا بأس أن نذكر قول بعض المتهمين للمتنبي ومفهمه العميدى الذى يقول : لقد حدثنى من الحق به أنه لما قتل المتنبي فى طريق الأهداز وجد فى خرج كان معه ديوانا الطائمين بخطه ، وعلى حواشى الأوراق علامة على بيت أخذ معناه وسلخه فهو يحمل به أن يفكر أسماء الشعراء وكناهم ، ويجحد فضل أولاهم وأخراهم وأنا بمشيتة الله تعالى وإذنه أورد ما عندى من أبيات أخذ الفاظها ومعانيها وادعى الإعجاز لنفسه فيها لتشهد بلاؤم طبعه فى إنكاره فضيلة السابقين ، وتهمه فيما نهب من أشعارهم بسمة السارقين ، .

وبعد هذا ، كان الجرجانى يشير إلى البيت السابق ثم يأتى بيت أبى الطيب ، دون تعليق ، وقد يعلق على ذلك فيقول مثلا :

قال منصور بن الفرج :

حل فى جسمى ما كا ن بعينيك مقيا

قال البحتري :

وكان فى جسمى الذى فى ناظريك من السقم

قال أبو الطيب :

أعادنى سقم جفنيه وحملنى من الهوى ثقل ماتحوى مآزره

« فاختصر وأحسن ، وأورد البيت فى نصف مصراع ، (١) .

« وما زال الجرجانى يدافع عن المتنبي فى بعض ما ألصق به من تهمة

(١) تاريخ النقد العربى ص ٢٢٦

السرق من سابقه ، ولا يتجاهل في دفاعه ما هو ظاهر السرقة وهو قليل نسبيا ، حسب ماوضع من مقاييس (١) .

ثم بعد ذلك أوضح الجرجاني أن المعانى قد سبق إليها القدماء ، فلما أتى المحدثون ، صاغوا تلك المعانى فى ثياب تناسب عصرهم ، وهذا ليس بكبير عيب بل ليس عيبا ، لأنهم معذورون فى ذلك ولذا فهو يقول : « والسرق - أيدك الله - داء قديم ، وعيب عتيق ، وما زال الشاعر يستعين بمخاطر الآخر ، ويستمد من قريحته ، ويعتمد على معناه ولفظه ، وكان أكثره ظاهرا كالتوارد الذى صدرنا بذكره الكلام ، وإن تجاوز ذلك قليلا فى الغموض لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ ، ثم تصبب المحدثون إلى إخفائه بالنقل والقلب ، وتغيير المنهاج والترتيب ، وتكلفوا جبر ما فيه من النقيصة بالزيادة والتأكيد والتعريض فى حال ، والتصريح فى أخرى ، والاحتجاج والتعليل ؛ فصار أحدهم إذا أخذ معنى إضافة إليه من هذه الأمور ما لا يقصر معه عن اختراعه وإبداع مثله ، وقد ادعى جرير على الفرزدق السرق فقال :

سيعلم من يكون أبوه فينا ومن عرفت قصائده اجتمالا

وادعى الفرزدق على جرير فقال :

إن استراقك يا جرير قصائدى مثل ادعائك سوى أيبك تنقل

ومتى أنصفت علمت أن أهل عصرنا ، ثم العصر الذى بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة ، وأبعد من المذمة ؛ لأن من تقدمنا قد استغرق المعانى وسبق إليها ، وأتى على معظمها ؛ وإنما يخصك على بقايا : إما أن تكون تركت رغبة عنها ، واستهانة بها ، أو لبعد مطالعها ، واعتياص مرامها ، وتعذر الوصول إليها ، ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره

وذهنه في تحصيل معنى يظن غريباً مبتدعاً ، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثالا ، بغض من حسنه ؛ ولهذا السبب أحظر ، على نفسه ، ولا أرى لغيري بت الحكم على شاعر بالسرقة .

وقد أحسن أحمد بن أبي طاهر في محاجة البحتري لما ادعى عليه السرقة قوله :

والشعر ظهر طريق أنت راكبه فمنه منشعب أو غير منشعب
وربما ضم بين الركب منهجه وألصق الطنب العالي على الطنب
إلا أني وجدت في شعره معان كثيرة أجدها لغيره حكمت بأن فيها ماخوذاً لا أثبته بعينه ، ومسروقا لا يتميز لي من غيره وإنما أقول : قال فلان كذا ، وقد سبقه إليه فلان فقال : كذا .

فأعتم به فضيلة الصدق ، وأسلم من اقتحام التهور ، (١) .
لم يكن ما ذكرته هذا ، من قول الجرجاني مجرد مقدمة لموقفه من المتنبي في سرقاته ، وإنما هو لب الموضوع ، وأساس الموقف ، فقد سرد الجرجاني في أبيات أبي الطيب وما شابهها من شعر السابقين وذلك فيما ينيف على مائة وثلاثين صفحة .

كذلك اعتمد في دفاعه عن المتنبي وسرقاته الشعرية ، على المقايسة ، أو قياس الأشباه والنظائر ، ولذا فقد تحدث عن سرقات الشعراء ، ولا سيما المحدثون لأبي نواس والبحتري وأبي تمام لينصف المتنبي الذي كان أحد المحدثين وعرض سرقاته التي تحدث عنها خصومه وأضاف إليها ما عثر به .

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٨٩

ولم يكتب الجرجاني برد بعض أبيات الشاعر وإلى أبيات من سبقه من الشعراء . بل يرد بعضاً آخر إلى جمل ثرية لما بينها من شبه في المبنى ، ومن ذلك قوله : حكى بعض الحكماء أنه سئل عن أسوأ الناس حالاً فقال : من قويت شهرته وبعدت همته واتسعت معرفته وضاعت مقدرته ، فقال أبو الطيب :

وأتعب خلق الله من زاد همه وقصر عما تشتهي النفس وجده

وفي موضع آخر يورد قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : لقد نصرت بالرعب . . . ، ثم يعدد أبيات المتنبي وغير المتنبي التي تعبر عن معنى يقارب هذا كقول أبي الطيب :

بعثوا الرعب في قلوب الأعدى فكأن القتال قبل التلاقى

وقوله :

لو لم يزاخفهم لزاخفهم له ما في صدورهم من الأدجال

و أخيراً يختتم الجرجاني هذه القوائم الطويلة ، (١) بقوله : وقد أتينا على ما حضرنا من هذا الكتاب ، ونبئنا عنك في جمعه واستحضاره ولقطه ، وتصفح الدواوين ، ولقاء العلماء فيه ؛ وبيئنا أوراقاً لما لعله شذ عنا من غريبه ، وما عسانا نظفر على مرور الأوقات به ، وما نأى أن يكون عنك ، أو عند أحد من أصحابك فيه زيادات لم نعثر عليها ، أو لطائف لم نلفظ إليها ، وإن كنت على شقة من علمك ، أو بصيرة بما عندك وعرفت من طرق السرق ، ووجوه النقل بما يسوغ فيه حكمك وتعديل فيه شهادتك ، فلا بأس أن تلحق به ما أصبته وأن تضيف إليه ما وجدته ، بعد أن تتجنب الخيف

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٩٠

وتتذنب الجور، وتعلم أن ورامك من النقاد من يعتبر عليك نقداً ،
ومن لا يستسلم للعصية استسلامك ، (١) .

« بدأ ينتهي الدفاع عن المتنبي ، وهو كما نرى أشبه بالدفاع القضائي منه
بالنقد ، وقوامه كما لاحظنا قياس الأشباه والنظائر ، أو اعتماد على المقاصة ،
فإن يكن المتنبي قد قال شعراً رديئاً ، فقد قال مثله سيد المطبوعين وسيد
أهل الصنعة . . . » (٢) .

إلى هنا يتضح لنا موقف الجرجاني من السرقات الشعرية عند المتنبي .
قلب موقفه من القضايا التي دارت حوله ومن الاتهامات أيضاً التي دارت
حول المتنبي .

ولعل موقف الجرجاني هذا فيه الكثير من الإنصاف والعدل برغم
ما قيل عن موقفه من تحيز أو ميول ذاتية أو غير ذلك ، حتى موقفه
الدفاعي الواضح لا يقلل من محاولته التوسط والإنصاف .

ونذكر هنا أن الجرجاني أخرج من باب السرقات كل المواضع التي
لا يكون فيها سرقة عنده ، لينفي عن صاحبه المتنبي كثيراً مما أخذ عليه
في هذا الباب .

« وقد تتبع الجرجاني سرقات المتنبي ، وبلغ مجموع ما أثبتته منها أكثر
من ثلاثمائة مثال ، ومنها ما أخذه من أبي تمام ، ومن البحتري ، ومن غيرهما ،
وفي عدد منها تعقيب من الجرجاني باستحسان المعنى أو استمجانته
أو بوصف الآخذ ، أو بيان زيف الدعوى فيه .

من ذلك : قال أبو تمام :

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلاً

(١) . الوساطة ص ٤١

(٢) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٩٠

فقال المتنبي :

تلولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

قال : أبو تمام :

وما سافرت في الآفاق إلا ومن جدواك راحلتى وزادى

فقال المتنبي :

فبك حيثما اتجهت ركاني وضيئك حيث كنت من البلاد

قال الجرجاني : وهذا من أقبح ما يكون السرقة ، لأنه يدل على نفسه
بإتفاق المعنى والوزن والقافية .

قال أبو العتاهية :

إن المطايا تشتكك لأنها قطعت إليك سباسباً ورمالاً

فقال المتنبي :

قصدت من مشرقها ومغربها حتى اشتكتك الركاب والسبل

فزاد السبل (١) .

وعلى هذا يمكننا أن نلخص موقف الجرجاني من سرقات المتنبي

فيا يلي :

١ - رفض كثيرا من السرقات التي عدها خصوم المتنبي عليه ، لأنها
لا تتفق مع مذهبه في السرقة ، ولما يبدو فيها من تحامل شديد من الخصوم
على المتنبي .

٢ - استقصى سرقاته بدقة وعناية حتى وصل بها إلى ما يقرب من
ثلاثمائة مثال ، بعضها من عامة الشعراء ، وأكثرها من أبي تمام والبحثري .

(١) اتجاهات النقد الأدبي العربي . د . فرهود ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

٣ - في بعض السرقات التي أحصاها الجرجاني للمتنبى تعليقات دقيقة باستحسان المعنى المسروق واستهجانها ، أو وصف الأخذ وهذا منحنى طريف .

٤ - رفض الجرجاني ما أعاده خصوم المتنبى من أنه سلخ معاني أبي تمام والبحترى ، وغيرهما ، وأثبت أنه شاعر مبتكر مبتدع .

٥ - أثبت أن السرقة داء قديم ، ولا يخلو منها شعر الفحول من المحدثين ، ولهذا لا يستحق المتنبى هذه الحملة الشديدة التي شنّها عليه خصومه ، لأنه بدعا فيها ، فكل الشعراء سرق معاني السابقين والمعاصرين .

٦ - بين الجرجاني فضل المتنبى في بعض السرقات التي سرقها حيث زاد في المعنى أحيانا أو اختصره أحيانا أخرى ، وهكذا ، ومثل هذا يعد فضيلة للأخذ ، وتحسب له .

ومن ذلك : قال العباس بن الأحنف :

بكت غير آنسه بالبكا ترى الدمع في مقلتيها غريبا

وقال أبو الطيب :

أتتهن المصائب غافلات فدمع الحزن في دمع الدلال

يقول القاضي الجرجاني : « فزاد وأحسن ، وملح بذكر الدلال » .

٧ - دافع الجرجاني دفاعا قويا عن المتنبى في السرقات ، ويرى أنه

يجب أن يحتفظ بمكانته ومنزلته بين الشعراء ، كما احتفظ الفحول غيره بمكانتهم برغم ما لهم من سرقات .

الفصل الخامس

موازنة بين الرجلين

١ - في مواضع السرقة :

لاشك أن القاضى على بن العزيز الجرجاني ، وأبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى كانا كفرس رهان - إن جاز التعبير - فقد ألم كل واحد منهما بالموضوع الذى يبحثه وتعمق فيه حتى أخرجه راءياً كافياً فيه المبلغ والكفاية .

وقد بحث النقاد والبلاغيون السرقات قبل القاضى ووضعوا لها القواعد والأصول وكان الأمدى معاصره ممن عنى بها عناية كبيرة وقرر أنها لا يخلو منها أحد ولذلك فهمى ليست من العيوب الكبيرة ، (١) .

ولذا فقد اتفق كل منهما على مواضع السرقة حتى أن القاضى الجرجانى بحكم تأخره عن صاحبه قد وافق صاحبه (الأمدى) فى كل المواضع عدا بعض المواضع التى زادها عليه .

ولذلك فالأمدى لا يرى أن فى المعانى المشتركة سرقة وكذلك القاضى الجرجانى ، كذلك عند اختلاف المعانى لا يكون سرقة ، وكذلك السرقة لا تكون إلا فى المعانى إلا الألفاظ مباحة غير محظورة .

فقد ساد القاضى الجرجانى « على التقسيم الظاهر الذى سبق أو قال به الأمدى فى السرقات (٢) » .

(١) اتجاهات النقد الأدبى أحمد مطلوب ص ٣٠٥

(٢) تاريخ النقد العربى إلى القرن الرابع الهجرى ص ٢٣٤

(م ٨ - السرقات الشعرية)

لكن القاضى الجرجانى يزيد موضعا لم يسبق إليه الامدى وهو المعنى
المخترع المبتدع الذى تدوول واستفاض فأصبح لا يعد مأخوذاً، (١).

إذن فلا يوجد اختلاف كبير حول مواضع السرقة التى ذكرها كل
منهما إلا بعض زيادات قليلة ولا صاحبه بنا إلى الإسهاب حول هذا
الموضوع، إذ يمكن الرجوع إلى ما ذكره كل منهما فى هذا المجال.

وهكذا اتفق الامدى، والجرجانى، فى أن السرقة تكون فى البديع
المخترع، الذى لا يوجد فيه اشتراك بين الناس، والذى لم يشع بينهم حتى
أصبح كالعام المشترك، وانفرد الجرجانى بالألفاظ الخاصة أيضا التى لم
تستفيض وتتداول، فجعل فيها سرقة.

وأما المواضع التى لا يكون فيها سرقة :

فقد اتفق الامدى والجرجانى فى :

١ - المعانى المشتركة .

٢ - الألفاظ المتبادلة والمشهورة التى لا يكون فيها سرقة .

٣ - المعانى المختلفة .

واختلفا فيما يلى :

زاد الامدى :

١ - اختلاف الأعراض .

٢ - تقارب بيئة الشعراء .

وزاد الجرجانى :

١ - المعانى المخترعة التى تدوولت واستفاضت على ألسن الشعراء حتى

صارت كالمعانى المشتركة .

٢ - الألفاظ الخاصة التى استفاضت وتدوولت .

(١) قضايا النقد العربى العثمانى ص ٣٥٥

٣ - أسماء المواضع .

فهما قد وسعا المفاهيم البلاغية والنقدية ، وأضافوا إليها أشياء جديدة ،
مغالامدى أضاف لأول مرة أن السرقات ليست من كبير مساوىء الشعراء ،
وأن للبيئة أثرا فى تشابه المعانى ، والقاضى الجرجانى كان ذا نظرات صادقة
مبتكرة فى أكثر هذه القواعد ، فلم يفصل القول أحد قبله فى السرقة
المدوحة ، ولم يتحرز أحد قبله فى الحكم على السرقة ، وأن ذلك قد يكون
من باب التوارد ، ومن تأثر بهما ممن جاء بعدهما .

أبو هلال العسكري فى (الصناعتين) ، والشريف المرتضى فى (الأملى)
(وطيف الخيال) ، وابن رشيق فى (العمدة) ، وابن سنان الحفاجى فى
(سر الفصاحة) ، والجرجانى فى (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز)
و ابن الأثير فى (المثل السائر)

ولاشك أن اتفاق الناقدين طبعى ؛ لكونهما فى عصر واحد وثقافتهم
مقاربة ، وذوقهما متقارب ، وموقفهما من القدماء والمحدثين يكاد يكون
واحدا ، لذلك كانت أحكامهما فى كثير من الأحيان متقاربة ، اللهم إلا
ذلك الاختلاف فى منهج كل منهما ، فالأمدى اعتمد على الموازنة ، والآخر
اعتمد على المقايسة .

وقد يحق لنا أن نقول إن الأمدى كان أكثر دقة من الجرجانى فى بيان
المعانى المشتركة حيث ذكر فيها :

(أ) الاتفاق : اتفاق الشعارين فى المعنى أو اللفظ أو البيئة .

(ب) الأقوال السائرة .

(ح) التقاليد الشعرية .

بينما الجرجاني اكتفى بسرد بعض المعاني والتشبيهات التي يقال إنها عامة .

وقد يحق لنا أيضا أن نقول : إن الجرجاني كان أكثر دقة من الأمدى في بيان المعاني الخاصة ، حيث بين أن الخصوصية في المعنى تكون بلفظة تستعذب ، أو ترتيب يستحسن ، أو تأكيد يوضع موضعه ، أو زيادة يهتدى إليها الأديب دون غيره ، أو بلفظ مستعار أو موضوع ، بينما الأمدى لم يحدد المراد بالمخترع البديع عنده والذي حدد فيه السرقة .

٢ - موقفهما من السرقة عند الشعراء السابقين :

سبق أن مر بنا أن منهج الأمدى قام على الموازنة ومنهج الجرجاني قام على المقايسة ولكن هذا لم يمنع من أن يقف كل واحد منهما ، ليضع نفسه حكما فيزن بالقسطاس المستقيم ، وميزات العدل والإنصاف الذي اعتمد كثيرا على النقد التدوقي أو الذوق الأدبي الخالص عند الرجلين أو المعرفة ثم الذوق .

ولذلك يقول القاضى الجرجاني : « والسرق - أيديك الله - داء قديم وعيب عتيق وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر ويستمد من قريحته ويعتمد على معناه ولفظه » .

وفهم الجرجاني هذا إنما هو تكرار لما رآه صاحبه (الأمدى) فليس هناك من جديد يستحق الذكر .

كذلك فالأمدى يتحفظ كثيرا في اتهام الآخرين بالسرقة ولا يرى سرقا إلا في البديع المخترع الذي يختفي به الشاعر يقول : « إن السرقة إنما هي في البديع المخترع الذي يختفي به الشاعر لا في المعاني المشتركة بين الناس . . » أيضا قد نبه الجرجاني إلى أن تهمة السرقة لا تطلق جزافا على كل من تشابه لفظه ومعناه . . » .

فكان واضحا موقف الرجلين من السرقة عند معرفة المبادئ التي ساد عليها كلاهما ولكن لعل هذا الموقف الواضح يشويه بعض الشواهد بسبب عدم التزام أحدهما أحيانا بمبادئه التي ساد عليها ووعد بالالتزام بها (١).

« وأما السرقات فالرجل جاني بعد أن بسط فيها كثيرا من المبادئ السليمة فلم يأخذ بها بل اكتفى بأن استبعد اللفظ ثم راح يجمع كل ما قيل مشابها لمعاني الشاعر سواء في ذلك الشعر والنثر دون أن يدل على أخذ أو يرفض دعوى في هذا السبيل حتى جاء هذا الجزء الخاص بالسرقات خاليا من كل درس أو تحقيق أو تطبيق للمبادئ أو إن يكن لصاحبه فيه فضل فهو فضل الجمع لا أكثر ولا أقل . وأما القسم الثالث من كتابه فهو كما قلنا خير ما كتب وذلك لما فيه من مناقشات تفصيلية ونقد موضعي دقيق وهو جدير بأن يسمى الوساطة بين المتنبي وخصومه (٢).

أما الأمدى فقد كان بريئا من التعصب « ولستم من مره يرد اتهامات ابن أبي طاهر عن أبي تمام لأن المعنى الذي قصد إليه أبو تمام غير المعنى الموصوف بالسرقة . أو لأنه معنى شائع تتوارده الخواطر أو لأنه قد قصد منه إلى غرض مباين هذا ليس منجى التعصب وإنما هو المنهج الصحيح والنظر العادي الوقت » (٣).

فإذا كان الأمدى والرجل جاني قد اعترفا واقرا بالسرقة في زمانهما ، فقد آمنا بأن السرقات الشعرية كانت موجودة في القديم ، كما اعترف بذلك ابن سلام وغيره من النقاد ، يقول الأمدى : « إن من أدركته من

(١) تاريخ النقد العربي ص ٢٢٦

(٢) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٩١

(٣) نفس المرجع ص ١٠٤

أهل العلم بالشعر ، لم يكونوا يرون سرقات المعاني من كبير مساوى .
الشاعر ؛ وخاصة المتأخرين ، إذا كان هذا باباً مانعاً منه متقدم ولا
متأخر (١) .

ويشير القاضى الجرجاني إلى أن السرقة ليست مستحدثة ، فيقول :

« والسرق - أيدك الله - داء قديم وعيب عتيق ، وما زال الشاعر يستعين
بخاطر الآخر ، ويستمد من قريحته ، ويعتمد على معناه ولفظه ، وكان
أكثره ظاهراً - كالتوارد الذى صدرنا بذكره الكلام - وإن تجاوز ذلك
قليلاً فى الغموض ، لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ » (٢) .

وبدلل على قوله بأن السرقة داء قديم وعيب عتيق ، بأن جريراً قد
ادعى على الفرزدق السرق ، فقال :

سيعلم من يكون أبوه فينا ومن عرفت قصائده اجتلاباً

وادعى الفرزدق على جرير ، فقال :

إن استراقك يا جرير قصائدى مثل ادعائك سوى أيبك تنقل
ولعل من ذلك كله يظهر جلياً موقف الناقدین العظیمین من السرقات
عند الشعراء السابقين .

فقد اتفقا على أن السرقة قديمة ، موجودة فى الشعر منذ العصر الجاهلى ،
وليس خاصة بالمحدثين حتى نتهمهم بها وحدهم ، ونعيبهم عليها ، فالامدى
يرى أن السرقة لا يعرّى منها شعر شاعر متقدماً كان أو متأخراً .
والجرجاني يرى أن السرقة داء قديم وعيب عتيق .

ولذلك فينبغى أن نعتذر للمحدثين فى سرقاتهم ولا نغض من شأنهم ،
لأن القدماء سبقوهم إلى السرقة من جانب ، ومن جانب آخر سبق القدماء

(١) الموازنة : ١ / ٢٩١

(٢) الوساطة : ٢١٤

إلى المعانى واستفروها ، فضيقوا مجال الابتكار فى المعنى أمام المحدثين ، فلم يعد أمامهم سوى الاتكاء على معانى القدماء ؛ فليست السرقة وقفا على المحدثين وخدمهم كما ذهب كثير من النقاد المتعصبين ضد المحدثين .

وقد ذهب الامدى والجرجاني إلى هذا الحكم لإنصاف المحدثين وبيان أن ما وقعوا فيه من أخطاء وعيوب يوجد مثلها فى شعر القدماء ، ولذلك يطالبان النقاد بالإنصاف عند بحث ظاهرة السرقات فى شعر المحدثين ، وقياسها بمثلتها عند القدماء .

وقد قدم كلا منهما نماذج كثيرة من السرقات فى شعر القدماء ، فى معرض الدفاع عن المحدثين فى هذا المجال .

٣ - فى موقعهما من السرقة فى شعر كل من :

(أ) أبو تمام . (ب) البحتري . (ح) المتنبى .

(أ) موقف الامدى من السرقة فى شعر أبى تمام :-

كانت الظاهرة التى يمثلها أبو تمام فى الشعر قد شغلتى النقاد والمتذوقين فى القرن الثالث ثم ورثها نقاد القرن الرابع وامتدوا فيها وانقسموا إلى فريقين على طرفى نقيض ثم جاء الامدى ليقف موقف الوسطية والاعتدال ويوازن بين أبى تمام والبحتري وقد اتهم الامدى فى القديم بأنه تحامل على أبى تمام . قال أبو الفرج منصور بن بشر النصرانى الكاتب : « كان الامدى النحوى صاحب كتاب الموازنة يدعى هذه المبالغات على أبى تمام ويجعلها استطرادا لعيبه إذا ضاق عليه المجال فيما ذكره (١) »

يقول الامدى نفسه عن أبى تمام : « فسلك طريقا وعرأ واستكره

(١) تاريخ النقد الادبى ص ١٦٢

الإلفاظ والمعاني ففسد شعره وذهبت طلاوته ونشف ماؤه ، بعكس اهتمامه بسرقات صاحبه .

ومع هذا فقد حاول أن يكون منصفاً في كثير من المواضع فما هو الامدى ينتقد كتاب سرقات أبى تمام لابن أبى طاهر ، واتهمه بأنه خلط الخاص من المعانى بالمشترك بين الناس ولا يكون مثله مسروقاً ، (١) .

ومثل لذلك قول أبى تمام :

لم تمت يا شقيق الجود من زمن

فقال لى لم يمى من لم يمى كرمه

قال بن أبى طاهر أخذ ، من قول العتابى :

ردت صنائعه إليه حياته فكأنه من نشرها منشور

ومثل هذا لا يقال له مسروق .

وبذلك نرى أن الامدى حدد الاتهام بالسرقة ولم يطلقه إطلاقاً كسابقيه .

ثم يحدثنا عن سرقات أبى تمام فى رايه فيقسمها إلى محاسن ومساوىء ولكل منهما درجات وقد سبق تفصيل القول فى ذلك .

إلى هنا نرى الصورة قد اتضحت كثيراً فى موقف من ان أبى تمام فهو يحاول ان يكون منصفاً غير أن ميله الداخلى يغلب أحياناً محاولته الإنصاف ، وليس من شك أن الامدى كان يؤثر طريق البحثى ويميل إليها ومن أجل ذلك جعلها عمود الشعر ، وأسبغها إلى الأوائل (٢) .

وهذا يدفعنا إلى معرفة موقف الامدى من السرقات الشعرية عند

(١) تاريخ النقد العربى حتى القرن الرابع محمد زغلول ص ١٧٠

(٢) تاريخ النقد الأدبى عند العرب ص ١٦٢

البحترى والسؤال هو : هل اهتم بسرقات شعر البحترى كما اهتم بسرقات شعر أبي تمام ؟

هذا سؤال يجيب عنه ما قدمناه في حديثنا عن موقف الامدى من سرقات أبي تمام والبحترى ، وما سنقدمه بعد قليل عن موقف الامدى من سرقات البحترى .

إن الامدى حاول قدر استطاعته أن ينصف في تعداد سرقات أبي تمام ، ولكنه ابتعد عن الإنصاف أحيانا بسبب استقصائه الدقيق لسرقات أبي تمام .

لقد مرت بنا مناقشة الامدى لسرقات أبي تمام ، ولقد حكم الامدى في مناقشته لأبي تمام ذوقه الفنى الخالص ، ولقد اجتمه الامدى في تتبع سرقات أبي تمام ، لأن أصحابه ادعوا أنه رأس مذهب ، ومخترع طريقة عرف بها وشهره فكان تتبع الامدى لسرقات أبي تمام رد فعل للصنعة البديعية ، التى كانت من أكبر سمات شعر المحدثين من أصحاب البديع ، ذلك الذى أعان على السرقة ، لأن السرقة لا يكون فى العام المشترك ، وإنما يكون فى البديع المخترع .

ومن هنا ذهب الكثير من النقاد إلى أن الامدى قد تعصب للبحترى على حساب أبي تمام ، مما جعل الرجل يتلثم فى قوله ، ويتناقض فى موازنته ، ومن هؤلاء :

١ - ما كتبه الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، المحقق لأصول الموازنة والمعلق عليهما ، حيث يقول : « وأذكر ما تجمع لدى من الملاحظات عليه (كتاب الموازنة بعد أن صحبته عمراً ليس بالقصير) وأحدثك - على الأخص - على تحامله (أى الامدى) على أبي تمام ، وإغضائه البالغ عن البحترى » .

٢ - ما كتبه الدكتور خفاجي ، حيث يقول : « تحمل الآمدي في كتابه على أبي تمام ، وذلك ظاهر كما أسلفنا من روح الموازنة واتجاهها » .

٣ - ما كتبه المؤرخ الأديب ياقوت الحموي في كتابه (معجم الأدباء) حيث يقول : « وكتاب الموازنة للآمدي بين الطائيين في عشرة أجزاء ، وهو كتاب حسن ، وإن كان قد عيب عليه في مواضع منه ، ونسب إليه الميل مع البحرى فيما أورده ، ثم يقول الحموي : إنه جد واجتهد في طمس محاسن أبي تمام ، وتزيين مرذول البحرى » .

وبالرغم من هذا كله ، فقد نفي محمد مندور (١) تعصب الآمدي ، وفسر دعوى التعصب بفساد ذوق اللاحقين ، وإعجابهم بالصنعة ، والمبالغات ، والإحالات .

وكان الآمدي يدافع أحياناً عن أبي تمام في سرقاته ، لأنه كان مشتهراً بالشعر ، مشغولاً به ، مشغولاً مدة عمره بتخيره ودراسته ، وله كتب اختيارات فيه مشهورة معروفة (٢) .

موقف الآمدي من السرقة في شعر البحرى :

إن الآمدي لم يتبع سرقات البحرى بمثل ما تتبع سرقات أبي تمام ، وهو يعترف بهذا ، فيقول : « إنه لم يتبع سرقات البحرى بنفس الاهتمام الذى تتبع به سرقات أبي تمام ، لأن أحداً لم يدع أن البحرى رأس مذهب » جديد (٣) ،

وزراه مع هذا يعطل في مواطن كثيرة من كتابه سرقات البحرى ويحاول

(١) النقد المنهج عند العرب : محمد مندور : ١٤٦

(٢) الموازنة : ٤٦

(٣) الموازنة : ١٤ / ١

تخرىجها فأحياناً يجعل سرقاته من أبي تمام « بكثرة ما كان يطرق سمع
البحترى من شعر أبي تمام ، فيعلق شيثام من معانيه » (١) .

وأحياناً يجعل سرقات البحترى بقرب بيثته من بيثة أبي تمام ، فيقول :
« غير منكر لشاعرين متناسبين ، من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير
من المعاني » (٢) .

وأحس أن الآمدى يميل إلى البحترى دون أبي تمام، ويمثل هذا قوله :
« وبعد فينبغي أن تتأملوا محاسن البحترى ومختار شعره ، والبارع من معانيه ،
والفاخر من كلامه . فإنكم لا تجدون فيه على غزره وكثرته حرفاً واحداً .
ما أخذه أبو تمام » .

لقد انتبه الدارسون والنقاد إلى « أن الآمدى لم يظهر العناية في استخراج
سركات البحترى كما أظهر العناية في استخراج سركات أبي تمام وأنه لم يقف
في الاستقصاء موقفاً متساوياً من الشاعرين » (٣) .

يقول الآمدى : « ولم أستقصى باب البحترى ولا حرفت الاهتمامات
التي تتبعه لأن أصحاب البحترى لم يدعوا ما ادعاه أصحاب أبي تمام
لأبي تمام » (٤) .

« وهذا حق لانستطيع إلا أن نقر الآمدى عليه وهو على عكس ذلك
يعلق أهمية كبيرة على ما اتهم به البحترى من سرقة معاني أبي تمام وهو
يقول على لسان انصار البحترى .. « واما ادعاؤكم كثرة الأخذ منه فقد قلنا
إنه غير منكر ان يكون أخذ منه من كثرة ما كان يرد على سمع البحترى من
شعر أبي تمام فيعقل معناه قاصداً الأخذ أو غير قاصد .

(١) الموازنة : ٧ / ١ (٢) الموازنة ج ١ ص ٤

(٣) قضايا النقد الأدبي العشماوى ص ٣٥٠

(٤) الموازنة للآمدى ص ٣١٢

لكن ليس كما ادعيتهم وادعاه أبو الضياء بشر بن غيم في كتابه لانا وجدناه قد ذكر ما يشترك الناس فيه وتجرى طبائع الشعراء عليه فجعله مسروقاً وإنما السرق يكون في البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك . فما كان من هذا الباب فهو الذي ذكره البحترى من أبي تمام لا ما ذكره أبو الضياء ومشابه كتابه . ويضيف الأمدى « وأنا أذكر هذين الشقين في موضعهما من الكتاب وأبين ما أخذه البحترى من أبي تمام على الصحة دون ما اشتركا فيه إذ كان غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير من المعاني لاسيما ما تقدم الناس فيه وتردد في الأشعار ذكره وجرى في الطباع والاعتیاد من الشاعر وغير الشاعر استعماله .

وهذا ما فعله الأمدى في باب سرقات البحترى فقد أورد في عدة صفحات ما رآه مسروقاً من الشعراء السابقين « (١) .

وهكذا تتضح لنا روح الأمدى العلمية الدقيقة العادلة في دراسته هذين الشعارين . فهو إنما لم يستقصى سرقات الشعر عند البحترى كما فعل عند صاحبه ، تعصبا وإنما رؤيه حقه صحيحة لا غبار عليها كما يقول ذلك محمد مندور في كتابه « وهذا حق لا يستطيع إلا أن نقر الأمدى عليه .

(ج) موقف الجرجاني من السرقات في شعر المتنبي :

نصب الجرجاني نفسه مدافعا عن المتنبي ، حتى المبادئ التي اعتمد في السير عليها لم تكن إلا تمهيدا للدفاع عن سرقات المتنبي .

وهو يعتمد المقاييس في دفاعه وهو يشير إلى الأبيات السابقة لأبيات المتنبي ثم يأتي بأبيات المتنبي ويبدأ في التبرير أو الدفاع وربما علت بعض تعليقات فيقول مثلا العباس بن الأحنف :

(١) النقد النهجى عند العرب ص ١٠٦

بكت غير آتسه بالبكا ترى الدمع في مقلتيها غريبا
وأبو الطيب :

أتمن المصائب غافلات فدمع الحزن في دمع الدلال
فزاد وأحسن وملح بذكر الدلال (١).

« وما زال الجرجاني يدافع عن المتنبي في بعض ما ألصق به من تهمة
السرق من سابقين ولا يتجاهل في دفاعه ما هو ظاهر السرقة وهو قليل نسبيا
حسب ما وضع من مقاييس » (٢).

ودفاعه كما نرى أشبه بالدفاع القضائي منه بالنقد وقوامه كما لا حظنا
قياس الأشباه والنظائر أو اعتماد على المقاصة فإن يكن المتنبي قد قال شعراً
رديئاً فقد قال مثله سيد المطبوعين وسيد أهل الصنعة (٣).

فوقف الجرجاني من السرقات في شعر المتنبي كان موقف دفاع أكثر
من كونه مجرد وساطة حتى جاء هذا الجزء الخاص بالسرقات خالياً من كل
درس أو تحقيق أو تطبيق للباديء وأن يكن لصاحبه فيه فضل فهو فضل
الجمع لا أكثر ولا أقل (٤).

والحق أن القسم الثالث من كتابه هو خير ما كتبه الجرجاني ، وهو
جدير بأن يسمى الوساطة بين المتنبي وخصومه (٥).

لأنه ذكر في هذا الفصل عيوب المتنبي بشكل صريح وواضح وعلى

(١) الوساطة ص ٢٢٨

(٢) تاريخ النقد العربي في القرن الرابع الهجري ص ٢٢٩

(٣) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٩٠

(٤) نفس المرجع السابق ص ٢٩١

(٥) المرجع السابق ص ٢٩١

أى حال فإن الناقد الكبير (الجرجاني) كان بحث مدرسة في النقد المنهجي
الذي اعتمد فيه على المعرفة ثم الفروق .

وكان موقفه مع دفاعه الكبير عن المتنبي لا يخلو من وسطية واعتدال
ولاسيما - كما ذكرنا - في القسم الثالث من كتابه .

بهذا نكتفي من موقف الجرجاني من سرقات المتنبي ، بعد أن تبين
دفاعه عنه ، ومحاولته الاقتراب إلى التوسط والاعتدال منه إلى التحيز أو
مجرد الدفاع .

إن القاضي الجرجاني رجل مبادئ ، وهذا لم يمنعه من الاحتكام إلى
الذوق واتخاذ المرجع النهائي لكل نقد ، فهو رجل سليم الفطرة ، شديد
النظر ، بصير بأسرار الشعر ، ولقد ناقش المتنبي في سرقاته مناقشة بناءة ،
لا حيف فيها ولا جور ، فلم يزغ عن طريق الحق ، فلم يغفل ماسرقة المتنبي ،
ولم يتجاهله ، كما أنه لم يتشدد في إظهار سرقاته وعيوبه ، فسلم الجرجاني بما
في شعر المتنبي من عيوب ، ولكنه يردف ذلك بالروائع من ديوانه ،
وإذا كانت الأولى تشغل من كتابه اثنتي عشرة صفحة (من ٧٦ - ٨٨)
فإن الثانية تشغل خمسا وخمسين (من ٨٨ - ١٤٣) (١) .

وقد دافع الجرجاني عن المتنبي في مواضع كثيرة ، وانبرى الرد على
خصومه ، فخصوم المتنبي إما أناس لا يرون فضلا إلا للمتقدمين ، جاهلين
وإسلاميين وأمويين ، وهؤلاء إذ يرفضون الشعر الحديث ، كان من الطبيعي
أن يجرحوا المتنبي ويمجنوا شعره ، لأنه لاحق بالمحدثين ، وإما أناس
يسلمون بفضل أبي تمام وجزبه ، ومع ذلك يهاجمون المتنبي ، وهؤلاء قوم
مغرضون ، أفسد الهوى أحكامهم ، وأتلف الحسد نظرهم .

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٨٣

وبعد ، فيمكن أن نرى موقف كل من الناقدين من صاحبه متمثلا

فيما يلي :

١ - كل منهما دافع عن صاحبه في سرقاته ، وعلل لها تعليقات دقيقة ، وإن كان دفاع الأمدى عن البحترى أوضح من أن يحتاج إلى برهان ، ولا ننكر أن دفاعهما عن الشعراء الثلاثة يعد دفاعا عن المحدثين بعامة ، لأنهم رموز الشعر الحديث ورؤوسه .

٢ - كل منهما أثبت أن السرقة عند جميع الشعراء قدماء ومحدثين ليخفف من حدة الحملة على صاحبه ؛ لأن السرقة ليست من كبير مساوئ الشعراء وعيوبهم .

٣ - كل منهما رفض كثيرا من السرقات التي عدّها خصوم صاحبه عليه ، لأنها لا تتفق مع مذهبه في السرقة ، وقد يكون من دوافع هذا المذهب الدفاع عن الشعراء الثلاثة والمحدثين بعامة .

٤ - كل منهما استقصى سرقات صاحبه ، وعلق على بعضها تعليقات دقيقة ، وحاول بعضها الآخر بيان فضل صاحبه وما أضافه إلى المعنى المأخوذ .

٥ - كل منهما رفض السرقة في المعاني المشتركة لينصف صاحبه من خصومه ، وبخاصة الأمدى مع البحترى لأن جل معانيه مشتركة ، وليثبت كل منهما أن شاعره لا يؤاخذ به بذلك لأن هذه المعاني مما تفتن إليه النفس ويشترك فيها كل الناس ، وشائعة في الشعر العربي ، بحيث أصبح لا يعرف سابق فيها من لاحق ، وبحيث أصبح من غير الممكن نسبتها إلى شاعر بعينه .

٦ - الأمدى تعصب للبحترى وإن حاول أن ينفي ذلك ، والجرجاني تعصب للمتنبى وإن حاول أن يتوسط في الخصومة بينه وبين خصومه .

٨ - كل منهما استشهد بنماذج من سرقات القدماء ليثبت قدم السرقة ،
وليدافع عن صاحبه في سرقاته ، وعن المحدثين كذلك .

٨ - إذا كان الأمدى يتهم بالتعصب ضد أبي تمام لكثرة ما استقصاه
من سرقاته ، فإننا يمكن أن نتهم القاضي الجرجاني بالتعصب ضد المتنبي ،
لأنه أحصى له ما يزيد على ثلاثمائة مثال في السرقة ، وقد تكون فكره
التعصب هذه مرفوضة ، وإن قلنا : إن الأمدى يفضل البحترى ، والقاضي
الجرجاني يفضل المتنبي ، دون تعصب ، لا نبعد عن الحقيقة .

٩ - الأمدى رفض الرأى القائل بأنه ليس لأبي تمام سوى ثلاث معان
فقط مبتكرة ، وأثبت له ابتكارات كثيرة ، والجرجاني أيضا رفض
الفكرة القائلة بأن المتنبي مسح معاني أبي تمام والبحترى ، وأثبت أنه شاعر
مبتكر مبتدع .

١٠ - الأمدى أبرز سرقات البحترى من أبي تمام واهتم باستقصائه
وعابه بها ، والجرجاني أبرز سرقات المتنبي كذلك من أبي تمام واهتم
باستقصائها وعابه بها أحيانا ، وإن كان الجرجاني قد تفرد باستقصاء سرقات
المتنبي من البحترى كذلك .

وقد نلح في هذا الصنيع من الناقلين إنصافا لأبي تمام ، ولو من بعيد .

١١ - الأمدى يرى أن ماخفي من سرقات أبي تمام أكثر مما ظهر منها
على كثرتها ، والسبب في ذلك مذهبه الشعري ، وكذلك الجرجاني يرى أن
المتنبي قد أبدع في إخفاء السرقة وقبلها ، والسبب في ذلك أيضا مذهبه
الشعري .

١٢ - كلا الناقلين يعرض ما قيل إن صاحبه قد أخذه عن غيره ، فيورد
البيت أو البيتين للشاعر السابق وقديما كان أو حديثا ، ثم يقول وأخذه
صاحبه فقال ... ويورد البيت أو البيتين من شعر صاحبه ، وكلاهما يعلق .

على السرقة أحيانا تعليقات مختصرة ، وأحيانا أخرى يشرح ويحلل .
٤ - مدى تأثيرهما بالنقاد والبلاغيين السابقين في مجال السرقة :

مما لا بد من الإشارة إليه أولاً أن آراء البلاغيين والنقاد السابقين
للأمدي والجرجاني كانت على قدر كبير من الدقة والشمولية فرى الجاحظ
يقول : « إن المعاني مطروحة في الطريق ، ويقصد بذلك أن المعاني المشتركة
لا يخفى بها شاعر دون غيره مثلاً فالفضيلة إنما هي للثدب المواسي التي تندرج
تحت المعاني .

والأمدي عندما قال : « إن السرقة إنما هي في البديع المخترع الذي يخفى
به الشاعر لا في المعاني المشتركة بين الناس التي هي جارية في عاداتهم ومستعملة
في أمثالهم ومحاوراتهم » (١) .

كأنه يردد ما سبق إليه الجاحظ ولكن بصورة أوضح وأكثر دقة .

كذلك الجرجاني يقول : « وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء
السرقة فيه » (٢) .

إنما يردد أيضاً الفكرة نفسها .

ولا ننسى آراء الصولي الذي تنبه إلى أنواع من السرقة ، ولعله أول من
تنبه لها وهي سرقة اللفظ وسرقة المعنى وسرقة اللفظ والمعنى ، وقد تنبه
ابن قتيبة أيضاً لنوعين من السرقة هما :

سرقة اللفظ ، وسرقة المعنى ، كما ذكر ذلك الصولي .

ولما جاء الأمدي بقي على هذا مع بعض التغييرات التي جاءت تبعاً لمبادئه

(١) الموازنة ج ١ ص ١٢٣

(٢) الوساطة ص ١٨٣

التي سار عليها - والتي سبق أن وضحت غير هذا الوضع - وكذلك صاحبه (الجرجاني) كان على ما كان عليه الأمدى لي كثير من الآراء .

من ذلك نلاحظ مدى تأثير الرجلين بآراء السابقين، فقد استفاد كل منهما مما كتبه النقاد والبلاغيون قبلهم ، فليس كل ما كتباه وسطراه من عندهما ، بل هناك أشياء كثيرة استفاداها من قبلهم ، فمن ذلك أثر المحفوظ في خواطر الشعراء ، فلا شك أن الأمدى قد استفاد بفكرة رياضة الطبع التي قررها ابن طباطبا من قبل ، وابن قتيبة سبق الجرجاني إلى بيان فضل الزيادة في السرقة ، كما أن ابن طباطبا قد سبق الجرجاني إلى تقرير بعض أنواع السرقة الممدوحة ، وسبق أبو الضياء إلى فكرة أن السرقات لا تكون في الظواهر فحسب ، بل قد يعتمد الشاعر إلى إخفائها .

ومن الطبيعي أن يفيد الناقدان من دراسات السابقين حول السرقة ، لأنهما قد اطلعا على تلك الدراسات ، ووقفا على آراء أصحابها في السرقة ، ورددا كثيرا من تلك الآراء ، كما لا يغيب عن أذهاننا أن الإنسان - أي إنسان - لا يستطيع أن يفصل عن تراث آبائه وأجداده ، بل يكون لهذا التراث أثر واضح ، وتواصل التراث أمر مقرر ومعروف .

وبرغم هذا فلا نستطيع أن نذكر أنهما أضافا آراء جديدة ، أو هي أشبه بنظريات رآها كل واحد منهما ، ولعل السبب في ذلك هو العصر الذي نشأ فيه الرجلان ، وما حدث فيه بين معارك نقدية ، وخصومات أدبية ، بالإضافة إلى ذوقهما الشخصي ، ورؤيتهما الذاتية .

٥ - ما أضافه كل منهما في مجال السرقة :

ولقد اعتمد الجرجاني آراء الأمدى في مشكلة السرقات ولكن طورها وأمعن في التدقيق والتحليل (١) .

(١) تاريخ النقد الأدبي عند الغربي ص ٣٢٣

ولذا فعندما نعرض ما أضافه الجرجاني في هذا المجال خاصة ، فلأنه استقى الكثير من آرائه من آراء السابقين له ، فالآمدى إنما ذكر ما سبق إليه المتقدمون .

ولا شك أن لها إضافات بارزة فمنها :

أنهما لم يطلقا الحكم جزفاً بالسرقة بعكس النقاد الذين أتوا قبلهما ، وإن كان لهما من فضل ، فإن هذا يعد من كبير ما قدمنا للنقاد من بعدهما ، فتممه السرقة لا تطلق إلا بعد تراث كبير وإمعان نظر .

كذلك فقد فصل الآمدى في المواضع التي تكون فيها السرقة بما لم يسبق إليه متقدم ، فالتقاليد الشعرية ، والأقوال السائرة ، واختلاف المعنى بين الآخذ والمأخوذ ، وغير ذلك - مما سبقت الإشارة إليه - كل هذا يعد جديراً في ميدان السرقة .

وكما أن للآمدى إضافاته ، فكذلك لمعاصره (الجرجاني) ، إضافات كذلك لعل من أبرزها :

أنه عد المعنى الخاص الذي أبدعه الشاعر بنفسه ما إذا تدوول واستفاض ، فإنه يكون كالمعاني المشتركة سواء بسواء فلا يجوز عند ذلك إطلاق السرقة عليه .

والحقيقة أن للجرجاني مبادئ عظيمة « لكن بعد أن بسط الكثير من المبادئ السليمة لم يأخذ بها بل اكتفى بأن استبعد اللفظ ثم راح يجمع كل ما قيل مشابهاً لمعاني الشاعر (١) » .

وهذا ليس علماً لإطلاقه ، لأن الجرجاني حاول أن يطبق مبادئه التي رسمها قدر المستطاع ، وإن كان قبله يدفعه أحياناً إلى عدم الإلتزام بها ،

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ٢٩١

لكن هذا لا يقلل من جهده الكبير وبما أضافه من آراء حول السرقات ومواضعها .

ولذا فقد أضافا الكثير ، ولعل لعظيم اطلاعهما ، وسعة ثقافتهما دوراً كبيراً ، في إضافة ما أضافاه ، أو حتى في السير على الآراء السابقة .

ونلخص القول في ذلك أن السابقين لهما كانت لهم آراء متميزة لكنهما تخلوا كثيراً من ذوق الناقد الحكيم الذي جعل العدالة والإنصاف شعاره ، فكان الآمدى وصاحبه (الجرجاني) مثالا رائعاً في النقد القويم المعتدل ويعدان بحق مؤسسي النقد الأدبي الحديث ، ليس لأنهما أول الناقدين ، ولكن لأنهما أول من دخل مجال النقد دون تحيز وعصبية وإنما للإنصاف والتوسط ، وقبلما كان النقاد وقبلهما يفعلون ذلك .

ونضيف أيضاً أن الآمدى أضاف لأول مرة أن السرقات ليست من كبير مساويء الشعراء ، وأن للبيئة أثراً في تشابه المعاني .

والقاضي الجرجاني كان ذا نظرات صادقة مبتكرة في أكثر هذه القواعد ، فلم يفصل القول أحد قبله في أنواع السرقة الممدوحة ، ولم يتحرز أحد قبله في الحكم على السرقة ، وأن ذلك قد يكون من باب التوارد .

وقد يحق لنا الآن أن نقول : إنه إذا كان الآمدى والجرجاني قد استفادا من النقد القدماء وآرائهم البلاغية والنقدية في السرقة ، فقد استفادا منهما من جاء بعدهما ، فقد وسعا المفاهيم البلاغية والنقدية ، وأضافا إليها أشياء جديدة ، كما رأينا ، ومن تأثر بهما ممن جاء بعدهما : أبو هلال العسكري في (الصناعتين) ، والشريف المرتضى في (الأمالي) ، و (طيف الخيال) ، وابن رشيق في (العمدة) ، وابن سنان في (سر الفصاحة) ، والجرجاني في (أسرار البلاغة) و (دلائل الإيجاز) ، وابن الأثير في (المثل السائر) .

هكذا ، كانت السرقات الشعرية من أمهات المسائل التي غنى بها النقد الأدبي في عصور المحدثين [والآمدى والجرجاني بخاصة] ، فقد حددت رسوم هذه السرقة : أين تكون ؟ ومتى تكون ؟ وفي أية الأحوال لا تدعى كذلك ؟ وكثرت فيها التآليف ، وغنى كثير من النقاد بإخراج سرقات الشعراء تعصباً عليهم ، أو نيلاً وغضباً من مكاتبتهم ، أو وضماً للأمور في نصابها ، وإرجاع الأفكار والمعاني إلى أهلها الذين اخترعوها ، وابتدعوها وكانوا السابقين إليها ...

وما كان النقاد ليحنوا كل العناية بتخريج سرقات المحدثين لولا كثرتها ، وأنهم التقوا مع القدماء في كثير من المعاني ، تواردت فيها خواطرهم ، أو استلمهمومها ، أو ألموا بها ، أو أخذوها وأخفوها بنقلها من مديح إلى رثاء ، أو من خمر إلى مديح ، أو من نفي إلى إيجاب ، ضروب شتى غنى بحصرها البلاغيون والنقاد ...

لقد فطن النقاد والشعراء أنفسهم من قديم إلى الأخذ أو السرقة إلا أن عنايتهم بها ، وحرصهم على استخراجها لم يكثر ، ولم يعم إلا من عهد أبي تمام ، فجعلوا يتتبعونها ، ويصلون بين البيت والذي أوحى به ، ويجعلون لها رسوماً وأصولاً ، وكان طبيعياً أن يخوض فيها الآمدى والجرجاني (١) ، ولهذا عرضنا لآرائهما في السرقة هنا ، وموقفهما من السرقة في شعر الشعراء الثلاثة الذين عرضنا لشعرهم ، ونأمل أن نكون وفيينا الغرض ، وحققتنا الهدف المنشود .

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب . طه إبراهيم ص ١٦١ - ١٦٣

الفصل السادس

السرققات الشعرية بين النقد القديم والحديث

التطور من سنن الله في الكون ، وهو بمثابة مؤرخ لظواهر هذا الكون وطبيعته ، ولا ريب فإن الكائن البشرى مر بتطورات عديدة على مدى الحياة في هذا الكون . ومن مظاهر ذلك التطور انتقال حياته من اقتصرها على المحسوسات فقط إلى إدراكها للمعنويات أيضا ، فقد انتقل الإنسان من الحياة المادية إلى الحياة التجريدية ، وقد صاحب هذا الانتقال تطور كبير جدا في المفاهيم والأشياء التي يؤمن بها أو يبحث فيها .

ولعل من مظاهر ذلك الانتقال هو العلوم الفلسفية والعلوم العربية التي تقوم على بعض الأسس التجريدية غير أن الإنسان دائما يحن إلى الماضي ، فيحاول - كثيرا - أن يربط حاضره بماضيه ، ومن هنا كانت عملية الربط بين الأمور التجريدية وما يشابهها من الأمور المادية ، وربما تؤدي عملية الربط هذه إلى إضفاء الأحكام الخاصة بالماديات على الأمور التجريدية التي تماثلها .

ولعل الأفكار الخاصة والنتاج الأدبي من أبرز الأمور التجريدية التي مُنِحَتْ إطارا خاصا يحميها ، ويحفظها من أى محاولات للسطو عليها ، معاملة لها معاملة الأمور المادية التي تحظى بتلك الحماية كالأموال والبيوت ونحو ذلك .

وكما أن من يسطو على المال يسمى سارقا فكذلك من يسطو على الأفكار والنتاج الأدبي يسمى سارقا . ومن هنا ظهر مصطلح السرققات الأدبية على وجه العموم ، أو السرققات الشعرية على وجه خاص .

إن المتصفح في كتب اللغة ومعجماتها على الأخص يرى أن تعريف السرقة عندهم هو « من جاء مستترا إلى حرز ؛ فأخذ مالا لغيره » (١) بينما تعرف السرقة في اصطلاح البلاغيين والنقاد بأنها « أخذ شاعر من شعر آخر أو إغارته على بعض شعره ، ونسبه لنفسه » (٢) . وبتعريف مقارب : « أن يأخذ الأديب كلام غيره ؛ وينسبه لنفسه » (٣) ، وإرتباطا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي فإن السرقة غالبا ما تتم في خفاء ؛ ولذلك فإن العلماء ينصون على أن السرقة إنما تتجلى في سرقة المعاني لا الألفاظ . يقول الأمدى : « ينبغي لمن نظر في هذا الكتاب ألا يعجل بأن يقول : هذا مأخوذ من هذا . حتى يتأمل المعنى دون اللفظ ، ويعمل الفكر فيما خفي ، وإنما المسروق في الشعر ما نقل معناه دون لفظه ، وأبعد آخذه في أخذه » (٤) ، ويقول صاحب الطراز : اعلم أن معنى السرقة في الأشعار : هي أن يسبق بعض الشعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ، ثم يأتي بعده مشاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ، ويكسوه عبارة أخرى ، ثم يختلف حال الأخذ : فتارة يكون جيدا مليحا ، وتارة يكون رديئا قبيحا » (٥) .

« ولعل السر فيما ذهبنا إليه : إما لأن سرقة الألفاظ غالبا ما تكون

(١) الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، ص : ١١٥٣

(٢) د . عبد العزيز عتيق : في النقد الأدبي ، دار النهضة العربية ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ . ص : ٣١٠

(١) المعجم المفصل في الأدب : ٢ / ٥٢٤

(٤) الطراز : ٣ / ١٨٨

(٥) المعن الأمدى : الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، تحقيق للسيد أحمد

الصقر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ : ١ / ٣٤٥

ظاهرة ، فتسمى حينئذ اختلاسا أو اتمابا أو اغتصابا(١) ، وإما لأن الالفاظ عامة مباحة لا تقصد فيها السرقة قصدا ، وذلك إذا كانت مجردة عن المعنى الكلي للتركيب ، وقد نص الأمدى على هذا بقوله : « وأتى بضرب آخر ادعى - أيضاً - فيه السرقة والمعاني مختلفة ، وليس فيه إلا اتفاق اللفاظ ليس مثلها مما يحتاج واحد أن يأخذه من آخر ، إذ كانت الالفاظ مباحة غير محظورة » (٢).

ويكاد يتفق المحدثون الذين عرضوا لهذه القضية على أن لفظ السرقة في الأدب لا يقف عند حد الاعتداء على آثار الآخرين وأفكارهم ، ومن ثم الأخذ منها ، ولكن يتجاوز ذلك إلى أمور أخرى كالمتمضمنين والاقتياس والمحاكاة والتجويز ... ونحو ذلك (٣) ، وذلك لأن هذه الأمور وما ماثلها لم تكن إلا بسبب التأثر بالمتقدم ، ومحاولة إخفاء ذلك التأثر .

وإذا نظرنا إلى نشأة هذه القضية فإننا نجد أنها نشأت في نطاق ضيق جدا كعادة الأشياء الأخرى ، التي تنشأ صغيرة ، ثم تكبر . كانت هذه القضية مرتبطة ارتباطا كبيرا بالمخزون الشعري عند من يتعرض لها إذ كانت في بداية أمرها مجرد ملاحظات عابرة تبرز في ذهن الأديب عند سماعه للشعر ، وإحساسه بأنه مقارب لشعر آخر قد سبقه ، فيشير إلى ذلك إشارة عابرة بلفظ لطيف ، وكان هذا النهج ملاحظا في طائفة الأديباء ومؤرخي الأدب ، ومن أولئك ابن سلام في كتابه طبقات فحول الشعراء .

(١) في النقد الأدبي : ٣١٠

(٢) الموانة : ١ / ٣٤٦

(٣) في النقد الأدبي : ٣١٠ ، د . محمد مصطفى هدارة : مشكلة السرقات في

النقد الأدبي ، المكتب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ ، ص : ١٣

ثم اتسعت هذه القضية اتساعاً كبيراً - رغم أنها ما تزال محصورة في نطاق ضيق - وذلك عند بعض مؤرخي الأدب الذين بدأوا يذكرون الآخذ والمأخوذ والمأخوذ عنه ، ويبرز ذلك عند ابن قتيبة في كتابه « الشعر والشعراء » .

غير أن الخصومة العنيفة بين أنصار مذهب أبي تمام وأنصار مذهب البحترى غيرت مسار البحث في هذه القضية ، إذ تخلت معظم كتب الأدب عن بحثها ، وتسلم المهمة بدلا عنها كتاب آخرون تسرى في عروقهم دماء الأدب والنقد ، لكن نظراً لأن البلاغة في بداية نشأتها ارتبطت بالنقد ، فقد عرضت هذه القضية في كتب نقدية بلاغية ، ومن هنا حدث نوع من الارتباط بين قضية السرقات وبين النقد والبلاغة ، ويتبدى ذلك في الكتب النقدية في تلك المرحلة أمثال : غيار الشعر لابن طباطبا ، والموازنة للآمدي وهذا ما يعلل دخول السرقات في البلاغة والنقد معا .

وقد أدت هذه الخصومات إلى لفت الأنظار نحو السرقات عند القدماء بشكل كبير ، وذلك لأن من يدافع عن أحد هذين الشاعرين لا بد أن يستشهد بوقوع أمثال تلك السرقات عند القدماء ، ولتحقيق هذا العرض بدأت تظهر في الساحة من مؤلفات تختص بالبحث في السرقات الشعرية ، وبهذا انفصلت هذه القضية عن المباحث البلاغية ، وبدأت تشكل مبحثاً نقدياً مستقلاً ، ولعل من أبرز العوامل التي قوت هذا الانفصال ، ونشطت البحث في هذه القضية هي الخصومة الكبيرة حول المتنبي ، ومن هنا فإننا نذكر أبرز الكتب التي استقلت بهذه القضية وطرحتها طرحاً فيه إجحاف - أحياناً - ، ومنها : سرقات أبي تمام لابن أبي طاهر ، سرقات البحترى من أبي تمام لأبي الضياء : « الرسالة الموضحة » ، و « الرسالة الحاتمية » لأبي علي الحاتمي ، « المصنف » لابن وكيع ، « الإبانة عن سرقات المتنبي » للعميدى ، « المآخذ الكندية » لابن الدهان ، « سرقات الشعراء » لابن المعتز . . .

ولا ندعى أن هذه الكتب هي با كورة الكتب في هذه القضية ؛ وذلك لأنه تقدمتها بعض الكتب التي ألفت قبل الخصومة بين مذهب أبي تمام ومذهب البحتري ، ولعل من أبرز تلك الكتب : سرقات الكميت من القرآن وغيره لابن كمناسة (٢٠٧ هـ) ، « سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه » لابن السكيت (٢٤٠ هـ) ، « إغارة كثير على الشعراء » للزبير ابن بكار القرشي (٢٥٦ هـ) ، « سرقات أبي نواس » لمهلل بن يموت . . . ، ولعل هذه الكتب تخالف ما ظنه د . محمد مندور من أن البحث في السرقات لم يظهر إلا عندما ظهر أبو تمام (١) . لكن ربما نخرج كلامه على أنه يقصد الدراسة المنهجية للقضية ، فدراسة هذه القضية دراسة منهجية من المحتمل أنها لم تظهر إلا بعد ظهور أبي تمام ، لكن يبقى الدليل على هذا الاحتمال معدوما ؛ لأنه من المحتمل - أيضا - أن بعض تلك الكتب تضمنت شيئا من المنهجية في دراستها .

وهذا يعني أننا نأخذ بشيء من الحذر ما قاله الدكتور مندور وغيره من أن السرقات نشأت بعد ظهور الخصومة النقدية العنيفة حول مذهب أبي تمام الشعري ، بالأخص ما يقال عن ابتسكاراته في معانيه ، ذلك أن خصوم أبي تمام لم يجدوا (سبيلا إلى رد ذلك الإدعاء خيرا من أن يبحثوا للشاعر عن سرقاته ليدلوا على أنه لم يجدد شيئا) (٢) .

وبرغم أن د . هدارة يرى أن السرقات قد درست قبل ذلك (٣) ، ونحن نرى هذا أيضا ، إلا أن المؤكد أن السرقات قد ازدادت حدة بعد أبي تمام الذي عرف بتوليده للمعاني وعنايته الشديدة بها - كما ينقل الآمدى عن أهل

(١) النقد المنهجي عند العرب : ٣٥٧ ، ٣٥٨

(٢) النقد المنهجي ص ٣٥٧

(٣) مشكلة السرقات في النقد العربي ص ٨٨

النصفه من أصحاب البحترى ، من أنهم لا ينكرون له (لطيف المعاني ودقيقها ، والإبداع والإغراب فيها ، والإستنباط لها... وأن اهتمامه بمعانيه أكثر من اهتمامه بتقويم ألفاظه) (١) .

«وأكبر دليل على أن دراسة السرقات منهجية [وقد يشفع هذا للدكتور مندور في رأيه] قد نشأت عن تلك الخصومة هو استعمال لفظ (سرقات) منذ تلك الخصومة ، وكانوا قبل ذلك يستعملون لفظ (الاخذ) كما فعل ابن قتيبة ، أو لفظ (السلخ) كما فعل أبو الفرج الأصفهاني في (الاغانى) ، ثم تلت ذلك كتب ، فألف أحمد بن أبي ظاهر ، وأحمد بن عمار في سرقات أبي تمام ، وكتب أبو الضياء بشر ابن تميم كتابا في سرقات البحترى عن أبي تمام ، وكتب مهمل بن يموت في سرقات أبي نواس .

وقامت المتنبي بعد ظهوره سواء في حياته أم بعد مماته خصومة جديدة ، حاول فيها أعداؤه تجريمه بإظهار سرقاته أيضا ، وحاول أنصاره أن يدافعوا عنه ، ووجد من يتعد عن الهوى قائلا ماله وما عليه مثل صاحب الوساطة الذى يشبه الأمدى إلى حد بعيد في اتجاهه الذوقى ، وفي إشاره عمود الشعر العربى .

ومنهج الدراسات عند النقاد العرب القدامى فى ذلك لم يفرق تفرقة دقيقة بين السرقة ، والإستيحاء ، والتأثر ، وإنما كان هؤلاء النقاد يرددون أبيات من يودون تجريمه إلى أبيات تشبها شباقرىبا أو بعيدا فى المعنى أو اللفظ . أو فىهما معا ، ويجهدون أنفسهم فى التفتن للتدليل عليها فى جراءة فى الحكم وتعميم فيه .

وإذا كانت السرقات شيئا اختلف حوله النقاد من مثبت وناق ، فإن هذه الدراسة قد عادت على النقد العربي بثراء واسع في الفكر ، وهطام في الأدب ، ونظرات فاحصة نافذة تم عن الذوق (١) .

والمطلع على الكتب التي ذكرناها آنفا وعلى الكتب النقدية الأخرى يلاحظ مدى ارتباط هذه القضية بالنقد ، وذلك لأن هذه القضية هي التي تبين قدرة الشاعر ومهارته ، وبحر معانيه ؛ ومعين ألفاظه ، وتوضح مدى ابتكاره في معانيه ، ومدى حسن الأخذ عنه ، وبراعة الذوق لديه ، وقدرته على الإتيان بأحسن مما أتى به من تقدمه . . . بعد المنظر في نتاجه الشعري كله بهذا المنظار يمكن الحكم على شاعريته ، وعلى مدى إضافته في مسيرة الأدب والشعر ، ولكن ينبغي أن يكون كل ذلك بإنصاف وموضوعية ؛ حتى يتحقق الهدف السامي من النقد .

وإذا كانت قضية السرقات الشعرية مرتبطة بالنقد من حيث البداية والهدف ، فإن بعض البلاغيين يرى أنها ترتبط بالبلاغة من حيث المضمون ؛ لأن فيها تحسينا للكلام وتزيينا (٢) . ولأجل ذلك يكاد يتفق البلاغيون على أن السرقات إذا بحثت في البلاغة فإنها تبحث إلخاقا بعلم البديع ، وإن كان صاحب « الطراز » يذكر أن في ذلك خلافا (٣) . وإذا نظرنا إلى الكتب البلاغية وجدنا كثيرا منها قد جعل السرقات من العلوم البلاغية المرتبطة بالبديع ، ومن تلك الكتب : « الصناعتين » لآبي هلال العسكري « جوهر الكنز » لابن الأثير « الأيضاح للقزويني » ، « عروس الافراح

(١) الذوق الأدبي . د . عبد الفتاح على عفيفي ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) د . بدوى طبانة : السرقات الأدبية . دار الثقافة ببيروت ، الطبعة الثالثة .

١٣٩٤ / ٥ / ١٩٧٤ م ص : ٦٥ .

(٣) الطراز : ١٨٩ / ٣ ، ١٩٤

السبكي « شرح المختصر » للمتفزي ، « مواهب المفتاح » المغربي ، « التبيان »
للطائي ، « الطراز » للعلوي ، « جواهر البلاغة » للهاشمي . . .

ولكن تختلف هذه الكتب من حيث عددها للسراقات في علم البديع
أو جعلها ملحقة به إلخا ، إذ يذهب بعض البلاغيين إلى أنها فن من فنون
البديع ، وهذا ما فعله صاحب « الطراز » (١) ومن معه بينما يجعل كثير من
البلاغيين هذا المبحث ملحقا بعلم البديع - بمثابة خاتمة له - ، وهذا ما سار
عليه صاحب « الإيضاح » (٢) وصاحب « جواهر البلاغة » (٣) ومن معهما .
ويمل كثير من المحدثين إلى جعلها في آخر علم البديع - (٤) من غير النص
على أنها فن من فنونه - ؛ وذلك توفيقا بين الرأيين .

وإذا علمنا أن تعريف علم البديع هو « علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة » (٥) ، وإذا
أدركنا أن بعض البلاغيين لم يكن يعد علم البديع من البلاغة أصلا
كالسكاكي ؛ فإننا نتوصل إلى أن الراجح عدم دراسة السراقات الشعرية
في البلاغة ، وإنما تكون دراستها خاصة بالنقد فقط .

غير أنه لا يمكن أن نخفل وجهات نظر السابقين الأفاضل ، ولكي نتوسط
في هذا الأمر ، ولإدراكنا بأن الحججة ربما تكون منفسكة ، وذلك بأن

(١) الطراز : ٣ / ١٨٨ ، وقد جعله « الصنف الخامس والثلاثون » .

(٢) عبد المتعال الصعدي : بغية الإيضاح . مكتبة الآداب والمطبعة النموذجية

بمصر : ٤ / ١٠٨ ، ١٠٩

(٣) السيد أحمد الهاشمي : جواهر البلاغة ، دار الكتب العلمية بيروت ،

المطبعة السادسة : ٣٣٤

(٤) ملا : أحمد مصطفى المراغي : علوم البلاغة ، دار القلم بيروت : ٣٤١

(٥) بغية الإيضاح : ٤ / ٢ علوم البلاغة : ٢٩٥

تتكون دراسة السرقات من حيث البداية والنهاية الهدف نقدية ، بينما تكون دراستها من حيث المضمون بلاغية ، فإنه ربما تكون دراسة السرقات في البلاغة أقرب منها في النقد ، وذلك إذا كانت السرقات سرقات خاصة بالبديع كسرقة الطبايق والجناس ونحوهما ، لأن في ذلك ارتقاء في مدارج الحسن ، ويكون الهدف حينئذ وبيان الأحسن لا بيان ضعف الشاعر ، وبهذا ترتبط القضية بالبديع أكثر . ولقد تنبه ابن المعتز إلى هذا النوع من السرقات حينما درس سرقات أبي تمام (١) : ثم توسع الثعالبي في عرض أمثلة كثيرة لذلك (٢) ، وبلا ريب فإن هذا النوع من السرقات اكتسب الناحية البلاغية نتيجة لارتباطه بفنون بلاغية أصيلة ، وهذا ما جعله قريباً من علم البديع .

نخلص إلى أن السرقات الشعرية - وإن كانت موضوعاً نقدياً في مجمله - إلا أنها تستظل مرتبطة بالبلاغة عموماً ، وبخاصة عند التطبيق لا التنظير ؛ وذلك لأن البلاغة والنقد يشتركان في مقياس مهم هو الذوق .

والحق إننا نهدف من هذه الدراسة الموجزة أن نبين :

أولاً : أن الفروق دقيقة جداً بين آراء النقاد حول قضية السرقات ، سواء أنصار اللفظ ، أو أنصار المعنى ، أو أنصار النظم ، كما أنها فروق دقيقة جداً بين أنصار المذهب الواحد .

ثانياً : أن الفروق بين آراء النقاد العرب القدامى والمحدثين حول قضية السرقات أيضاً دقيقة جداً ، فبرغم النهضة الأدبية الحديثة التي عادت على

(١) عبد الله بن المعتز : البديع ، مطبعة ستيفن أوستن بهرتفورد ١٩٣٥ م : ٢٦

(٢) الثعالبي : يتيمة الدهر ، مطبعة الصاوي بالقاهرة ١٩٣٤ م : ١٠٧/٢ ،

وهذا مخالف صاحب في النقد الأدبي : ٢٢٩) الذي جعل الثعالبي أول من فطن لهذا النوع .

النقد الأدبي الحديث بالأزدهار، وبرغم الاتصال القوي بين النقد العربي والنقد الغربي الحديث، وإفادة النقد العربي الحديث منه في جوانب كثيرة، برغم ذلك كله تبقى آراء نقادنا العرب في العصر الحديث امتداداً طبيعياً لآراء النقاد العرب القدماء، حتى إننا لانسكاد نجد جديداً يذكر في تلك القضية في النقد الحديث، ولا ننسى أن نشير في هذا السياق إلى أن ظاهرة العودة إلى التراث العربي في عصور الأزدهار، والتأثر به كدافع من دوافع النهضة الأدبية الحديثة، كان سبباً قوياً في امتداد التواصل والتقارب بين آراء النقاد القدامى والمحدثين حول قضية السرقات، بالإضافة إلى أن النقاد القدماء لم يتركوا ما يمكن أن يضاف الجريد في إطار هذه القضية.

ثالثاً: أن اتكاء عبد القاهر الجرجاني رائد نظرية النظم في النقد العربي، على فكرته في النظم حين عالج قضية السرقات، لا يعنى أنه قد أتى بجديد في تلك القضية، بل جل ما قاله في تلك القضية إنما هو امتداد للنقاد السابقين من أنصار اللفظ وأنصار المعنى، وإن كان فضله في تحديد الأطر وبلورة الآراء، وربط السرقة بالصياغة الفنية، أو بطريقة النظم، وليس باللفظ وحده، ولا بالمعنى وحده، وإن كان ذلك لا يمنع من أن آراء النقاد العرب من أنصار اللفظ أو أنصار المعنى، فيها ما يعد نواة حقيقية لفكره ربط السرقة بطريقة النظم عند عبد القاهر، وسوف تلتقى الدراسة الضوء السريغ على هذا الجانب.

رابعاً: أننا لانريد الدراسة التفصيلية لتلك القضية، بقدر ما نريد أن نلقى ظلالاً سريعة على أبرز الجوانب فيها، لأننا نؤمن بأن الطرح الذي قدم للقضية في بحوث ودراسات عديدة يكفي عن التفصيل هنا، وإنما نركز على ما قد يكون فيه شيء من الطرح الجديد من منظورنا، وهو بيان الاتفاق والاختلاف بين أصحاب النظريات المختلفة في النقد العربي القديم، بما يؤكد دقة الفروق القائمة بين نقادها، وكذلك إلقاء الضوء على آراء.

بعض النقاد في العصر الحديث ، بما يؤكد دقة الفروق القائمة بينهم وبين النقاد القدماء .

إن الطرح الدقيق لقضية السرقات وما فيها من آراء للنقاد على اختلاف توجهاتهم ، يثبت أن هناك تقاربا شديدا بين أنصار اللفظ ، وأنصار المعنى ، وأنصار النظم ، حتى وإن لم تصرح بعض الدراسات التي تناولت القضية بذلك ، لأنها تقوم في الغالب على استعراض الآراء مع النماذج الشعرية .

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني هو رائد نظرية النظم ، وأتى بجديد يذكر له في ضوء هذه النظرية ، فإن رأيه في السرقة لا يختلف كثيرا عن سابقه ، بل إنه يتشابه إلى حد كبير مع آراء أنصار اللفظ ، وأنصار المعنى ، والدراسة تلتقي الضوء على هذا الجانب وتفضله بالشواهد والآراء النقدية .

ويمكن القول هنا : إن أصحاب نظرية النظم لم يقدموا في مجال السرقات ما يسمح بأن يميزهم عن أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، إذ هناك تقارب شديد بين آراء عبد القاهر وآراء أمثال الأمدى والقاضى الجرجاني وابن طباطبا وأبي هلال العسكري .

فاختلاف الأحوال بين الشعراء والمعنيين الذى أشار إليه عبد القاهر بأنه يمنع وقوع السرقة برغم ما قد يكون من تشابه أو تقارب بين المعنيين ، وهو من الآراء الجديدة التى يظن أنه قدمها في مجال السرقة ، نجد له جذورا عند الأمدى - مثلا - في حديثه عن اتفاق البيئات بين الشعراء وانتفاء السرقات معها ، وكذلك في حديثه عن اختلاف الأغراض أحيانا وانتفاء السرقة معها ، كما نجد له جذورا عند القاضى الجرجاني في حديثه عم اختلاف (م ١٠ - السرقات الشعرية)

الغرضين ووقوع السرقة برغم ذلك ، فهذه الفكرة وإن كانت تضاد فكرة عبد القاهر إلا أنها تعد أساسا انطلق منه عبد القاهر في نظريته .

كما نجد له جذورا بصورة أوضح عند ابن طباطبا عندما نصح الشاعر بأن يستعمل المعاني المأخوذة في غير جنسها وفي غير حالتها لتتنفي السرقة ، وعند أبي هلال العسكري حين نصح الأديب بنقل المعنى من الشعر إلى النثر أو العكس ، أو بنقل المعنى من غرض إلى غرض لتتنفي السرقة أيضا ، وستشير الدراسة إلى ذلك إن شاء الله .

وبهذا يتبين لنا مقدما أن ما قدمه أصحاب نظرية النظم من آراء وأفكار في السرقة مطروق عند أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، وإن كنا لانكر فضلهم في التحديد الدقيق ، وبلورة الآراء بشكل واضح ، كما أن هذا لا يمنع من أن لهم بعض اللفظات الجديدة الدقيقة التي تحسب لهم في مجال السرقة ، بالنظر إلى الفكرة الجديدة التي قام عليها نقدم ، وهي فكرة النظم .

أولاً : السرقات في ضوء قضية اللفظ والمعنى

بالنظر إلى موقف أصحاب هذه النظرية من اللفظ والمعنى في العمل الشعري ، وفصلهما التام بينهما عند النظر في هذا العمل وقياس جردته ، يتضح الأساس الذي انطلقت منه فكرة السرقات ، وهو النظر إلى المعنى بعزل عن الصياغة الأدبية ، بسبب توهم انفصال المعنى عن اللفظ في النظر إلى العمل الأدبي . وهو ما يؤكد د. رجاء عيد ، الذي يرى أن أبرز أسباب إثارة القضية (معتقد الفصل بين اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون ، حيث لم ينظر إلى العطاء المعنى بحسبانه وحدة متداخلة لها كيانها الفني الخاص بها) (١) .

وبما أن نظرية النظم قد نظرت إلى العمل الأدبي بوصفه وحدة متكاملة فألفت الفصل بين اللفظ والمعنى ، فإنه يجدد قبلاً إلقاء الضوء على أثر قضية اللفظ والمعنى في مبحث السرقات . وذلك لأن هذا العرض كفيل بإبراز البون الشاسع الذي تكون عليه قضية السرقات في ضوء النظريتين : (نظرية الفصل بين اللفظ والمعنى) و (نظرية النظم) التي تقوم على أساس تفاعل اللفظ والمعنى جميعاً . مع إلمامة سريعة بموقف النقد الأدبي الحديث من قضية السرقات ، لنرى إلى أي النظريتين يميل ، ويتخذ من آرائها في السرقات قدوة يقتدى بها ، مع الإشارة إلى ما قد يكون في موقفه من جديد .

افترق النقاد والبلاغيون العرب - قبل عبد القاهر - إلى فريقين ، انحاز أحدهما للمعنى ومال الفريق الآخر إلى جانب اللفظ . ويكاد أبو عمرو الشيباني في قصته الشهيرة مع الجاحظ يكون من أوائل من انتصروا للمعنى

(١) التراث النقدي . فصوص ودراسة ص ٣٢٤

على حساب اللفظ (١) . فهو يقدم الشعر ويعجب به ويستحسنه لجلال معناه دون اعتبار لصياغته وبناء ألفاظه .

وكذلك كان ابن قتيبة في تقسيمه الرباعي للشعر ، إذ يرى أن الشعر أربعة أضرب : ضرب حسن لفظه وجاد معناه ، وضرب حسن لفظه وحلا فإذا فتمشته لم تجد هناك فائدة في المعنى ، وضرب جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه ، وضرب تأخر لفظه (٢) . وبتتبع الأمثلة التي يذكرها ابن قتيبة يتبين احتفاله الشديد بأمر المعنى ، ورؤيته (أن الشعر الذي يخلو من مضمون أخلاقي أو فلسفي أو طرائف غريبة أو تصورات نادرة لا يعتبر شعراً ذا قيمة ، وبهذا يعلق جودة الشعر على مضمونه مستقلاً عن الصياغة والتصوير) (٣) .

وينتصر العلوي للمعنى أمام أنصار اللفظ فينكر تبعية المعاني للألفاظ ، ويرى بأن العكس هو الصحيح مستدلاً لذلك بأن المعاني لو كانت تابعة للألفاظ لزم اختلاف المعاني تبعاً لاختلاف الألفاظ . وأن لو كان الأمر كذلك لزم في كل معنى وجود لفظ يدل عليه ، ولتكن المعاني لانهاية لها والألفاظ متناهية (٤) .

وقد أثرت هذه النظرة التي تنتصر للمعنى إلى أن يتبع بعض النقاد معاني الشعراء تبعاً دقيقاً . وأن يحكموا بالسرقه لتشابه المعاني وتكرارها ، على نحو إفراط أبي الضياع بشر بن تميم في تتبع سرقات البحترى ، إذ (لم يقنع بالمسروق الذي يشهد التأمل بصحته ، حتى تعتدى ذلك إلى التمكن كثير ، إلى أن

(١) الحيوان ج ٣ ص ١٣١

(٢) الشعر والشعراء ج ١ ص ١٢ - ١٥

(٣) قضايا النقد الأدبي . د . محمد زكي العشماوي ص ٣٥٩

(٤) الطراز ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١

أدخل في الباب ما ليس منه (١). وبذلك ساهم هذا الفريق من النقاد والبلاغيين في جعل الشاعر يجهد نفسه في ابتكار معانيه، ولو أهمل في مقابل ذلك في أمر الصياغة والبناء، على نحو ما ذكر عن أبي تمام من (أنه إذا لاح له المعنى أخرجه بأى لفظ استوى من ضعيف أو قوى) (٢).

أما أنصار اللفظ فيبدو الجاحظ على رأسهم في قولته الشهيرة : (والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي . وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ .. وإنما الشعر صياغة وضرب من الذبح وجنس من التصوير) (٣). والجاحظ هاهنا يذهب إلى أن الحسن يمكن في جمال الألفاظ وحسن رصفها وصوغها وانتقائها .

ويبدو ابن خلدون أكثر تصريحاً بهذا الرأي من الجاحظ، وذلك عندما يرى أن العبرة بالألفاظ وأن المعاني تتبع لها . (لأن المعاني موجودة عند كل واحد ، وفي كل طوع كل فكر منها ما يشاء ويرضى فلا تحتاج إلى صناعة . وتأليف الكلام للعبارة عنها هو المحتاج للصناعة) (٤) . وقد تبدو دوافع تفضيل الصياغة اللفظية على المعاني عند الجاحظ وابن خلدون واحدة ، إذ (مرد ذلك إلى أن كلا من هذين المفكرين كان ينظر إلى ما يملك نظراته إلى شيء لا ينفق عناء في سبيل الحصول عليه) (٥) .

إلا أن دوافع الانتصار للصياغة اللفظية تكون مختلفة إذا ما لوحظت عند ابن طباطبا أو أبي هلال العسكري إذ يريان أن المعاني قد استفدت ولم يبق على المتأخرين من الشعراء إلا إعادة سبك المعاني القديمة وتجديد صياغتها . حيث يرى ابن طباطبا أن (المحنة على شعراء زماننا في أشعارهم

(١) الموازنة ص ٣١٢

(٢) الموازنة ص ٣٧٨

(٣) الحيوان ج ١ ص ١٣٢

(٤) المقدمة ص ٧٩٥

(٥) تاريخ النقد الأدبي . د. إحسان عباس ص ٦٢٧

أشد منها على من كان قبلهم ، لأنهم قد سبقوا إلى كل معنى بديع ولفظ فصيح وحييلة لطيفة وخلابة ساحرة (١) . وهى فكرة تجد صداها عند القاضى الجرجانى الذى يؤكد على أن الشعراء المتأخرين (أقرب إلى المعذرة وأبعد من المذمة ؛ لأن من تقدمنا قد استغرق المعانى وسبق إليها وأتى على معظمها) (٢) .

وفى ضوء هذه الفكرة لا يصبح فى وسع الشاعر إلا إعادة الصياغة وتجديد نظم الألفاظ عادة رصفها - كما يرى أبو هلال العسكري - إذ (ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن أول المعانى بمن تقدمهم ، والصب على قوالب من سبقهم . ولكن عليهم إذا أخذوها أن يكسوها حظاً من عندهم ، ويزيدوها فى معارض من تأليفهم ، ويوردوها فى غير حليتها الأولى ، ويزيدوها فى حسن تأليفها وجودة تركيبها) (٣) . ولذلك لا يعد عيباً - فى نظر ابن طباطبا - السطو على معانى الأقدمين ، إذا تناول الشاعر المعانى (التى سبق إليها فأبرزها فى أحسن من الكسوة التى فيها . بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه) (٤) .

وبذلك كان أنصار الصياغة اللفظية لا يعنون بتتبع السرقات الشعرية ، وأن فلاناً أخذ لما المعنى من الشاعر الآخر ، ولكن بشرط تجديد المتأخر فى صياغة المعنى المطروق حتى لا ينسب فضل لذلك الشاعر الذى سبق إلى معناه (٥) وكان لهذا التوجه أثره السلبى - كما يذكر شوقى ضيف - على

(١) عيار الشعر ص ١٣

(٢) الوساطة ص ١٩٨

(٣) الصناعتين ص ١٩٦

(٤) عيار الشعر ص ١٢٣

(٥) مشكلة السرقات ص ٢٣٣

الشعراء . إذ جعلهم لا يبحثون عن موضوعات جديدة ، وإنما ينصب عملهم في تحوير المعاني القديمة وإعادة صوغها (١) .

وبهذا العرض يتبين أثر قضية اللفظ والمعنى في مبحث السرقات إذ كان أنصار المعنى يطالبون الشعراء بالجيد الجديد من المعاني ، ويحكمون على الشاعر بالسرقه لمجرد الشبه الظاهري من معناه والمعنى المتقدم . كما كانوا يفاضلون بين المعاني على أساس التقصير فيها أو استيفائها أو سبق إليها أو تكرارها . أما أنصار اللفظ فقد تسامحوا كثيراً في شأن السرقات وأباحوا للشاعر بعد معاني الأقدمين بشرط تحويرها وإعادة حوكها وصياغتها .

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي ص ٢٩٣

ثانياً: السرقات في ضوء نظرية النظم

١ - أثر اختلاف الصياغة :

يمكن القول بأن الحديث عن النظم حديث عن اللفظ والمعنى بمفهومه الصحيح ، وتصحيح لتلك المفاهيم الخاطئة للشعر عن العرب . فعبد القاهر لم يرض بالرجوع إلى مجرد المعنى في تقويم الأدب كما لم يقنع بالوقوف عن حدود الألفاظ . وإنما أراد البحث في المعاني التي تفيدها الألفاظ حال التركيب . وبذا يظهر أن الفرق بين عبد القاهر وأنصار الصياغة اللفظية - كما يذكر د. غنيمي هلال - يكمن في أنصار اللفظ يهتم بالكشف عن حسن الكلام في حسن ألفاظه في ذاتها ، ويذهبون إلى تناسي المعاني التي تدل عليها الصياغة الأدبية . إذ الأمر عندهم افتتان بالألفاظ - التي هي وسائل - عن - المعنى الذي تستخدم الألفاظ لبيانه (١) .

وإذا كان دافع الانتصار للفظ عند أنصاره هو اعتقادهم أن المعاني قد استنفدت - كما سبقت أن قيل - فإن أصحاب مدرسة النظم يرون (أن باب الابتداع للمعاني مفتوح إلى يوم القيامة) (٢) - كما يصرح ابن الأثير - الذي ينص د. غنيمي هلال على أنه ممن تابع عبد القاهر في نظريته في النظم (٣) .

ولذلك اتخذ أنصار النظم موقفاً وسطاً بين أنصار اللفظ الذين لا يعتدون وبين أنصار المعنى الذين يتمحلونها في الصغيرة والكبيرة . إذ يكاد يتفق أنصار النظم على تقسيم المعاني إلى قسمين : المعنى الجديد المخترع الذي يختص به شاعر معين ، والمعنى العام المشترك الذي لا يختص به أحد .

(١) النقد الأدبي الحديث ص ٢٥٨

(٢) المثل السائر ج ٣ ص ٢٦٢

(٣) النقد الأدبي الحديث ص ٢٦٩

و(السرق لزما هو في البديع المخترع الذي يختص به الشاعر ، لا في المعاني
المشتركة بين الناس التي هي جارية في عاداتهم ، ومستعملة في أمثالهم
ومحاوراتهم) (١) . - كما ينص الآمدى - وإلى مثل رأى الآمدى يذهب
القاضي الجرجاني ويضيف إلى ما لا تقع فيه السرقة المعنى المخترع (الذي سبق
إليه المتقدم ففاز به ، ثم تدورول بعد فكثر واستعمل فصار كالأول - يعنى
العام المشترك - في الجلاء والاستشهاد والاستفاضة على ألسن الشعراء) (٢).

وينتقل هذا الرأى إلى عبد القاهر الذي يورد القسمة السابقة بصورة
أخرى ، حيث أطلق على المعنى العام المشترك اسم : « المعنى العقلى » ، وأطلق
على المعنى الخاص اسم : « المعنى التخيلي » (٣) . وكذلك يذهب ابن الأثير
وخازم القرطاجنى إلى هذا التقسيم الثنائى (٤) .

ويبدو اعتراض الآمدى على أبى الضياء مثلاً واضحاً للمعنى العام الذى
لاسرقة فيه ، إذ ذهب أبو الضياء إلى سرقة البحترى من أبى تمام فى تشبيهه
أعين النساء بأعين البقر وتمثيلهن بالطباء . وينكر الآمدى السرقة فى ذلك ؛
لأن (جل كلام العرب عليه يجرى فلا يكون الشعراء فيه إلا متفقين) (٥) .
وأما المعنى الخاص المبتدع فيمثل له عبد القاهر (٦) بقول أبى تمام :

لا تنكرى عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للسكان العالى

وفى ضوء نظرية النظم التى تحفل بالمعاني التى تنبثق عنها الصياغة الأدبية،
فإن المعنى العام المشترك إذا كان ذا خصوصية فى نظمه يصبح معنى خاصاً

(١) الموازنة ص ٣١٣ (٢) الوساطة ص ١٧٢

(٣) مشكلة السرقات ص ١٢٢

وينظر : أسرار البلاغة ص ٢٦٣ - ٢٦٧

(٤) ينظر : المثل السائر ج ٣ ص ٢٦٣ . ومنهاج البلاغ ص ١٩٢ - ١٩٣

(٥) الموازنة ص ٣٢٠ (٦) أسرار البلاغة ص ٢٦٧

تقع فيه السرقة ولا يدين لكل أحد . وذلك كتشبيه الورود بالحدود فإنه من المعاني العامة المشتركة . وهو - كما يقول عنه القاضى الجرجانى - (من الباب الذى لا يمكن ادعاء السرقة فيه إلا بتناول زيادة تضم إليه أو معنى يشفع به . كقول على بن الجهم :

عشيه حيانى بورد كأنه خدود أضيفت بعضهم إلى بعض
فأضاف بعضهم إلى بعض ، وإن أخذ فنه يؤخذ وإليه ينسب) (١) .

وإلى مثل ذلك يشير عبد القاهر من أن المعنى المشترك العامى والظاهر الجلى الذى لا يدخله التفاضل (إنما يكون كذلك ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة .. فإذا ركب عليه معنى ودخل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقته ، واستوقف من صورته . داخل فى قبيل الخاص الذى يمتلك بالفكرة والتعمل ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل) (٢) . ويمثل عبد القاهر لذلك بقول المشبه : « سرقن الظباء العيون » . فإنه موهوم أن ثم سرقة ، وأن العيون منقولة إليها من الظباء ولكنك تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء فى الحسن والهيئة (٣) .

وكذلك الشأن فى المعنى الخاص المبتدع ، فإنه لو جاء متأخراً وأجاد نظمه لسكان أولى بالمعنى وأحق . كما يشير لذلك الخطيب القزوينى من أن المعنى قد يأخذ الثانى اللاحق عن الأول السابق فإن هو أخذ المعنى (مع تغيير لنظمه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمي إغارة ومسحاً . فإن كان الثانى أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى فهو مدوح مقبول) (٤) .

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٤٠

(١) الوبساطة ص ١٧٤

(٤) الإيضاح ص ٣٧٢

(٣) السابق ص ٣٤٢

من الواضح - إذآ - أن أنصار النظم لا يعنيههم في شيء أمر سبق الشاعر
إلى المعنى أو تأخره ، بقدر ما يهمهم قدرته على نظم المعنى وصوغه الصياغة
الأدبية التي تتغاير مع صياغته الأولى في كيفية أدائها للمعاني وإيصالها
الدلالات . وهو ما يبدو بشكل تطبيقي في مقارنة عبد القاهر بين بيتي النابغة
وأبي نواس . حيث يقول أبو نواس :

تنأى الطير غدوته ثقة بالشبع من جزره

ف قيل إنه قد أخذه من النابغة في قوله :

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائب طير تهتدى بعصائب
جوانح قد أيقن أن قبيله إذا ما التقى الصفان أول غالب

فلا يرى عبد القاهر وقوع سرقة من أبي نواس ؛ لأن (الأمر ظاهر
لمن نظر في أنه قد نقل المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر النابغة إلى
صورة أخرى . وذلك أن ههنا معنيين : أحدهما ، أصل وهو علم الطير بأن
الممدوح إذا غزا عدواً كان الظفر له ، وكان هو الغالب . والآخر ، فرع ،
وهو طمع الطير في أن تتسع عليها المطاعم من لحوم القتلى . وقد عمد النابغة
إلى « الأصل » الذي هو علم الطير بأن الممدوح يكون الغالب فذكره صريحاً
وكشف عن وجهه . واعتمد في « الفرع » الذي هو مطعمها في لحوم القتلى
وأنها لذلك تحلق فوقه على دلالة الفجوى . وعكس أبو نواس القصة ،
فذكر « الفرع » . صريحاً . وعول في « الأصل » .. على الفجوى (١) .

وهنا يبدو عبد القاهر حكيماً حينما لا يحكم بالسرقة لمجرد التشابه
السطحي بين البيتين ، وإنما يجعل من طريقة نظم المعنى أساساً يحكم من
خلاله بالسرقة أو عدمها . ولذلك فهو يؤكد في موضع آخر على أن قولهم

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٠٢

قولهم بأن المعنى في هذا البيت هو المعنى في ذاك إنما مقصودهم فيه منصرف إلى الصورة الأواية للمعنى فقط . وإلا فالحق (أن للمعنى في كل واحد من البيتين من جمع ذلك صورة وصفة غير صورته وصفته في البيت الآخر .. ولكن قالوا ذلك على حسب ما يقوله العقلاء في الشينين يجمعهما جنس واحد ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل) (١) .

وفي ضوء هذه النظرة التي تجعل النظم معيار التفاضل بين المعاني المتشابهة لا يعد من السرقة شيء إلا ما كان فاقداً الصياغة النظمية الجديدة . ولذلك عاب أنصار النظم أخذ اللفظ والمعنى معاً وعدوا ذلك سرقة مذمومة لعدم اختلاف البيتين في نظمهما ، وأسماوا ذلك « نسخاً » - من نسخ الكتاب - سواء كان ذلك بأخذ اللفظ والمعنى جميعاً ، أو بأخذ المعنى وأكثر اللفظ (٢) ويعال القزويني قبيحاً ، لأن اللفظ فيه قد أخذ (كله من غير تغيير لنظمه ، فهو مذموم مردود لأنه سرقة محضة) (٣) .

وكذلك يرى أنصار النظم أن تغيير الألفاظ بألفاظ أخرى جديدة دون أن يتغير نظم البيت وصياغته معدود في جملة السرقة المذمومة التي لا يشفع لصاحبها استبدال ألفاظها بألفاظها ، مادام لم يتصرف في الصياغة الأدبية وفق ما يتطلبه مقام التعبير . ولذلك قرر الأمدى أن أبا تمام قد أخذ اللفظ والمعنى جميعاً في بيته الذي يقول :

كان بنى نيهان يوم وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر

فقد أخذه - كما يقول الأمدى - من قول مريم بنت الطارق :

كنا كأنجم ليل بينها قمر يجلو الدجى فهو من بينها القمر (٤)

(٢) المثل السائر ج ٣ ص ٢٧٣

(٤) الموازنة ص ٦٤

(١) السابق ص ٥٠٧

(٣) الإيضاح ص ٣٧٠

فعلى الرغم من أن أبا تمام قد قال : « خر من بينها البندر » في حين قالت الأخرى : « فهوى من بينها القمر » ، إلا أن الأمدى عده من سرقة اللفظ والمعنى لعدم تغاير البيتين في نظمهما ولا انحصار الاختلاف في استبدال كلمة بكلمة أخرى .

ويجلى عبد القاهر هذه الفكرة ويزيدها من بيانه وضوحاً حينما لا يعد القاتل واضع كلام أو قاتل شعر ، إذا ما عمد إلى بيت فوضع مكان كل لفظه منه لفظة في معناها ، دون أن يعرض لنظمه وتأليفه ، كمثل أن يقول في بيت حطية :
بيت حطية :

دع المكارم لاترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
فيقول على منواله :

ذر المآثر لاتذهب لمطلبها واجلس فإنك أن الآكل اللابس

فيرى عبد القاهر أن (ما كان هذا سبيله .. لا يصح أن يجعل عبارة ثانية . ولا أن يجعل الذى يتعاطاة بمحل من يوصف بأنه أخذ معنى .. لأن بيت حطية لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معاني الألفاظ المفردة التى تراها فيه . مجردة عن معاني النظم والتأليف) (١) .

وهذا الكلام من أدل الأدلة على أن النظم والصياغة الأدبية هى المعيار الأساس الذى يتم فى ضوءه الحكم بوجود السرقة أو نفيها . وهو ما يلخصه كلام عبد القاهر الذى يهدم دعوى السرقة عند اختلاف نظم البيتين بتلك القاعدة التى يقرر فيها بأنه (لا بتصور أن تكون صورة المعنى فى أحد الكلامين أو البيتين مثل صورته فى الآخر البتة) (٢) .

إن نظرية عبد القاهر في النظم لا تكشف النقاب عن حقيقة لاسبيل إلى الشك فيها ، وهى أن كل مزية أو فضيلة إنما مردها إلى خصائص معينة فى صياغة الكلام ونظمه .

وهذه الحقيقة على بساطتها تضع حدا نهائيا لموضوع السرقات الذى طال الحديث والكلام والخلاف حوله ، فإن مجرد التشابه فى الفكرة أو فى المعنى العام ، أو حتى فى الصورة البيانية ، أو فى المخترع المبتدع من الاستعارة لا يمكن فى الإدانة بالسرقة .

ذلك إذا سلمنا مع عبد القاهر بأن العبرة بصياغة الفكرة لا بالفكرة فى ذاتها ، وبما يضيفه النظم نفسه على الاستعارة من خصائص لم تكن لها من قبل . وفى هذا يقول عبد القاهر : (إن من الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته) ...

وفى ضوء فكرة النظم عنده ، وما ساقته إلينا هذه الفكرة من حقائق أصيلة عن مفهوم الخلق الفنى ، سوف ننتهى إلى حقيقة لاسبيل إلى الشك فيها ، وهى أن الفن ليس فى الفكرة ، ولا فى المعنى الأخلاقى الفلسفى ، ولا فى المضمون بعامة مهما تكن قيمة هذا المضمون ، وإنما الفن فى تطويع الشكل للمضمون والمضمون للشكل ، وفى إخضاع التجربة للصورة اللفظية أو لآى صورة من صور الفن ، سواء أكانت هذه الصورة قصيدة غنائية أم مروية أم رواية مسرحية ، أم غير هذا وذلك من أشكال الفن الأخرى .

على هذا الأساس السليم لمعنى الخلق الأدبى ، يكون مجال النقد الأدبى منصبا إلى حد كبير على ما يكون فى داخل الأثر الفنى من علاقات تنشأ من الصياغة ، وترتد إليها ، وعلى هذا الأساس لا يتم تشابه أو تشاكل أو ترادف فى صورتين لشاعرين أو تعبيرين أدبيين لكاتبين

مختلفين إلا إذا نقل الثاني عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل ، عندئذ ، وعندئذ فقط يكون الثاني سارقا من الأول .

ومن ثم فإن التوليد الذى هو أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر سبقه أو تقدمه ، ويحاول أن يتأثر به أو يزيد عليه ، لا يصح أن يسمى سرقة ، ذلك لأننا مع اعترافنا بما فى التوليد من الاقتداء بالغير والاقتباس منه ، فإن صياغة المعنيين هما وحدثهما اللذان يحددان قيمة كل منهما (١) ، ومدى ما أضافته الثانية إلى الأولى ، وقد تحول هذه الإضافات الجديدة المعنى تحويلا كاملا ، بل إن تحويرا صغيرا فى العبارة قد يرفع قيمتها درجة عالية من السمو .

وليس أدل على أن ماسماه النقاد الأقدمون توليد المعنى سابق لا يمت إلى السرقة بصفة ، من المثال الذى أورده أبو هلال العسكري عندما زعم أن ابن الرومى قد سرق معنى البيتين الآتين :

يقتر عيسى على نفسه وليس بباق ولا خالد
ولو يستطيع لتقتيره تنفس من منخر واحد

من قول الجاحظ : « إن بعضهم قبر إحدى عينيه ، وقال إن النظر بهما فى زمان واحد من الإسراف » .

وواضح ما فى هذا الاتهام من تعسف وإجحاف ، بل ومن جهل بحقيقة

(١) قد يكون هذا أحد مظاهر التطور فى بحث السرقة عند عبد القاهر حين غض النظر عن تشابه المعنيين وصرف اهتمامه إلى الصياغة الفنية وما يمكن أن تضيقه إلى المعنى من توليدات ، أما تشابه المعنيين فقط فلا سرقة فيه . وبهذا يبقى عبد القاهر فى دائرة الذين سمحوا للشعراء بأخذ معالى السابقين مع التجديد فى صياغتها ، أو من الذين يعتمدوا بالشكل أكثر .

الحلق الأدبي ومفهومه الدقيق ؛ فليس من شك في أن قيمة شعر ابن الرومي لا ترتد إلى الفكرة التي استقها أو استوحاها من الجاحظ بقدر ما ترجع إلى صياغة بيتيه على هذه الصورة لو قارناهما بعبارة الجاحظ لما وجدنا مجالا للمقارنة ، فليس من شك أن في بيتي ابن الرومي من عناصر الصياغة ما يجدد الفكرة ويلونها ، بل ويضيف إليها إضافات كثيرة ، تمنحها القدرة على الإيجاء بموقف مختلف ، بل وتكسيها روحا ميمزا وجديدا .

فالتنفس من منخر واحد ليس مساريا للنظر بعين واحدة ، وعلى الأخص في هذا المجال الذي يتحدث فيه الشاعر عن تقدير عيسى على نفسه وشحه البالغ الذي يوشك أن يقطع عليه أنفاسه ، وأن يجعله يحاسب نفسه ويراقبها مراقبة تبلغ حد الخنق حين يتمنى لقلبه الشح عليه لو استطاع أن يتنفس من منخر واحد .

أبعد هذا يمكن أن يقال بأن ابن الرومي قد مرق بيتيه من عبارة الجاحظ؟ وهل يجوز لمن له بعد بالشعر أن يخلط في مفهومه للسرقه إلى هذا الحد الذي لا يفرق الإنسان فيه بين السرقه والتأثر أو الاستيحاء أو الاقتباس؟ (١) .

وليس من شك في أننا في ضوء نظرية اللفظ والمعنى تعد هذين البيتين من قبيل السرقه المعنوية ، إذ لا اعتماد عند أصحاب تلك النظرية بالصياغة والنظم ، أو بتحويل المعنى من غرض إلى غرض ، أو من حال إلى حال ، فجرد التشابه بين المعنيين يدفع إلى الحكم بالسرقه .

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث . د . محمد زكي العشماوى .

٢ - أثر اختلاف الأحوال :

لا يبدو مفهوم عبد القاهر للنظم مقصوداً على دراسة البناء الأدبي معزولاً عن السياق الذي يضم الكلام وينتج فيه. فالنظم عند عبد القاهر يعنى توخى معانى النحو فيما بين الكلم حسب الأغراض التى يصاح لأجلها الكلام (١). وهذه الأغراض التى يذكرها عبد القاهر تمثل متطلبات السياق أو المقام الذى يؤثر فى تغيرات الصياغة الأدبية للكلام. وهو ما يؤكد تعريف الخطيب القزوينى للبلاغة من أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته (٢). حيث ينص القزوينى على أن (تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه عبد القاهر بالنظم (٣) .. فمقتضى الحال (أى متطلبات المقام) الذى يعنيه القزوينى هنا ، هو الأغراض التى عنها عبد القاهر ، ذلك أن مقتضى الحال يختلف لأن مقامات الكلام متفاوتة - كما ينص القزوينى (٤) - .

لذلك يصرح عبد القاهر فى مواضع كثيرة بارتباط بناء الالفاظ بالسياق الذى يحتويها من حيث تكوينها والدلالات الثوانى ، فهو يرى أن ليس شئ (يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ووضع فى حقه (٥) . فهناك - إذن - وجوه ومواضع خاصة لمعانى النحو يجب أن توضع فى مواضعها وأن تنزل فى أماكنها وفق ما تتطلبه المقامات المختلفة . ولذلك يصرح القزوينى بأن حسن الكلام أو قبحه

(٢) الإيضاح ص ١٣

(٤) الإيضاح ص ١٣

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧

(٣) الإيضاح ص ١٣

(٥) دلائل الإعجاز ص ٨٢

راجعان إلى مدى مناسبة الكلام للمقام الذي ورد فيه . إذ إنما يكون (ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقتها للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدم مطابقتها له) (١) .

وهذه الوجهة التي اختارها عبد القاهر في ربط النص بسياقه لا تبدو وجهة نظرية فقط . بل إنها تظهر في تطبيقاته وموازناته بين النصوص . كما يظهر ذلك فيما يلاحظه من التشابه في الغرض بين قول النابغة :
فإنك كالليل الذي هو مدركي
وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

وقول الآخر :

نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق في كل بلد

إذ أن غرض التشبيهيين في البيتين واحد فالشاعر فالبيت الثاني قد قصد (نفس) ما قصده النابغة في تعميم الأقطار والوصول إلى كل مكان (٢) . إلا أنه برغم وحدة الغرض فإن اختلاف المقام أدى إلى اختلاف الصياغة . فاختصاص النابغة « الليل » ، (دليل على أنه قد روى في نفسه ، فلما علم أن حالة إدراكه وقد هرب منه حالة سخط رأى التمثيل بالليل أولى) (٣) . أما اختيار « الشمس » في البيت الآخر ، فلذلك لأن (النعمة لما كانت تسير وتؤنس أخذ المثل لها من الشمس) (٤) . ويشدد عبد القاهر فيقرر بأن الشاعر (لو ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصي البلاد ، وانتشارها في العباد بالليل ووصوله إلى كل بلد ، وبلوغه كل أحد لكان قد أخطأ خطأ فاحشاً) (٥) . وهنا لم يفاضل عبد القاهر بين النصين إلا بعد ربط المعنى بسياقه العام وبالنظر إلى مناسبة الصياغة للمقام .

(٢) أسرار البلاغة ص ٢٥٥

(٤) السابق ص ٢٥٥

(١) الإيضاح ص ١٣

(٣) السابق ص ٢٥٥

(٥) السابق ص ٢٥٥

إن عبد القاهر تنهض في ذهنه فكرة تغاير المعنيين برغم اتحاد البيتين في الغرض ؛ وذلك لأن لكل بيت مقاماً خاصاً يجب أن تراعيه الصياغة الكلامية . فإن هي لم تفعل وقعت في أخطاء فاحشة . ومثل هذا الرأي يهدم الأساس الذي تقوم عليه فكرة السرقات، إذ أنها تعتمد على استدلال المعاني من سياقها وعزلها عن ملابساتها والحكم - من ثم - على أن بعضها قد سرق من بعض .

ولذلك يذهب حازم القرطاجني إلى صعوبة وقوع المفاضلة بين الشعراء . وأنها لا تكون إلا على سبيل التقريب وترجيح الظنون ، وذلك لأن (أحدهما قد يساعده الزمان والمكان والحال والباعث على التغلغل إلى استثارة تخايل ومحاكاة في شيء لا يساعد الآخر شيء من ذلك عليه) (١) . فبرغم أن حازماً ههنا يدرك أثر الظروف التاريخية والعوامل في ابتداع المعاني وصياغة النصوص ، إلا أنه قد ذكر أيضاً أن اختلاف الأحوال والمقامات على الإنشاء الأدبي ، حيث يرى أن (الشعر أيضاً يختلف بحسب اختلاف الأحوال القائلين وأحوال ما يتعرضون للقول فيه) (٢) . ولذلك يصرح حازم القرطاجني بعدم التسامح في التعرض إلى شيء من معاني الأقدمين المبتدعة إلا بشروط : (منها أن يركب الشاعر على المعنى معنى آخر ، ومنها أن يزيد عليه زيادة حسنة ، ومنه - وهنا موضع الشاهد - أن ينقله إلى موضع أحق به من الموضع الذي هو فيه) (٣) ، أي أن يجوز به مقامه وحاله إلى المقال والحال التي هي به ألصق .

ولعله في ضوء هذه الرؤية يمكن أن يعاد فهم كلام ابن طباطبا وأبي هلال العسكري اللذين يوجهان الشاعر - إذا أخذ معاني الأقدمين - أن ينقلها

(١) منهاج البلاغ ص ٣٧٦

(٢) منهاج البلاغ ص ٣٧٥

(٣) منهاج البلاغ ص ١٩٣

موضع إلى موضع آخر ، فابن طباطبا ينصح الشاعر بأن يستعمل (المعاني المأخوذة في غير الجنس الذي تناولها منه ، فإذا وجد معنى لطيفاً في تشييب أو غزل استعمله في المديح ، وإن وجدته في المديح استعمله في الهجاء) (١) . ومثله أبو هلال الذي يقترح على الشاعر (أن يأخذ معنى من نظم فيورده في نثر أو نثر فيورده في نظم . أو ينقل المعنى المستعمل في صفة خمر فيجعله في مديح ، أو مديح فينقله إلى وصف) (٢) . وبرغم أنهما يريان ذلك من إلفاط الحيلة وإخفاء السرقة ، إلا أن كلامهما - سواء قصداً أو لم يقصد - يشير إلى أنه باختلاف مقامات التعبير سيتغير تبعاً لذلك بناء المعنى ، فلا يصبح سرقة مادام المعنى قد تشكل وفق ما يقتضيه المقام الجديد ، فكأنه بذلك قد انسلخ من صورته السابقة إلى صورة جديدة مغايرة .

وعلى ذلك تظهر دقة الأمدى حين يقارن بين المعنيين المتشابهين في ضوء مناسبتهم للمقام ، وحكمه - من ثم - بأن المتأخر قد أخذ المعنى وقصر في العبارة إذ لم يستطع تشكيل المعنى وفق متطلبات السياق . ويظهر ذلك في موازنته بين قول مسلم بن الوليد :

فأذهب كما ذهبت غواصي مزنة أثني عليها السهل والأوعارُ
وبيت أبي تمام :

وقفنا فقلنا بعد أن أفرد الثرى به ما يقال في السحابة تطلع

فيرى الأمدى أن أبا تمام قصر في المعنى عن مسلم ، لأن (مسلماً قال : « أثني عليها السهل والأوعارُ » فأراد أن هذه السحابة عمت بنفعها ، وفي قول أبي تمام : « ما يقال في السحابة تطلع ، إبهام ، لأنه لم يفصح بالثناء عليها وأنها نفعت . وكثيراً ما يضر المطر إذا كانت هذه حاله) (٣) .

(٢) الصناعتين ص ١٩٨

(١) عيار الشعر ص ١٢٦

(٣) الموازنة ص ٦٥

إن الأمدى هنا يوازن بين البيتين من حيث دلالة نظمها على المعنى الإيجابي الذي يتطلبه مقام المدح الذي يقال فيه البيتان ، فيرى في بيت أبي تمام تقصيراً ، إذ لم تستطع اختياراته اللغوية أن تنفي احتمال انقلاب المعنى إلى إيجاءات سلبية تناقض ما تتطلبه الحال . أي أن أبا تمام لم يستطع - حسب ما يعبر البلاغيون - أن يحتز لمعناه في عدم إتيانه بما يدفع خلاف المقصود .

ويحاول باحث معاصر أن يوظف فكرة ربط النص بسياقه في إعادة النظر في بعض الآيات التي حكم عليها بعض النقاد العرب بالسرقة ، ولكنها عند قراءة البيت في ضوء سياقه - في نظر ذلك الباحث - لا يصبح ثم سرقة . فصاحب الوساطة يذكر في سرقات المتنبي بيته الذي يقول فيه :

وكيف يبيت مضطجعاً جبانُ فرشت لجنبه شوك القتاد
يرى في النوم رمحك في كلاه ويخشر أن يراه في السهاد
ويفضل عليه بيت أشجع :

وعلى عدوك يا ابن عم محمد
رصدان : ضوء الصبح والإظلامُ
فإذا تبه رعته وإذا غفا سلت عليه سيفك الأحلامُ

وذلك أن (المتنبي قصر في ذكر السهاد، لأنه أراد أن يقابل بها النوم، وبذلك يتم المعنى وليس كل بقظة سهاداً ، وإنما امتناع الكرى في الليل ، ولا يسمى المتصرف في حاجته بالنهار ساهداً وإن كان مستيقظاً) (١) . ويذهب ذلك الباحث إلى أن هذا التحليل لم ينظر إلى السهاد على أنه قيمة قائمة في ذاتها

ولذاتها ، وليست بديلاً لليقظة حمل عليها الشاعر لأجل القافية ، بل إن
لكلمة السهاد أصالة في السياق الذي وردت فيه . ومن هنا فإن الواجب
إعادة النظر في بيت المتنبي لإدراك ما أفضى به إلى إزاحه اليقظة وإحلال
السهاد محلها .

إن المتنبي لا يترك لليقظة مكاناً لأنه يلمح فيها معاني الحياة والانتباه .
والصحة والقوة باعتبار أنها هي والنوم تشكّلان طرفي الحالة الطبيعية
للإنسان . غير أن الجبن لا يجد صاحبه لجنبه مضجراً - كما جاء في البيت .
السابق على هذا البيت - لا يترك لليقظة مكاناً فصاحبه متوتر بين حالين :
هروب إلى النوم لا يفلت فيه من المطاردة ، وسهاد لا ينعتق فيه من
الخوف .

والرمح المغروس في السكلى لا يؤخذ على أنه محاولة من المتنبي للخروج
عن السيوف المسلولة هند أشجع ، وإنما هو امتداد لتلك الرؤيا التي فرشت
شوك القتاد لجنب الجبان في البيت الذي قبله ، وهي الرماح التي ظلت
تترامى في القصيدة من بيت ابنت حتى تلاقى بالهموم لا تسكن إلا في
القلب ، في قوله :

وتد صغت الأسننة من هموم فما يخطرن إلا في فؤاد

وهكذا في سياق الجبن وشوك القتاد والرمح المغروسة في السكلى
لا يعود لليقظة مكان ، فتزاح لكي يقوم السهاد مكانها (١) .

وبهذا يظهر أن الحكم على المعنى في ضوء سياقه ينفي كثيراً مما قيل

(١) قراءة جديدة في تراثنا النقدي (ندوة) ٢ / ٧٦٥ - الرياض - سعيد
السريحي بحث بعنوان « تكثيف اللغة الشعرية - قراءة في مبحث
السرفات » .

عنه بأنه مسروق ، ويجعل النظر إلى المعنى على أنه نمو اللغة الشعرية في داخل النص بتفاعلها مع أجزاء النص وملابساته ، وهو ما يجعل المعاني الواردة امتداداً طبيعياً نبع من داخل النص ذاته وليس استعانة بأشياء من خارجه ، وعلى هذا يصبح للمعاني المشتركة في ضوء سياقها الجديد معاني وآفاقاً آخراً لم تمنح لها من قبل ، وهو ما يهدم دعوى استراقها من أى مكان آخر .

السرقه فى النقد الحديث

وحيث نبحث فى النقد الحديث لنقف على رأى نقاده فى السرقه ، فإننا نجد كثيرا من النقاد يدلون برأيهم فى السرقات ، ولكن هذا الرأى - فى مجموعه - لا يختلف كثيرا عن آراء النقاد القدماء ، مما يعنى أن هؤلاء كانوا يبحثون فى السرقات وأعينهم على النقد القديم ، برغم تقدم النظريات النقدية ، وبروز نظريات جديدة فى النقد الحديث .

وسنحاول هنا عرض آراء بعض النقاد المحدثين ، لنقف على مدى تأثيرهم بالنقد القديم ، وما أضافوه إلى هذه القضية من جديد .

١ - الشيخ حسين المرصنى :

المرصنى رأى فى السرقه الشعرية ، حيث نجده يحرم منها نوعا ، ويحل منها نوعا آخر ، فما يحرمه هو تلك السرقه التى يكون فيها المسروق أجود ، وما يحله هو عكس ذلك ، « ونحن وإن كنا نستنكر النقد الذاتى ، ونستنكر التقليد والنقد اللغوى المحض من مثل ما رأينا الآن عند المرصنى ، ولكننا نرى آراءه فى السرقه وفى اللفظ وفى المعنى ، نراها جيدة وقيمة بالتقدير (١) » .

فالمرصنى « يرى فى السرقه أن يؤخذ الشاعر على أخذ المعنى ، لاسيما إذا كان السابق أصح معنى ، أما إذا لم يكن الكلام ذا معنى غريب ، ولم يشتمل على نكتة بدعيه ، فإن الشعراء يتسامحون فى تناوله والتوافق عليه .

(١) نشأة النقد الادبى الحديث فى مصر ص ١٧

وعلى ذلك فهو يعيب قول أبي نواس :

فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يصير الجود حيث يصير
لأنه مأخوذ من قول الشنفرى :

ظاعن بالحزم حتى إذا ما مل حل الحزم حيث يحل
ويعقب على ذلك بقوله إن الحزم يتعلق بالسير والحلول ، وأما الجود
فإنه لا يصح ربطه بالسير والإقامة ، وإنما يربط بالأموال فيقال إنه جواد
على حال من عسر ويسر ، ومن ثم يرى أن بيت الشنفرى أجود وأسبق .
ولنضرب لذلك مثالا آخر هو تعليقه على قول أبي نواس فى رائيته
التي مدح بها الخصيب :

فى يشتري حسن الثنايا بماله ويعلم أن الدائرات تدور
يقول المرصفي سبقة إلى النطق به الراعى النيرى حيث قال :

فى يشتري حسن الثنايا بماله إذا ما اشترى المخزاة بالمجدبيهى
ونطق به قبله الأبيرد أيضا :

فى يشتري حسن الثنايا بماله إذا السنة الشهباء أعوزها القطر
ويأتى تعليق المرصفي على هذا المثال بأنه غير معيب حينما يقول : ومثل
هذا لا يعيبه أهل الأدب كما نقله عنهم بعض شراح لامية المعجم عند ذكره
توافق الطفرائى وصاحب المقامات الحريرى فى قولهما :

وذى شطاط كصدر الريح معتقل
بمثله غير هباب ولا وكل

وذى شطاط كصدر الريح قامته

صادفته بمنى يشكو من الحرب

قالوا إذا لم يكن الكلام ذا معنى غريب ولم يشتمل على نكتة بديعة

تسامح الشعراء في تناوله والتوافق فيه ، لأنه ليس ذا معنى غريب يسبق إلى الخاطر بدون حاجة إلى سرقة (١) :

ويكاد رأى المرصفي يقترب كثيراً من رأى الأمدى والجرجاني وغيرهما في سرقة المعنى ، حيث لا يعدون السرقة فيه إلا إذا كان المعنى بديعاً غريباً غير متداول ولا شائع ، وهذا ما يفهم من سياق رأيه السابق .

وإذا عرفنا أن المرصفي يمثل التيار المحافظ في النقد العربي الحديث ، وأنه كان يسير في نقده على سنن النقاد العرب القدماء ، أمكننا أن نعرف السر في توافق رأيه مع رأى النقاد القدماء في السرقة ، وهو بهذا يؤكد إنطباعاتنا لدينا بأنه لم يصف جديداً في مجال السرقات ، وإنما أكتفى بترديد آراء النقاد القدماء .

٢ - مصطفى صادق الرافعي :

والرافعي من النقاد الذين داروا في قلبك القدماء في بيان رأيه في السرقة ، لأنه ممن أكبوا على التراث العربي يعجبون منه ، ومنه كتب النقد العربي ، ولأنه ممن كانوا يحاربون دعوات التجديد التي تسمى إلى العربية وتراث العرب ، يتضح هذا من رأيه التالي في السرقة .

ويذهب الرافعي إلى أن شرط الشاعر الذي ترتفع عنه مظنة السرقة هو أن تكون له قوة الشعر « ودليلها الإبداع والمعنى في كل معنى والانتباه إلى أدق المناسبات ، كما يرجع التفاوت الذي يحدث بين القائلين إلى المنشأ الذي يطبع في الأنفس صفات مختلفة تغلب على بعضها دون بعض ، ثم إلى اختلاف العصر ، وما يقع لشاعر دون سواه ، وكذلك ما يتفق للواحد

(١) انظر الرسالة الأدبية ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٨٠ والتراث النقدي قبل مدرسة الجيل الجديد : عبد الحى دياب ص ٥١

ولا يتفق للآخر إلى غير ذلك مما شرط جميعه وفور القوة في الشاعر .
على أن من قال من الشعراء في جنسى ما هو بسبيله ، فإن الرافعى يرى
أن هاجسه لا ينكر عليه ، وإن توارد مع غيره فيه .

وفما يختص بتوارد الخواطر يذهب الرافعى إلى أن لها أسبابا : منها
ما يكون وحى العين إذا نزع الشاعر منزها في صنعته ، ومنها الأسلوب فإن
من الشعراء من يبنى القافية بالبيت ، ومنهم من يبنى البيت بالقافية ومنها
اختلاس المثل من جملة بعينها ، وإشتراك المعانى كأن تكون مستفيضة في
المناقلات ، أو واقعة لو شاء كل أمرىء لوجد إليها مساعا ، وكذلك التمهيد
بلفظة تؤدي إلى معنى لا يكون منها غيره ، ومثله لا يكون سرقة يعاب بها
على طريقة الشعر لا على طريقة فإن التفاضل إنما يكون في إبتكار الآشياء .
قائله مادام على شريطة الشاعر ، النظم .

وبهذا الفهم أيضا نراه يتعرض للسرقة مدعياً أن أهل البصر بالشعر
اجتمعوا على أن يكون ما بين قلبه ولسانه أنفاساً تتردد شعراً ، وقالوا
إنه ليس لأحد من أصناف القائلين عنى عن متناول المعانى عن تقدمهم ،
والصب على قوالب من سبقهم ، ولكن عليهم أن يبرزوا ما أخذوه في معارض
من تأليفهم ، ويؤدوه في غير حليته ، ويزيدوا في حسن تأليفه ، وجودة
تركيبه ، وكمال حليته ومعرضه ، فإذا فعلوا ذلك فهم أولى بها من سبق إليها ،
وهو كلام لا يمتري فيه . ومن المعانى ما يلنبه بعضه على بعض مما يكون
وراء لفظة أو تحت نادرة ، حتى لقد تجد في بليات الطريق ما نستخرج منه
المعنى الفحل ، والخطاط الرائع ، وللشاعر في ذلك فضل لا يغمطه
فيه حقه .

على أنا نعتقد أن هذه الآراء النقدية التى تمثل إتجاه الرافعى النقدى
في السرقة ، إنما هى صدى للنقد العربى القديم ، وذلك لأنه عكف على

قراءة الكتب العربية القديمة التي تعالج مسائل النقد الأدبي ، وأفاد من كنوزها (١) .

والمأمل في آراء النقاد القدماء التي عرضنا لها في ثنايا البحث وآراء الرافعي في السرقة ، يجد تشابها كبيرا بينها ، فقد أشار الرافعي إلى توارد الخواطر وعدم وقوع السرقة معها ، كما أشار إلى المعاني المستفيضة المتداولة التي لا يقع فيها السرقة ، والزيادة على المعنى المأخوذ لا يكون سرقة ، وأشار إلى المعاني البديعة النادرة وأنها مما تقع فيها السرقة ، وكل هذه آراء سبق إليها النقاد القدماء ، كما أشار الرافعي إلى ما أشار إليه القاضي الجرجاني صاحب (الوساطة) من قبل ، حين أباح للمحدثين أخذ معاني القدماء بشرط صياغتها صياغة جديدة ، كذلك أشار الرافعي إلى أن الشاعر له أن يتناول معاني من تقدموه ، والصب على قوالهم ، ولكن بشرط التجديد في الصياغة والمعارض .

والرافعي أهتم - كما قلنا - بالعكوف على التراث العربي ، ينهل منه ، وحمل لواء المحافظين في الحملة على المحدثين ، فليس غريبا أن تصدر عنه مثل الآراء .

٣ - طه حسين :

والدكتور طه حسين رأى سريع غير مفصل في السرقة ، يتضح منه أنه يرفض رفضا تاما أن يسرق الشاعر من غيره لفظا أو معنى ، لأنه عند ذلك لا يكون شاعرا ، إذ السرقة من العيوب الكبيرة التي يجب أن يتخلص منها الشاعر ، وكأنه بذلك لا يجيز للشاعر أي لون من ألوان السرقة ، ولعله يعني الألفاظ الخاصة والمعاني الخاصة ، كما سيوضح من رأيه .

(١) التراث النقدي ص ٧٤ ، ٧٥

فهو يرى أن « من الخلال التي يجب أن يتحلى بها الشاعر ، أن يبرأ شعروا من السرقات اللفظية والمعنوية ، لأن الذي يستنبط معاني الناس ويغير على ألفاظهم فليس من ذلك في شيء ، وهو في الحقيقة ناقل لا مخترع ، (١) .

ولكن قد يفهم من سياق هذا الرأي أنه يعني سرقة المعاني المبتدعة المخترعة التي عرفت لشاعر بعينه ، لأن قوله : (معاني الناس وألفاظهم) يوحي بذلك ، فالمعنى لا يكون لأحد الناس ، وينسب إليه إلا إذا ابتدعه هو ، وكذلك اللفظ ، فالسرقة عنده إذا في المعنى الخاص واللفظ الخاص ، وهذا رأى سبق إليه القاضى الجرجاني ، كما رأينا سابقا .

٤ - الدكتور محمد مندور :

يرى أنه لا يجوز الحكم بالسرقة جزافا على الشاعر ، كما كان يفعل القدماء ، نتيجة تعصبهم ضد شاعر من الشعراء في كثير من الأحيان ، والذين كانوا يحكمون بالسرقة على كل شيء وأى شيء ، ولذلك فهو يرى أنه لا بد من التفريق بين مصطلحات تتصل بالسرقة ، ويحكم عليها الناقد بالسرقة وليست بسرقة ، كالسرقة والتأثر والاستيحاء والاقْتباس ، وقد تناول تلك المصطلحات تناولا تفصيليا في كتابه (النقد المنهجي عند العرب) ، وكانه بذلك يخالف منهج القدماء في السرقة ، ويعارضهم في كثير من آرائهم .

فهو يقول : « ولقد كان لنشأة تلك الدراسات - الدراسات النقدية القديمة التي تناولت السرقة - أثر سيء في توجيهها فرأيها تسعى قبل كل شيء إلى تجريح الشعراء . ولهذا لم تستقم المبادئ التي اتخذت فيصلا فيها ، كما أنهم لم يفرقوا بين السرقة وغيرها .

(١) التراث النقدي ص ٧٩

والواقع أنه من الواجب أن نميز بين أشياء ، فهناك :

١ - الاستيحاء : وهو أن يأتي الشاعر أو الكاتب بمعان جديدة تستدعيها مطالعته فيما كتب الغير .

٢ - استعارة الهياكل : كأن يأخذ الشاعر أو الكاتب موضوع قصيدته أو قصته عن أسطورة شعبية أو خبر تاريخي ، وينمط الحياة في هذا الهيكل حتى ليكاد يخلقه من العدم .

٣ - التأثر : وهو أن يأخذ شاعر أو كاتب بمذهب غيره في الفن أو الأسلوب ، ولقد يكون هذا التأثر تملذا ، كما قد يكون في غير وعى وإنما النقد هو الذي يكشف عنه .

٤ - وأخيرا هناك السرقات : وهذه لا تطلق اليوم إلا على أخذ جمل أو أفكار أصالية وانتحالها بنصها دون الإشارة إلى مأخذها ، وهذا قليل الحدوث في العصر الحديث وبخاصة في البلاد المستنيرة (١) .

وأظن أنه بهذا الرأي يكون الحكم بالسرقة على بعض معاني الشاعر وألفاظه ، قد تحدد تحديدا دقيقا ، فلم يعد الحكم جزافا كما كان قبل ذلك ، يطلق على السرقة وما يشبه السرقة وما هو بعيد عن السرقة ، وقد يكون رأى الدكتور مندور في الحكم بالسرقة على أخذ جمل أو أفكار أصلية بنصها قريبا جدا من رأى الأمدى في الحكم بالسرقة على المعاني المبتدعة ، ورأى الجرجاني في الحكم بالسرقة على المعاني الخاصة والألفاظ الخاصة .

٥ - الدكتور محمد زكي العشماوى :

وقريب من رأى الدكتور مندور رأى الدكتور العشماوى ، فهو يرى

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٣٥٣ ، ٣٥٤

أنه لا يجوز الحكم بالسرقة جزافا على كل شيء إلا إذا سرق الثاني عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل ، أما التشابه في بعض الألفاظ ، أو التقارب في بعض المعاني فإن ذلك لا يعد سرقة ، ويبدو أن ميزان الحكم في قضية السرقات قد اعتدل شيئا ما عند هذين الناقلين .

ولندع الناقد العشماوى يحدثنا عن رأيه في السرقة ، رفضه لبعض الأمور التي تشبه السرقة وليست بسرقة .

فهو يقول : « لا يتم تشابه أو تشاكل أو ترادف في صورتين لشاعرين أو تعبيرين أدبيين لكاتبين مختلفين إلا إذا نقل الثاني عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل . عندئذ ، وعندئذ فقط يكون الثاني سارقا من الأول ، ومن ثم فإن التوليد الذي هو أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر سبقه أو تقدمه ، ويحاول أن يتأثر به ويزيد عليه ، لا يصح أن يسمى سرقة (١) ، ذلك لأننا مع اعترافنا بما في التوليد من الاقتداء بالغير والاقْتباس منه ، فإن صياغة المعنيين هما وحدهما اللذان يحددان قيمة كل منهما ، ومدى ما أضافته الثانية إلى الأولى ، وقد تحول هذه الإضافات الجديدة المعنى تحويلا كاملا ، بل إن تحويرا صغيرا في العبارة قد يرفع قيمتها درجة عالية من السمو .

وليس أدل على أن ماسماه النقاد الأقدمون توليد المعنى سابق لا يمت إلى السرقة بصفة ، من المثال الذي أورده أبو هلال العسكري عندما زعم أن ابن الرومي قد سرق معنى البيتين الآتين :

يقتر عيسى على نفسه وليس يباق ولا خالد

(١) هذا رأى ليس بجديد ، فإن الجرجاني صاحب (الوساطة) سبقه إلى القول بأن المعنى المتداول الشائع لا تقع فيه السرقة إلا بزيادة يمتد إليها الأديب ، وأخذ واحد من بعده ، فالزيادة على المعنى لا تعد سرقة .

ولو تستطيع لتقتيره . تنفس من منخر واحد

من قول الجاحظ : إن بعضهم قبر إحدى عينيه ، وقال : إن النظر بهما في زمان واحد من الإسراف .

وواضح ما في هذا الاتهام من تعسف وإحجاف ، بل ومن جهل بحقيقة الخلق الأدبي ومفهومه الدقيق . فليس من شك في أن قيمة شعر ابن الرومي لا ترتد إلى الفكرة التي استقأها أو استوحاها من الجاحظ . بقدر ما ترجع إلى صياغة بيتيه على هذه الصورة التي لو قارناهما بعبارة الجاحظ لما وجدنا مجالاً للمقارنة ، فليس من شك أن في بيتي ابن الرومي من عناصر الصياغة ما يحدد الفكرة ويلونها ، بل ويضيف إليها إضافات كثيرة ، تمنحها القدرة على الإيحاء بموقف مختلف ، بل وتكسبها روحاً مميّزة وجديداً . فالتنفس من منخر واحد ليس مساوياً للنظر بعين واحدة ، وعلى الأخص في هذا المجال الذي يتحدث فيه الشاعر عن تفتير عيس على نفسه وشحه البالغ الذي يوشك أن يقطع عليه أنفاسه ، وأن يجعله يحاسب نفسه ويراقبها مراقبة تبالغ حد الخلق حين يتمنى لغلبة الشح عليه لو استطاع أن يتنفس من منخر واحد .

أبعد هذا يمكن أن يقال بأن ابن الرومي قد سرق بيتيه من عبارة الجاحظ ؟ وهل يجوز لمن له بصر بالشعر أن يخلط في مفهومه للسرقة إلى هذا الحد الذي لا يفرق الإنسان فيه بين السرقة والتأثر أو الإستيحاء أو الاقتباس ؟ (١) .

ثم ينقل الدكتور العشماوي رأى الدكتور مندور السابق لنا كيد رأيه من جانب ، ولبيان المراد بالمصطلحات التي أوردها في نهاية رأيه من جانب آخر

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث ص ٣٦٤ ، ٣٦٥

وواضح أنه يحمل - كمنذور - على النقاد القدماء الذين كانوا يحكمون على السرقة مجرد وجود التشابه البعيد بين المعنيين، وواضح أيضا أنه يذكر في مجال السرقة المعنى واللفظ، مستخدما تلك الثنائية التي كان يستخدمها أنصار اللفظ والمعنى في النقد العربي القديم، كما أن رأيه في السرقة لا يكاد يخرج - عند النظر الدقيق فيه - على رأى القدماء في السرقة.

٦ - الناقد السعودي : أحمد عبد الغفور عطار :

وإذا كانت هذه القضية قد أخذت اهتماما كبيرا من النقاد في العصور السابقة فإنه لم يكن غريبا أن يتواصل ذلك الاهتمام حتى عصرنا الحاضر، ولهذا فقد عرض أحمد عطار لهذه القضية في مواضع متفرقة من كتبه ومقالاته. وقد اتخذ له - أحيانا - آراء تخالف آراء كثير من النقاد، ومن ذلك رأيه في سرقات المتنبي، فهو ينفىها نفيا قاطعا، على الرغم من كثرة الكتب المؤلفة حول سرقاته، والتي يثبتها أكثر النقاد، ونعلم أن بعض أولئك النقاد كان منصفًا كالقاضي الجرجاني: مما يعنى ثبوت سرقاته. ولكن أحمد عطار يقول:

« وحسبه أنه اتفق مع أفلاطون وأرسطو في كثير من الحكم، وسبقه إياهما بالإحكام والتحديد والشمول، حتى زعم بعض خصومه كالحاتمي أنه انتحل حكمه من أفيلسوف أثينا، وأتوا ببعض أمثله على مزاعمهم، تجد من يدرسها ويوازن بين مرامى أبي الطيب ومراميمها مدى غير قريب أن لشاعرنا فضل الإحكام والتجويد وبلوغ الغاية. هذا إذا فرضنا حقيقة مزاعمهم ولكننا مطمئنون إلى أن المتنبي أبعد ما يكون عن الانتحال، لأنه لم يخلق للسطو على الآثار، وإنما خلق ليبدع ويهب» (١).

ولعل هذه النظرة من عطار تغلب عليها الذاتية الناشئة من إعجابها

(١) المقالات : ١٢٣ ، ١٢٤

(١٢ م - السرقات الشعرية)

بشخصية المتنبي وشعره ؛ لأنه عجم في الحكم ، ولو تروى وأنصف لأدرك أن المتنبي من المحتمل أن يكون سارقا لبعض الآيات .

ولم يقتصر عطار في دراسته للسراقات على السرقات الشعرية ، بل درس - أيضا - سرقة بعض القصص من بعض ، لكنه يتنبه إلى أن مجرد التشابه بين القصص لا يصح الاعتماد عليه للحكم بالسرقة ، وإنما لابد من إثبات ما يدل على سرقة الثاني من الأول ، وهذه الرؤية غابت عن ذهن كثير من النقاد القدماء فمثلا بحث التشابه بين قصتين من الأدب العالمي ، وهما : « تاييس » لأناتول فرانس ، « الحسناء القديسة » لأوسكار وايلد ، وقد حصر التشابه في مايلي :

(أ) الشخصيات : في « تاييس » تاييس : الغانية الفاجرة ، بافنوس : الراهب المتعبد الذي عبد الله أربعين سنة في « الحسناء القديسة » ميرهننا : الغانية الفاجرة ، هونوريوس : الراهب المتعبد الذي عاش عبدا لله .

(ب) الأحداث : في كلتا القصتين تعمل الغانية على إغواء الصالحين ، وتحاول في إحدى المرات إغواء هذا الراهب ، لكنها تهتدي على يديه ، وتكون المفاجأة أن الراهب يكفر بالله ، ويعان الإلحاد ، ! لكن أحمد عطار يقول : « هل بعد أوسكار وايلد سارقا ؟ . أما أنا فلا أراه كذلك ، ؟ ولو كان في الأدب العربي أناتول فرانس وأوسكار وايلد لا تتم الأخير بسرقة الأول : لأن القصة واحدة ، والأبطال متشابون ، والحوادث متشابهة . لو غيرت الأسماء وحوار في القصة بعض التحوير لصح أن تنسب « تاييس » إلى أوسكار « والحسناء القديسة » إلى أناتول ، لولا اختلاف أسلوب الكاتبين ، (١) .

ونظرة أحمد عطار هذه تشبه إلى حد كبير نظرة القاضى الجرجاني الذى

كان يؤمن بوجود التشابه الذي ينشأ من غير سرقة والذي يقول : « ومتى أجهد أحداً نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً ، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثلاً يغض من حسنه ؛ ولهذا السبب أحظر على نفسي ولا أرى لغيري بت الحكم على شاعر بالسرقة . » (١) . والذي يؤكد ذلك بقوله : « فإن وافق بعض ما قيل أو اجتاز منه بأبعد طرف قيل : سرق بيت فلان ، وأغار على قول فلان . ولعل ذلك البيت لم يقرع قط سمعه ، ولا مر بخلده ، كأن التوارد عندهم ممتنع ، واتفاق الهواجس غير ممكن ، » (٢) .

وقد اهتما عطار في هذه القضية بمسألة انتحال آراء الآخرين ، وهذه المسألة أقيح من السرقة الاصطلاحية ، لأن السارق يحاول إخفاء سرقة بيجض التعديلات التي يضيفها على النص الذي يسرقه أما المنتحل فإنه ينقل النص دون تغيير أو بتغيير يسير ؛ مما يدل على شدة ضعفه وغبائه . وكان من أبرز المواقف والانتحالات التي اكتشفها من اكتشافه أن المحامي جمال الدين الشعراني سرق كتابه « صقر الجزيرة » ونسبه إلى نفسه بعد تعديلات يسيرة ، وسماه « التاريخ السياسي للمملكة العربية السعودية » . وقد أعلن أحمد عطار بنفسه عن وقوع هذه السرقة ، وادعى - تواضعاً - أنه لم يكن يرغب في الإعلان عنها . لكن إصرار عبد الله عريف - الذي أعطاه الكتاب ليقدمه للقراء - دفعه إلى الإعلان عنها (٣) . لكن هذا الادعاء يشك فيه : لأن أي أديب مهما كان ينفر من الاستنفال وسرقة آرائه ، وأحمد عطار من هذا

(١) القاضي على الجرجاني : الوساطة بين المتنبى وخصومه . تحقيق أبو الفضل

إبراهيم والبجاوي . الطبعة الثانية : ٢١٥

(٢) السابق : ٥٢

(٣) قطرة من يراع : ٨٠ ، ٨١

الصحف ، ويدل لذلك أنه أبلغ بهذه السرقة الجامعة السورية والمشرف على الرسالة - لأن الكتاب كان أصله رسالة علميا - ووزارة المعارف وبعض الجهات (١) أكل هذا وهو مدفوع إلى الإعلان دفعا؟! ولننقل أحد المواضع التي مثل بها عطار على وقوع تلك السرقة :

« جاء في مقدمة « التاريخ السياسي ، (٦ ، ٧) : « أعجبت بصورة خاصة بعبقريته ابن مسعود السياسية الناضجة البكر التي لا يوجها إلا من بلغ مرتبة عالية من مراتب الذهن والنضج . وإلا من أوتي معرفة متينه بأساليب الساسة ومقررى مصائر الشعوب . ويزيد من فضل ابن مسعود أنه لم يدرس الحقوق في الجامعات . »

وفي « صقر الجزيرة » (٣١ / ٧١٩) : « أظهر ما يكون من خلائق ابن مسعود عبقريته السياسية الناضجة البكر التي لا يوجها إلا من بلغ مرتبة عالية من مراتب الذهن والنضج ، وإلا من عرف أساليب الساسة ومقررى مصائر الشعوب . ويزيد من فضل ابن مسعود أنه لم يدرس الحقوق في الجامعات . . . (٢) . »

وعندما نتقل إلى الصعيد المحلي نجد أنه يمدح أدباء الحجاز قائلا :

« وليس أدباء الحجاز طلاب تساية يريدون تزجية الفراغ ، وإنما هم عشاق فن يريدون أن يفهموا الحياة ، ويكشفوا عن ضلالاتها ، ويغوصوا في أعماقها ، ويسيروا أغوارها ، ويشهدوا مواكبها ، ويروا ما فيها من صور ومشاهد وآلام وأحلام وهم أحرار فكير ... وهم يركضون في الطريق قراء حتى أطاعهم القلم ، فكتبوا ، وكتبوا ، ثم أجادوا فيما يكتبون »

(١) نص أعضاء على ذلك : قطرة من يراع : ٨٣

(٢) قطرة من يراع : ٨١

ويُنظّمون ، (١) . ويلاريب فن يقرأ هذا النص ربما يحكم بأنه لم يلاحظ أى سرقة قام بها أديب حجازى ، لكن هذا يتلاشى عند قوله :

« وإذا قلت « أدباء الحجاز ، فإنما أقصد أفراد لا يتجاوزون العشرة ، أما غيرهم فإما أن يكونوا ناشئين أو شداة أو أديباء ، وهم كثير ليسوا من الأدب الجيد فى شىء ، ، (٢) . فهذا النص يفهم منه عدم رضاه عن بعض الأدباء الحجازيين الذين يسرقون أفكار غيرهم ، وينتحلونها ، وقد صرح بذلك بقوله :

« إن مدعى الأدب وسماسته كثير عددهم لدينا ، ... هؤلاء السارقون لأفكار غيرهم يغالطون أنفسهم ، ويشغلون القراء حينما يزجون إليهم ما سرقوا من مقالات أدباء مصر وغيرهم ، وينشرون ذلك فى صحفنا فى جراءة ووقحة وتبجح ، ظنا منهم أن القراء جميعا لم يطلبوا على ما أطلعوا ، فيستغلون - بحيلهم - هذه الجرائد طلبا للشهرة والبروز ، غير أنهم ان يجدوا السبيل إلى آما لهم المحطومة ، وما أشد شبيبهم بحجر يلقي فى اليم ، فيحدث فيه دوائر لاتعم أن تضمحل وتفنى ، (٣) .

وقدرأى أحمد عطار فى فترة من الزمن على تتبع سرقات الأدباء من المقالات التى تنشر فى صحف مصر ومجلاتها وكان أن كشف للقراء كثيرا من السرقات ، فمثلا عباس الزواوى نشر مقالة « عصور الألم - عصور فن وإبداع ، (٤) فأثبت عطار أنه سرق معظم أفكاره من العقاد والمازنى .

(١) المقالات : ٢٠٨

(٢) المقالات : ٢٠٩

(٣) السابق : ٢٢٠ . وأحمد عطار : مقالة نصوص الأدب ومجانين الشهرة ،

صوت الحجاز . العدد ٢٢١ ، فى ٧ / ٦ / ١٣٥٥ ، ص : ٣

(٤) عباس الزواوى : مقاله عصور الألم - عصور فن وإبداع ، صوت

الحجاز ، العدد ٢٠٨ فى ٥ / ٣ / ١٣٥٥ .

وذلك في مقالة «للمحقيقة والتاريخ» (١) التي نشرها في الصحيفة نفسها التي نشر فيها الزواوي مقالته .

وكذلك حينما نشر عبد المجيد شبكئي مقالة «فقدان النقد النزيه من أدبنا» المزدهر» (٢) أثبت عطار أنه سرق هذه المقالة ، وأن أصلها مقالة «مشكلة النقد والنقاد» (٣) . والتي نشرت في مجلة عربية . فمثلاً أقال صاحب النص المسروق : «الأدب المصري على الرغم من حداثة . . . يعاني مشكلة عويصة . . . هي . . . مشكلة النقد والنقاد . . . فما من كتاب يظهر إلا ويتصدى له إمام صديق للمؤلف يحاييه ، ويقارضه الثناء ، ويسرف في مدحه . . . ويتصيد له الشهرة الزائفة من حيث لا يدري . . . وإما متحامل مغرض . . . يود . . . الإسفاف بشخصية المؤلف . . . والغض من شأن العمل الأدبي الذي بين يديه غير عانى بالنزاهة الفكرية التي هي أولى خصائص النقد الشريف» (٤) . فنقل عبد المجيد هذا النص كما هو ، لم يغير فيه سوى بعض الألفاظ التي تلائم البيئة الحجازية . فمثلاً بدلا من «الأدب المصري» قال : «الأدب الحجازي» . ولإيهام القارئ عمل عبد المجيد على إضافة بعض العبارات على ما يسرقه ، وقد وضعت النقط على الألفاظ التي زادها من غير أن يغير أى شيء قبلها أو بعدها .

لكن هناك أمرا يجدر الاهتمام به ، وهو أنه كشف هذه السرقات في

(١) أحمد عطار : مقالة للمحقيقة والتاريخ ، صوت الحجاز ، العدد ٢٠٩ في

١٢ / ٣ / ١٣٥٥ هـ .

(٢) عبد المجيد شبكئي : مقالة فقدان النقد النزيه من أدبنا المزدهر ، صوت

الحجاز ، العدد ٢١٧ في جمادى الأولى / ١٣٠٥ هـ .

(٣) مصطفى القشاش : مقالة مشكلة النقد والنقاد ، مجلة الصباح ، العدد ٧٩ في

رمضان ١٣٥٤ هـ .

(٤) السابق ، والمقالات : ٢٢٢

النصف الأول من سنة ١٣٥٥ هـ، ثم انقطع عن هذا العمل نهائياً؛ مما يعني أنه تعرض لأسباب فرضت عليه الكف عن متابعة هذه السرقات، وأظن أن من أبرزها أن أحمد عطار اتهمه بعض النقاد بأنه ينتحل آراء العقاد والمازني وميخائيل نعيمة وآخرين. وقد أثبت ذلك سيف الدين عاشور الذي كتب مقالات موقعة باسم «جرير» (١)، نشرها في النصف الثاني من سنة ١٣٥٥ هـ (٢) وقد قارن في تلك المقالات بين ما كتبه أحمد عطار في «كتابي»، وبين ما كتبه أولئك الأدباء. وقد كانت النصوص تدل دلالة صريحة على أن أحمد عطار انتحل آراء أولئك الأدباء، بل إن أحمد عطار حينما رد على كاتب المقالات لم يستطع نفي تلك الانتحالات (٣)، وإنما حاول التشكيك في الكاتب مستغلاً اعتماده على اسم مستعار، كما حشد بعض الأقوال التي تشيد بكتابة «كتابي»، دون أن يحاول الإشارة أو الاعتراف بالانتحالات. ويبدو أن هذه المقالات أجبرت أحمد عطار على التخلي عن كشف انتحالات الحجازيين لآراء غيرهم؛ لأنه لو لم يكف عن ذلك فإن غيره سيكشف انتحالاته. فأثر السلامة! وأصبح لا يلجأ إلى إتهام الآخرين بالانتحال إلا بعد ما يتهمونهم هو بالانتحال، فمثلاً لم يهاجم السرحان، ويتممه بالانتحال والسرقة إلا بعد أن اتهمه بأن معانيه الشعرية قد سرقها من غيره (٤).

هكذا يشارك الناقد السعودي أحمد عبد الغفور عطار في قضية

(١) أثبت أنه سيف الدين عاشور محمد العوين. (المقالة: ٢ / ٥٢٧ - الحاشية).

(٢) جرير: كتابي للأديب أحمد عطار نقد وتحليل، أم القرى، الإصدار: ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٩.

(٣) أحمد عطار: مقالة مناقشة ورد، أم القرى، العدد ٦٣٤،

في ١١/٢/١٣٥٥ هـ ص: ٦

(٤) المقالات: ١٧٨

السراقات مشاركة فاعلة واسعة النطاق ، فقد بحثها في مجال الشعر والقصة ، وتميز موقفه فيها بالدقة والتروى في إصدار الأحكام ، فهو لا يحكم بالسرقة اعتمادا على التشابه بين العملين الأدبيين فقط ، بل لا بد من التأكد من أن صاحب النص الثاني أطلع على النص الأول ، وقد أوضحنا أبرز السرقات التي اكتشفها عطار سواء في الصعيد العربي أو المحلي ، وحاولنا تسليط الضوء على السبب الذي دعاه إلى عدم مواصلة تتبع الأدباء الذين يسرقون أفكار الآخرين .

ويتضح من هذا العرض للسرقة في النقد الحديث ، ومن خلال آراء بعض النقاد ، أن الغالب على نظريته لها تأثيره بنظرة النقد القديم ، حيث لا نجد فروقا كبيرة تذكر بين النقادين ، فالآراء تكاد تكون واحدة بين النقاد ، واتكاه النقاد المحدثين على آراء النقاد القدماء واضح فيما عرضنا له ، كما يتضح أيضا أن آراء النقاد المحدثين تقترب رويدا رويدا من آراء أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، حيث لانزال نرى عندهم الفصل بين اللفظ والمعنى قائما في آرائهم ، والاهتمام بالمعنى في مجال السرقات واضح تمام الوضوح كما كان في النقد القديم .

وهكذا يكون النقد الحديث امتدادا طبيعيا للنقد القديم في قضية السرقات ، سواء من حيث الحكم بالسرقة ، أو من حيث المواضع التي يحكم فيها بالسرقة ، أو من حيث الاهتمام باللفظ والمعنى ، وهذا أمر طبيعي يتمشى مع حركة إحياء القديم في الأدب والنقد ، التي كانت بارزة في مجال النهضة الأدبية الحديثة .

خاتمة

كانت قضية السرقات من القضايا النقدية الهامة التي شغلت النقاد قديماً ووحيداً ، نظراً للتشابه الشديد بين الشعراء في معانيهم وألفاظهم ، واتكاه اللاحق على السابق ، فكان لا بد من تحديد إطار دقيق لهذا التشابه ، حتى لا يظلم اللاحق ولا يغبن السابق ، بتحديد مواضع السرقات تحديداً دقيقاً بعيداً عن التعصب والهوى ، ولذلك خلف لنا النقد القديم كما هائلاً من الآراء التي قدمت في السرقة وأسبابها ومواقعها ، فكان هذا دافعاً لغربة تلك الآراء ، وتصفيتها بعيداً عن التعصب الذي برز عند بعض النقاد .

وقد رأينا أن نخصص البحث بناقدين كبيرين برز صيتهما في القرن الرابع الهجري ؛ وكانت لهما آراء سديدة في السرقة أنصفاً فيها للمحدثين إلى حد كبير ، بعد أن كان التعصب للقديم قبلهما يسد على كثير من النقاد طرق النظر الصائب والحكم السديد .

وذلك عرضنا لآراء النقاد في السرقة قبلهما ، مبيينين أوجه التشابه بين تلك الآراء ، ثم عرضنا لآراء الأمدى والجرجاني في كتابيهما (الموازنة) و (الوساطة) ، مبيينين التشابه الذي كان بين بعض آرائهما وآراء السابقين والجديد الذي ظهر في السرقة عندهما ، والذي يدل على إنصافهما إلى حد كبير في هذه القضية ، وقد كشف البحث بوضوح عن دقتهما في الحكم على الشاعر بالسرقة ، كما كشف البحث أيضاً عن التقارب الشديد بين النقد القديم والنقد الحديث في موقفهما من السرقة ، ورأينا أيضاً تقارباً شديداً بين بعض آراء لنقادنا المحدثين وآراء كل من الأمدى والجرجاني ، مما يعني أن نظرة النقاد القدامى والمحدثين تتقارب إلى حد كبير في قضية السرقات ، وقد كشف البحث النقاب عن ذلك كله .

والواقع إن البحث عن السرقات في شعر شاعر أمر ليس بالهين ، فهو يحتاج إلى ناقد بصير .

وقد برز هذا الإحساس بهذه المشكلة منذ قديم الزمان ، وقد اشتهر قول عنتره بن شداد العبسي :

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

ويظهر أن هذا الإحساس قد تسرب إلى نقاد الشعر ، فالقاضي الجرجاني - كما مر في البحث - يقول في موضوع كشف مواطن الأخذ بين الشعراء : « هذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير (١) » ، وتخرج من القول فيه بالسرقة ، وقال : « إنما أقول : قال فلان كذا ، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ، فأعتم به فضيلة الصدق ، وأسلم من اقتحام التهور (٢) » ، ولما عقد ابن رشيح القيرواني بابا لهذه المسألة قال : « فيه أشياء غامضة إلا عن البصير الحاذق (٣) » .

وتبين من خلال البحث أيضاً أن الآراء تتفاوت بين الاعتدال والتشدد ، في إمكان إثبات الشاعر بالجديد المبتدع ، وعدم السير على خطى الفحول السابقين ، فهناك من النقاد من ضرب حول الأولين سورا لا يقتحم ، حتى « إن أحدهم ينشد البيت فيستحسنه ويستجيده ، ويعجب منه ويختاره ، فإذا نسب إلى بعض أهل عصره وشعراء زمانه كذب نفسه ، ونقض قوله (٤) » .

ولعل من هؤلاء ابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) فإنه لما سمع شعراً لابي تمام ، قال : إن كان هذا شعراً فما قالته العرب باطل ، فأنكر إطلاق اسم الشعر على ما سمع من شعر أبي تمام لكونه لم يكن على سنن الأولين .

(٢) السابق ص ٢١٥

(٤) الوساطة ص ٥٠

(١) الوساطة ص ١٨٣

(٣) العمدة ج ٢ ص ٤٥٣

وفي مقابل ذلك نجد أن ابن طباطبا يقول : د المحنة على شعراء زماننا
في أشعارهم أشد منها على من كان قبلهم ، لأنهم قد سبقوا إلى كل معنى بديع
ولفظ فصيح (١) .

وقد أحس القاضي الجرجاني بالمشكلة ذاتها فقال : د إن أهل عصرنا
ثم العصر الذي بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة ، وأبعد عن المذمة ، لأن من
تقدمنا قد استغرق المعاني وسبق إليها ، وأتى على معظمها ، ومتى أجد
أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه
غريباً مبتدعاً ، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ، ثم تصفح عنه الدواوين لم
يجنطه أن يجده بعينه ، أو يجد له مثلاً يغض من حسنه (٢) .

فإذا كان هؤلاء النقاد المتقدمين يرون أن الشعراء قد سبقوا إلى
المعاني منذ أزمان خالية ، وإذا كان بعض هؤلاء النقاد قد أحسوا بصعوبة
الابتكار على الشعراء منذ القرن الثالث الهجري ، حتى لم يعد أمامهم
أحدهم إلا أن يقف محصوراً بين لفظ قد ضيق مجاله ، وحذف أكثره ،
وقل عدده ؛ وحظر معظمه ، ومعان قد أخذ عفوها ، وسبق إلى
جيدها (٣) .

وإذا كان كذلك ، فينبغي أن يعذر المحدثون فيما وقع في شعرهم من
تشابه في المعاني مع شعر السابقين ، ولهذا انطلق الأمدى والجرجاني من هذا
المنطلق يدافعون عن المحدثين ممثلين في أبي تمام والبحترى والمتنبي ، في
هذا الجانب ، كما تبين من البحث .

ويتبين من البحث أيضاً أن النقاد قد فصلوا في موضوع الأخذ وينتوا
أنواعه ، والمعيب منه وغير المعيب ، وهم في ذلك ما بين متبع وناقل وبين

(١) عيار الشعر ص ١٥

(٢) الوساطة ص ٢١٤

(٣) السابق ص ٥٢

مبتدع يضع المصطلحات والأحكام التي تروق له ، ومن متأخريهم نجد أن ضياء الدين بن الأثير قد وفى الموضوع ، وقسم السرقات تقسيما دقيقا بعد أن اطلع على تراث المتقدمين ، ومن أجل ذلك اعتمدنا - غالبا - على أقسامه ومصطلحاته ، متخذين منها مصباحا انطلقنا منه فى دراسة أنواع السرقات فى هذا البحث .

وفى البحث نتائج أخرى كثيرة ، ولكننى أرى من التكرار ذكرها هنا ، ومن الخير للقارئ أن يهتدى إليها بنفسه ، ليشعر بالمتعة .

والله الموفق ؟

(تم بحمد الله)

المصادر والمراجع

- ١ - اتجاهات النقد الأدبي العربي - د. محمد السعدى فرهود -
دار الطباعة المحمدية - القاهرة - ط . ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .
- ٢ - اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجرى - د. أحمد مطلوب
وكالة المطبوعات - الكويت - ط ١ - ١٣٩٣ هـ .
- ٣ - أخبار أبي تمام - الصولى - حقيقه وعلق عليه : خليل محمود
عساكر - محمد عبده عزام - نظير الإسلام الهندى - قدم له
الدكتور أحمد أمين المكتب التجارى للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت .
- ٤ - أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني .
- صححه السيد محمد رضا - دار الكتب العلمية - بيروت -
لبنان - ١٤٠٩ هـ
- تحقيق : هـ . ريتز - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - مكتبة المتنبي - القاهرة
- ٥ - أصول النقد الأدبي - أحمد الشايب - مكتبة النهضة المصرية -
ط ٨ - ١٩٧٣ م
- ٦ - الإيضاح فى علوم البلاغة - الخطيب القزوينى - منشورات
مكتبة النهضة .
- منشورات دار الكتاب اللبنانى - بيروت ط ٤ - ١٣٩٥ هـ .
- ٧ - البديع ابن المعتز - مطبعة ستيفن أوستن - بر تفور - ١٩٣٥ م
- ٨ - البستان [معجم لغوى مطول] - عيد الله البستانى .

- ٩ - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح - عبد المتعال الصعدي - مكتبة الآداب والمطبعة النموذجية بمصر .
- ١٠ - تاريخ النقد الأدبي عند العرب - إحسان عباس - ط ١ / ١٣٩١ هـ
- ١١ - تاريخ النقد الأدبي عند العرب - طه أحمد إبراهيم .
- دار الحكمة - بيروت - لبنان .
- ١٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٣ - دار القلم - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ١٤ - تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري - د / محمد زغلول سلام دار المعارف - بمصر .
- ١٥ - التراث النقدي قبل مدرسة الجيل الجديد - عبد الحى دياب - دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ .
- ١٦ - جواهر البلاغة - السيد أحمد الهاشمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٦ .
- ١٧ - الحصرى وكتابه زهر الآداب - د. محمد سعد الشويعر - دار العربية للكتاب - ليبيا - تونس - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٨ - الحيوان - الجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - ط ٣ - ١٣٨٨ هـ - منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي - بيروت - لبنان .
- ١٩ - الخصومة بين القديم والجديد في النقد العربي القديم - د/ البسيوني أحمد منصور - مكتبة الفلاح - الصفاة - الكويت - ط ١ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨١ م
- ٢٠ - دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - مكتبة الخانجي - بالقاهر ط ٢ - ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

١٩ - الذوق الأدبي - د. عبد الفتاح عفيفي - مطبعة الأمانة - القاهرة
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٠ - السرقات الأدبية - د. بدوى طبانه .

- مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ط٤ - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- دار الثقافة - بيروت - لبنان - ١٩٨٦ م .

- دار الثقافة - بيروت - لبنان - ط٣ - ١٩٣٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢١ - الشعر والشعراء - ابن قتيبة - تحقيق : أحمد محمد شاكر -

دار التراث العربي - ط٣ - ١٩٧٣ م .

٢٢ - الصناعتين - أبو هلال العسكري - القاهرة - ١٩٢٠ م

٢٣ - طبقات فحول الشعراء - ابن سلام - دار النهضة العربية للطباعة
والنشر - بيروت - لبنان .

٢٤ - الطراز - يحيى بن حمزة العلوى اليمنى - دار المقتطف - مصر - ١٩٧٤ م

- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠ هـ

- مكتبة المعارف - الرياض .

٢٥ - علوم البلاغة - أحمد مصطفى المراغى - دار القلم بيروت .

٢٦ - العمدة - ابن رشيق - تحقيق : محمد يحيى الدين عبد الحميد .

دار الجيل - بيروت - لبنان - ط٤ - ١٩٧٢ م .

ط٥ - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٢٧ - عيار الشعر - ابن طباطبا - المكتبة التجارية بالقاهرة -

ط١ - ١٩٥٦ م

- ٢٨ - الفن ومذاهبه في الشعر العربي - د. شوقي ضيف - دار المعارف - مصر .
- ٢٩ - في النقد الأدبي - د. عبد العزيز عتيق - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط ٢ - ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٣٠ - القاضي الجرجاني الأديب الناقد - د. محمود السمرة ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ط ٢ - ١٩٧٩ م
- ٣١ - القاموس المحيط ، الفيروز ابادي - تحقيق - مكتب التراث - مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٢ - قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث - د. محمد زكي العشماوي - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان ١٤٠٤ هـ - دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، ط ١ - ١٤١ هـ - ١٩٩٠ م
- ٣٣ - قطرة من يراع ، أحمد عبد الغفور عطار ، نشره الشربتلي بمكة . ١٣٧٥ هـ
- ٣٤ - كلام في الأدب - أحمد عبد الغفور عطار ، المؤسسة العربية للطباعة بمكة - ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٣٥ - المثل السائر ج ٣ - ابن الأثير - تحقيق : د. أحمد الحوفي - د. بدوي طبانة - دار الرفاعي - الرياض ط ٢ - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- ٣٦ - مشكلة السرقات في النقد العربي - د. محمد مصطفى هدارة ، المكتب الإسلامي - بيروت ، لبنان ط ٢ ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ط ٣ - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م
- ٣٧ - المعجم المفصل في علوم البلاغة - د. إنعام فوال عكاوي . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . ط ١ - ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م

٣٩ - المقالات - أحمد عبد الغفور عطار - شركة استاندرد للطباعة -

١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م

٤٠ - مقدمة ابن خلدون - دار القلم - بيروت ط ٦ - ١٤٠٦ هـ

٤١ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء - حازم القرطاجني - تحقيق : محمد

الحبيب بن خوجة - تونس ١٩٦٦ م

٤٢ - الموازنة بين أبي تمام والبحترى - الأمدى .

- تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر

١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م

- تحقيق : السيد أحمد صقر - دار المعارف - بمصر - ط ٢

١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

٤٣ - نشأة النقد الأدبي الحديث في مصر - عز الدين الأمين -

القاهرة ط ١

٤٤ - النقد الأدبي الحديث ، د . محمد غنيمي هلال - نهضة مصر -

القاهرة .

٤٥ - نقد الشعر : قدامة بن جعفر - تحقيق : كمال مصطفى ، ط ٣

مكتبة الخانجي - القاهرة .

- ضبطه وشرحه محمد عيسى فتون - ط ١ - ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٤ م -

المطبعة المليجية .

٤٦ - النقد المنهجي عند العرب - د . محمد مندور - دار نهضة مصر -

القاهرة .

(م ١٣ - لسرقات الشعرية)

٤٧ — الوساطة بين المتني وخصومه ، القاضي الجرجاني - تحقيق : محمد

أبو الفضل براهيم - على محمد البجاوي - دار إحياء الكتب

العربية - ط - ٢ - ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

— طبع مطبعة عيسى الباني الحلبي - القاهرة .

٤٨ — يتيمة الدهر ج ٢ - الثعالبي - مطبعة الصاوي - القاهرة - ١٩٣٤ م

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	إهداء
٥	مقدمة
	تمهيد : ويتضمن
١٥ - ٢٣	تعريفها - موقع السرقات من علم البديع - السرقة بين البلاغيين والنقاد
	الفصل الاول
٢٥ - ٤٥	تطور البحث في السرقة عند القدماء
٢٥	١ - تطور المصطلح
٢٥	٢ - آراء النقاد والبلاغيين فيها
	الفصل الثاني
٤٧ - ٦٧	أنواع السرقات
	النسخ - السلب - المسخ - الاتحال - المرافدة - الاحتماد
	- النظر - والملاحظة - الاختلاس - الموازنة - الموارد
	- الالتقاط - والتلفيق - كشف المعنى - المجدود من الشعر .
	الفصل الثالث
٦٩ - ٨١	السرقة في كتاب (الموازنة الآمدى)
٦٩	المواضع التي تكون فيها السرقة
٧٢	المواضع التي لا تكون فيها سرقة
٧٨	موقف الآمدى من السرقات في شعر أبي تمام
٨٤	موقف الآمدى من السرقات في شعر البحتري
	الفصل الرابع
٩٣ - ١١١	السرقات عند الجرجاني في كتابه (الوساطة)

الصفحة	الموضوع
٩٣	• المواضع التي تكون فيها السرقة عند الجرجاني
٩٤	• من مواضع السرقة المحمودة
٩٦	• السرقة المذمومة عنده نوحان
٩٧	• المواضع التي لا تكون فيها سرقة
١٠٢	• قدم السرقة
١٠٣	• دفاع الجرجاني من معاصريه
١٠٤	• موقف الجرجاني من السرقات في شعر المتنبي
	الفصل الخامس
١١٣ - ١٣٣	موازنة بين الرجلين
١١٣	١ - في موضع السرقة
١١٦	٢ - موقفها من السرقة عند الشعراء السابقين
	٣ - في موقفها من السرقة في شعر كل من
١١٩	(أ) أبو تمام (ب) البيهقي
	الفصل السادس
١٣٥ - ١٨٤	السرقات الشعرية بين النقد القديم والحديث
١٤٧	أولاً : السرقات في ضوء قضية اللفظ والمعنى
١٥٢	ثانياً : السرقات في ضوء نظرية النظم
١٦٨	السرقة في ضوء النقد الحديث
١٨٥	خاتمة
١٨٩	المصادر والمراجع

عزى القارىء الكرىم

أعتذر إلك هما يكون قد وقع فى هذا الكتاب من أخطاء قد يكون
السر فى وجودها يكمن فى تعدد الأملى عليهم ومدى تنوع ثقافتهم
وإختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ، ومن ثم لزم التنويه بدابة .

www.dorat-ghawas.com

www.dorat-ghawas.com
www.dorat-ghawas.com
www.dorat-ghawas.com

تصويبات الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
الإهداء	٥	بنائه	بنتائه
٥	٦ من أسفل	الإدعاء	الادعاء
٧	١٠	وأثرها	وأثره
	١١	بينما	في حين
	٢١	مبيناً	أمثال
٨	١٠	بعض	ببعض
٩	١	وتفصيله تفصيلاً	وتفصيله فيه تفصيلاً
	٣	التي	والتي
	٨	بصراح	بصراحة
	١٢	وتجددت	وتحددت
	٢٠	إذا	إذ
١٠	٢	في ما	فيما
	٥	لبعض	ببعض
١١	٢	على ما ذهبنا إليه	على صحة ما ذهبنا إليه
	١٠	كما كان	كما شكل
	٤	وابن قتيبة سبق	وابن قتيبة قد سبق
١٢	٤	ومن ذلك	من ذلك
	٧	من البحث	في البحث
	٩	طبيعي	طبعي
	٩	واحدة	واحد

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٦ من أسفل	للحديث	إلى الحديث
١٥	هامش ٣	عبد الرووف	عبد الرؤوف
١٦	هامش ٣	السرقان	السرقات
١٨	٨	نقله	نقطة
	٩	الأمثلة	الأمثلة
		التي بنقلونها	التي بنقلونها
١٩	٣	المطالع	المطلع
٢٠	٣	بينما	في حين
٢١	١	وللإجابة على	وللإجابة عن
	١١	وجد	وجده
	٣ من أسفل	الإقتفاء	الاقتفاء
٢١	٢	وخالياً من عوامل الإدعاء	خالياً من عوامل الادعاء
٢٢	١	حبذا	بهذا
	٣	وإذا ما بحبنا	وإذا بحبنا
		نجد	وجدنا
	٤	بأمتهم العريقة	بهذه الأمة
	٧	راوى	راو
	٩	يدعوا	يدعو
	١١	هنا	هذا
	٦	بينما	في حين
٢٣	٣	بينما يتناول البلاغى السرقة	أما البلاغى فيتناول السرقة
	٥	قد لا يجد	قد لا يجدى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٦	مصطلح من هذه المصطلحات	
		مصطلحاً من هذه المصطلحات	
		مدلوها	في مدلوها
		السطر الأخير	بعضه بنصه
٢٦.	٤، ٣	إلا أنه استخدم قد استخدم	
	٦	كما قال محمد هدارة	كما قال الدكتور محمد هدارة
		بذلك	
	٣	من أسفل	تحرزاً عن وإحساناً تحرزاً عن الخطأ ، وإحساناً للظن
٢٧.	٤	الإغتصاب	الاغتصاب
	٥	وضائي	وضائي
	٧	بعد	بعده
	٣	طبيعياً	طبعياً
٢٨.	٣	الإختلاف	الاختلاف
٢٩.	٣	إستخدام	استخدام
	٥	أغارة	إغارة
	٧	إلا أنه استخدم قد استخدم	
	٦	أخفاء	إخفاء
	٥	المعدل	المعدل
	٢	الأجتلاب	الاجتلاب
		الإهتدام	الاهتدام
٣٠.	٨	داوومها	راووقها
	٩	نخابه	صباحه
	١٣	صاحبه	صباحه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٢ من أسفل	الإدعاء	الادعاء
	الأخير	الإدعاء	الادعاء
٣١	١	الإدعاء	الادعاء
٣١	٥	الشعراء إلى ثلاثة	الشعراء ثلاثة
	٤	الإغتصاب	الاغتصاب
٣٢	٥	التكريه	التكريه
	١٠	اعب	أعب
	١٤	بنيه	بنية
	٣	نجلنا	بخلنا
	٢	المواددة	الموارد
	السطر الأخير	يقول الآخر	يقول الآخر
٣٣	١	مؤم	قوم
	٢	بن	ابن
	١٣	الطثريه	الطثريه
	١٤	رأني	رآني
	٣	من غير فلاءصبا	من نمير فلا كعبا
٣٤	٢	روان حاولوا	وإن حاولوا
	٣	وغير كثير	وغير هذا كثير
	٨	لطريقة	إلى طريقة
	الأخير	الاحتلاس	الاختلاس
٣٥	١٠	زهير ابن	زهير بن
	١١	المرزية	الرزية
٣٦	٧	فكر	ذكر
	٩	بلدى	إبلى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	١٠	وأشرب	وأشم
		بلفظ	بلده
	هامش ٢	ص ٩٧	ص ١٢٧ ، ١٢٨
٣٧	١	استيقان	استيقاف
٣٨	١٣	لا يدع	لا بدع
	٦ من أسفل	خط	خطر
٣٩	٧	فلاولى	فلاول
٤١	٧	السرقاة	السرقات
٤٣	٥	بدان	يدان
٤٤	٢	حديثا	حديثه
	١٣	إذ إن	إذ أن
٤٧	٤	محصنة	محضة
	٣	عبد الله الزبير	عبد الله بن الزبير
٤٨	٨	الرضاعة	الرضاعة
٤٩	٦	قسمه إلى ثلاثة	قسمه ثلاثة
٥١	١١	ضياء البنين ابن الأثير	ضياء الدين بن الأثير
	٤	عامض	غامض
	٣	إلا عن	إلا من
٥٣	٧	أنى عطاءك	أن عطاءك
تضاف عبارة (أخذه مسلم بن الوليد فزاد عليه وهو قوله) :			
والإضافة تكون قبل البيت الأخير :			
		السطر قبل الأخير	قصر الرمح لم يمس
		قصر لم يمس	فيكسى
٥٤	١	فيكس	الأول
		الأول	الأول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٢	حسنا	بيوت حسنه
٥٥	٢	ذيا به	في با به
	٤	قول أبي تمام	فقول أبي تمام
	١٠	فما جاء	فما جاء
٥٦	٨	يقيال	يقال
٥٧	٢	خلقا بأطراف	خلقنا بأطراف
	١٠	أنس سبكا	أحسن سبكا
	١٢	بهلا كه	بهلا كه
٥٨	هامش ٣	شيا مثل المحنة بأضرع	شيا مثل المخلاة يغطي به ضرع
		والحبل	والجعل
٥٩	١	لم يكد	لم يجد
	٢	ولكنا	ولكنه
		من ذلك على الوجه	
		من ذلك حددها	
	٦	راؤوقها	زاووقها
	١٠	سبنو نعش	بنو نعسن
٥٩	١١	جمعة المثل	جمعة المثل
	٦ من أسفل	الإتحال	الاتحال
٦٠	٣، ٢، ١	الإدعاء	الادعاء
	٦	الشعراء إلى ثلاثة الشعراء ثلاثة	
	٧ من أسفل	للفرزدق تال	للفرزدق قال
	٢	خنه	خذه
٦١	٧	ألا أعينك	ألا أعينك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٩	الخيار	الخيارا
٤	من أسفل	فاخذ كثير غره	فاخذ كثير عزة
		واهتمام	واهتمدم
٦٢	٨	لأنس	لأنسى
٦٤	١٠	عبده	عبدة
	الأخير	ومنه أنواع	ومن أنواع
٦٥	٢	الشييعى	الشييص
	٥	نحول قول	نحو قول
٦٦	١٠	حركا الملك	حركنا الملك
٦٩	٤	إنى السرقات	إلى السرقات
٧٠	٥	يرنى	يرى
	٢	وهمة	وهمة
٧١	١	الإمدى	الأمدى
	٨	على الحجنى	على الحجى
	٦	النس	الناس
	٤	مليمة	حليمة
٧٢	٣	مختلفان	مختلفان
٧٣	٥	خلق	خلف
	١١	وما إن له	وما إخاله
٧٤	٣	ترمى	ترمى
	١٢	لطينه	لطيفه
٧٥	٧	البحرىنى	البحترى
٧٦	٧	خزنا	حزنا
٧٦	٧	أشاف	أثاف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٨	الفتعسى	الفتعسى
	٦ من أسفل	إني	أني
	٢	و يمثلن	و يمثلن
	٣	إدعاء	إدعاء
٧٩.	٤	وفي قوله	وهي قوله
	٥	يمدق	يمدق
	٦	تزرا	تزرا
	٨	مستشركات	مستشركات
	٨	بك أرى	بل أرى
	٤	من محاسنه	عن محاسنه
٨٠	٥	مرادا لفتعسى	مرادا لفتعسى
	٦	حوانبيها	جوانبيها
	١٠	مراد	مرار
	١١	الملطوقة	الملطومة
	٣	قول امرؤ	قال امرؤ
٨١	٢	فيكشفه	فيكشفه
	٥	فكشفه	فكشفه
		واجاد	واجاد
	٦	الخطى	الخطى
٨٢	٤	(إني أن يقول)	(إلى أن يقول)
٨٣	٨	قوله تعالى	تحذف (تعالى)
٨٤	١	قتلت	قتلن
		صبرته	صيرته
٨٤	٨	خذ من	أخذ من

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٥	٣	تصدت	قصدت
	٥ من أسفل	سعد يكرب	معد يكرب
	٢	الإصابة	والإصابة
٨٦	٤	حلق	حلف
٨٧	٢	والاختان	والاختات
	٩	ابن الأمدى	أن الأمدى
٨٨	٥	طبيعيا	طبعيا
	١٠	ينها	في حين
٩٠	٩	ثلاثة	ثلاث
	١٢	شعري	شعر
	١٤	أبي تمام	أبو تمام
	٤	اتخاذ	اتحاد
٩١	٤	متأخر	متأخرا
٩٣	٢٤١	القاضى على على	القاضى على بن عبدالعزيز
	٦ من أسفل	تابعات	تابعا
	٣٤٤	وصف سبق المتقدم	وصف سبق المتقدم إليه
		إليه خفاز به	ففاز به
٩٤	٣	ولم تخص	ولم تخص
	٤	وبالتركية	وبالتزكية
	١٠	فزادوا	فزاد
	١٢	بالمذى	بالذى
		بمن	من
	١٥	ومهرى	وجهرى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	١٦	كألفا	كأنها
٩٥	١٠	تسيبا	نسيبا
	١٢	رقافيته	وقافيته
		بالغير	بالغبي
	١٥	لأنس	لأنسى
		فكأنهما	فكأنما
٩٥	٢ من أسفل	نسيبا	نسيبا
٩٦	٤	أبي الشيعي	أبي الشيص
	٥	فليسنلني	فليملني
	١٠	تنفق	تنصف
	١٢	معمر	معن
	١٣	لأرجل	لأوجل
		أتينا تعدو المنية	أينا تعد المنية أول
	١٤	حتى التي	حتى أتى
٩٧	١	همه	همك
٩٨	٥	ويمسكه	ويسبكه
	٨	إدعاء	ادعاء
	٩	مستعساراً	مستعاراً
	١٤	المعمر	لمعن
	٢	ويا أسقى	ويا أسقى
١٠١	٢	نسيبا	نسيبا
	٧	أبي الشيعي	أبي الشيص
١٠٤	٢	السرقه	السرق
١٠٥	٤	الأهداز	الاهواز

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
وتسمه	وتهمه	٩	
تهمه	تهمه	الأنخير	
أضاف	إضافة	١٢	١٠٦
معاني	معان	٩	١٠٧
إلى	وإلى	١	١٠٨
الأوجال	الأدجال	١٢	
ونبنا	ونبتنا	١٤	
ثقة	شقة	٣ أسفل	
الخييف	الخييف	الآخر	
ركابي	ركابي	٦	١١٠
ما ادعاه	ما اعاده	٤	١١١
لأنه ليس بدعاً	لأنه بدعا	٨٤٧	
آنسة	آنسه	٧ من أسفل	
وأبو القاسم الحسن وأبا القاسم الحسن بن بشر	وأبو القاسم الحسن	١	١١٣
كفر سي رهان	كفر س رهان	٢	
(الأمدي)	(الامدي)	د د ٧	
(الأمدي)	(الامدي)	د د ٥	
إذ الألفاظ	إلا الألفاظ	د د ٢	
سار	ساد	د د ٢	
سبق أن	سبق أو		
الأمدي	الامدي	د د ١	
الأمدي	الامدي	١	١١٤
حاجة	صاحبه	٤	

(م ١٤ — السرقات الشعرية)

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
الأمدي	الامدى	٦	
الألفاظ	الإلفاظ	٨	
تستفض	تستفيض	٩	
الأمدي	الامدى	١١	
المتداولة	المتبادلة	١٣	
الأمدي	الامدى	٧ من أسفل	
الأغراض	الأعراض	٦	
تدوولت	تدولت	الأخير	
وأضافا	وأضافوا	١	١١٥
والآخر	والاخر	٦	
الآخرين	الاخرين	٥	
يحتقى	يحتقى	٤	
سار	سادا	٢	١١٧
يشوبه	يشويه		
سار	ساد	٣	
مرة	مره	١٣	١١٧
وأقرا	واقرا	٣	
الأمدي	الامدى	الأخير	
ونعيمهم	ونعيمهم	٥	١١٨
فالأمدي	فالامدى		
العادل المدقق	العادى الوقت	٤	١١٧
واستغر قوها	واستغر قوها	١	١١٩
كل	كلا	٨	
شغلت	شغلتى	٨	

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٧ من أسفل	وامعنوا	وامعنوا
		وانقسموا إلى	تحذف إلى
١٢٠	٦	قول	بقول
	٧	فيقسمها إلى	تحذف إلى
	٥	في موقف من أن	في موقف الآمدي من أبي
	٣	طريق	طريقة
١٢١	١	أهتم	اهتم
	٤	عليهما	عليها
١٢٣	٨	أستقصي	أستقص
	٣	انصار	أنصار
		واما	وأما
١٢٤	١	بشر بن غيم	بشر بن تميم
	٥	ومشابه	وما شابه
	١٠	دراسه	دراسة
	٩	فهو إنما لم	نحذف إنما
	٨	رؤيه حقه	رؤية حقة
	٥	نعسه	نفسه
١٢٤	٢	علت	علق
١٢٥	١	آنسه	آنسة
	٦	سابقين	سابقيه
١٢٦	٢	الفروق	الذوق
	٥	جاهلين	جاهليين
١٢٧	١١	تعلقات	تعليقات
	١٠	وحاول بعضها	وحاول في بعضها

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٨	٥ من أسفل	وقبلها	وقبلها
١٢٩	٦	لا يحتفى	لا يختص
		للثوب المواسى	للثوب الموشى
	٨	يحتفى	يحتفى
١٣٠	١	وضحت غير هذا الوضع	وضحت في غير هذا الموضع
	٢	لى	فى
	١١	الطبعى	الطبعى
	٥	بين معارك	من معارك
١٣١		علما	على
	الأخير	قبله	ميله
		الإلتزام	الالزام
١٣٢	٥	ونلخص	وصفوه
	٨	استفاد	استفادا
١٣٦	٢	بينما	فى حين
	٥	السرة	السرقه
	٣	مشاعر	شاعر
	هامش ٥	المعين	الحسن
		الصقر	صقر
١٣٧	٨	الاهتداء	الاعتداء
	٩	كالتصمين	كالتضمين
١٣٨	٩	ومن	ومن
	١١	غيار	عيار
١٣٨	١٠	العرض	العرض

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٩ من أسفل	الساحة من	تحدف من
١٣٩	٧	الخصوبة	الخصومة
	٥	الإدعاء	الادعاء
١٤٠	٢	الإستنباط	الاستنباط
	٤	السرقات منهجية	السرقات دراسة منهجية
	٩	ابن	بن
	١٢	وقامت المتنبئ	وقامت حول المتنبئ
	٤	الإستيجاء	الاستيجاء
١٤١	٨	المنظر	النظر
	الأخير	الآيضاح	الإيضاح
		الافراح	الأفراح
١٤٢	١	للتفتزي	للتفتازاني
		المفتاح	الفتاح
	٥	بينما	في حين
١٤٣	١	والنهاية الهدف	والنهاية والهدف
		بينما	في حين
	٥	وييان	بيان
١٤٤	١	بالأزدهار	بالازدهار
	٣	طبيعياً	طبعياً
	٦	الأزدهار	الازدهار
	٩	يضاف	يضيف
١٤٥	١١	وتفضله	وتفضله
	١٤	يميزهم	يميزهم من
	الأخير	عم اختلاف	عن اختلاف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢	جودته	جودته
	٧	الغنى	الفنى
	١٠	فألفت	فألفت
١٤٨	٦	وضرب تأخر لفظه	وضرب تأخر لفظه
		وضرب تأخر معناه وتأخر لفظه	
١٤٨	١١	اللغظ	اللفظ
	٤ من أسفل	أثرت	أدت
		يتبع	يتتبع
	الأخير	تعدى	تعدى
١٤٩	١	سأهم	أسهم
	١٢	وفى كل طوع	وفى طوع
	٣	استفدت	استنفذت
١٥٠	٦	عادة	وإعادة
	٨	حظاظاً	أنماطاً
	٣	لما المعنى	هذا المعنى
١٥١	٣	أو سبق	أو السبق
١٥٢	٣	عن	عند
	٦	في أنصار	في أن أنصار
١٥٤	٦	متأخراً	متأخر
١٥٦	١	قولهم	تحذف من أول السطر
	٣	جمع	جميع
١٥٧	٦	قاتل	قاتل
	١١	أن	أنت
	٧	خطيئة	الخطيئة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٨	١	لا تكشف	لتكشف
	٥ من أسفل	أم مروية	أم قصة مروية
	» » ٥	يقتر	يقتر
	في الهامش	معالي	معاني
	الأخير	يعتمدوا	يعتدون
١٦٥	٣	الصورة لو	الصورة اللذين
	٤	الرومي من	الرومي فيهما من
	٧	مساريا	مساويا
	١٠	لغلبه	لغلبه
	٤ من أسفل	تعد	تعد
١٦٢	١١	فالبيت	في البيت
١٦٣	٤	استدلال	استلال
	١١	والعوامل في	والعوامل النفسية في
	» » ٣	المقال	المقام
١٦٤	٥	أو نثر	أو من نثر
١٦٥	١	نظمها	نظمها
	٢	فيرى في	فيرى أن في
	١٠	بيته الذي يقول	بيتيه اللذين يقول فيهما
	١٣	عليه بيت	عليهما بيتي
١٦٦	١	لليقظة حمل	لليقظة التي
	٣	في بيت	في بيتي
	» » ٢	لا يعود	لم يعد
١٦٧	٥	معاني وآفاقا	معان وآفاق
١٦٨	٣	مجموعة	مجموعة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٩	١٢	الثنايا	الثناء
	١٤	الثنايا	الثناء
	٧ من أسفل	المعجم	المعجم
١٧١	٢	جنسى	جنس
	٩	يعاب على طريقه	يعاب بها لقائله مادام على شريطة الشعر، فإن التفاضل إنما يكون في ابتكار الأشياء على طريقة الشاعر لا على طريقة النظم
	١٤	غنى	غنى
	٢	إجاء	اتجاه
١٧٢	٤	بينها فقد	بينها وبين آراء الرافعى
	٦	لا يكون	لا تكون
	٩	أهتم	اهتم
	٨	مثل الآراء	مثل تلك الآراء
١٧٤	٢	أر الكاتب	أو الكاتب
١٧٥	٥	رفضه	ورفضه
١٧٦	١	تستطيع	يستطيع
	٤	إجفاف	إجفاف
	٤	الإستيجاء	الاستيحاء
١٧٧	١٢	بعص	بعض
١٧٧	٦	أمثله	أمثلة
١٧٨	٩	في مايلي	فيما يلي
	١٢	الفانمة	الغانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٧ من أسف	بعد	يعد
	٥	متشابهون	متشابهون
١٧٩	٨	وافتلق	واتفاق
	١٠	اهتم	اهتم
	١٤	من اكتشافه	هو اكتشافه
١٨٠	١	ويدل لذلك	ويدل على ذلك
	٢	عليا	عالية
	٦	يوجها	يوهبها
	١١	يوجها	يوهبها
	٣	ويسبروا	ويسبروا
	هامش ١	نص عصاء	نص عطار
١٨١	١١	ووقحة	وقحة
	٥	لا تعتم	لا تلبث
		تفن	تفنى
	٤	رأى	دأب
١٨٢	١١	عاني	عانيء
١٨٤	١١	العدماء	القدماء
	١٢	تعترب	تقرب
	٥	طبيعيا	طبعيا
	٣	طبيعيا	طبعيا
	٣	شعر	شعراً
	٧	مكبة	مكتبة
١٩٢	٥	٣	٣٠
١٩٣	قبل الأخير	المنهى	المنهجى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٥	٢	.	٥
١٩٥	٣	تمهيد	التمهيد
	٤	موقع	موقع
	١١	أنواع للسرقات	أنواع السرقات
	١٢	السلخ، الانتحال	السلخ، المسخ، الانتحال
١٩٦	١٧	السرقات وضوء	السرقات في ضوء
	١٨	السرق	السرقعة

تبيي استدراك

ألفت نظر القارئ الكريم: أن أحد المراجع قد سقط سهواً من
الثبت المفرد لهذا الغرض، وب نقوم هنا بتدوينه، هذا المرجع رقه
(٣٧ مكرر)، وأما عنه فهو

المعجم المفصل في الأدب - دكتور محمد التونجي - دار الكتب
العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

رقم الإيداع ٧٩٧ / ١٩٩٥

دار السعادة للطباعة

١٦ شارع الجداوي - باب الخناق

ت : ٥١٠٨٣٧٩